وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي –تبسة–
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA-

الرقم التسلسلي:..... /2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2021

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

عنوان المذكرة:

المسؤولية البيئية في المؤسسات الإستشفائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

من إعداد الطالبين:
- سولاف شـرفي
- عبد المالك عـزاز

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. عـــمر جنينة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tébessa

أعضاء لجنة المناقشة

الإســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــة
	أستاذ محاضر– –	رئيـــسا
عـــمر جنينة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقـــررا
	أستاذ محاضر– –	عضوا مناقشـــا

السنة الجامعية: 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين وصلي وسلم على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين . . . . . وأما بعد:

نشكر أولا وأخيرا الله سبحانه وتعالى على نعمته العظيمة ونحمده على فضله علينا

بإتمام هذه الدراسة ونرجوا من الله أن ينفع بها كل من يطلع عليها؛

ويسرنا أن نتقدم بأوفر وأبلغ معاني الشكر لكل من ساعدنا في إعداد مذكرة التخرج

ونخص بالذكر الأستاذ الكريم والمشرف "عـــمر جنينة" على قبوله تأطيرنا والذي بذل

في هذه الدراسة الكثير من وقته وجهده وكان دعمه لنا معنويا وموجها ومرشدا منذ

بداية هذه الدراسة حتى إتمامها بشكلها النهائي؛

ونشكر جميع الأساتذة والأصدقاء والزملاء في الدراسة والعمل.

فجزى الله الجميع كل خير

الإهــداء 01

بسم الله الرحمن الرحيم:

{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}(سورة التوبة / الآية: 105)

صدق الله العظيم.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير خلق الله؛

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي بذور الحياة فكانت السند والنبراس لدربي ونور

عيني أمي الغالية أطال الله في عمرها...

إلى الأب الكريم الذي صال الليل والنهار من أجلى....

كما اهدي هذا العمل إلى أخي العزيز حكيم وأخواتي...

إلى كل من جمعتني بهم المحبة والصداقة والوفاء...

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي هذه...

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم خاصة طلبة قسم علوم التسيير وخاصة دفعة إدارة أعمال ...

إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبد أساتذتي الكرام الذين رافقوني في كل أطوار التعليم ...

إلى كل من نسيتهم أو سهوت عن ذكر أسماءهم.

فجزى الله الجميع كل خير.

" عبد المالـــك 2021 "

الإهـــداء 02

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل؛

أما بعد :

إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان في ذكر مآثره إلى سندي وعوني وقدوتي إلى النور مصدر فخري، إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى الذي يعجز القلم واللسان على وصفه في كلمات إلى الذي جعل نفسه شمعة تحترق من أجل أن ينير دربي وإلى من تعب وسقى من أجلنا راحتنا وسعادتنا

إليك يا **أبي الغالي** . . . حفظك الله ورعاك

إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي بذور الحياة فكانت السند والنبراس لدربي ونور عيني **أمي الغالية** أطال الله في عمرها . . .

إلى أغلى ما أملك في الدنيا إلى اللواتي لم يحملنني لكنهم أشرفوا على تربيتي كلماتي هذه قليلة في حقكم،

إلى من كن شمعة تنير دربي إلى من كن تسقينني دعاء حتى وصلت إلى أعلى المراتب فلساني يعجز عن وصفكم في كلمات دمتن لي أياما لا أفتقدها . . .إلى أروع عمات في الوجود؛

إلى قوتي وملاذي وفخري إلى من تقاسمت معهما الحياة بحلوها ومرها وساعدوني على تحدي كل الصعاب إلى أعمامي الأعزاء حفظهما الله لي؛

إلى من شاركوني حلو الزمان ومره، لم يجمعنا بيت واحد ولكن محبتي لهم أبدية إلى أخي العزيز خلاص وأخواتي كل باسمه حفظكم الله لي؛

إلى أغلى الأصدقاء ورملاء الدراسة إلى جميع رفاق دربي وأصدقائي في الحياة؛

إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة حتى ولو بكلمة . . .

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي كل أقاربي وأهلي وكل من أعرفه من قريب أو من بعيد .

"سولاف 2021"

فهرس المحتويات

فهـرس المحتـويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداءات	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	V
المقـدمة العامة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	**27-02**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	**03**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**03**
المطلب الثاني: مبادئ ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	**05**
المطلب الثالث: مقومات وأبعاد التنمية المستدامة	**12**
المبحث الثاني: الآثار الخارجية للمؤسسة الإستشفائية وتقييم الضرر	**15**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العمومية الإستشفائية	**15**
المطلب الثاني: عناصر التنمية المستدامة في تسيير نفايات خدمات الرعاية الصحية	**17**
المطلب الثالث: تقييم الأضرار الناتجة عن النفايات الطبية للمستشفيات	**19**
المبحث الثالث: الأدوات التقليدية للسياسة البيئية	**23**
المطلب الأول: خصائص أدوات السياسة البيئية	**23**
المطلب الثاني: الأدوات القانونية (التنظيم القانوني)	**24**
المطلب الثالث: الأدوات الإقتصادية للسياسة البيئية	**25**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: المسؤولية البيئية والإجتماعية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الإستشفائية في تحقيق التنمية المستدامة	**51-29**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: المسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية	**30**
المطلب الأول: مضمون المسؤولية البيئية في المؤسسة الإستشفائية	**30**
المطلب الثاني: مضمون المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية	**32**
المطلب الثالث: مجالات المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية	**36**

المبحث الثاني: الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية	**37**
المطلب الأول: مفهوم الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية	**37**
المطلب الثاني: مفهوم الأداء الإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية	**39**
المطلب الثالث: الفعالية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية	**41**
المبحث الثالث: قياس وعرض الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية	**43**
المطلب الأول: المحاسبة البيئية في المؤسسة الإستشفائية	**43**
المطلب الثاني: المحاسبة الإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية	**45**
المطلب الثالث: نموذج التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية	**46**
خلاصة الفصل الثاني	**51**
الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**75-53**
تمهيد	**53**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**54**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**54**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة المؤسسة والمصالح الإستشفائية لمستشفى بكارية	**55**
المطلب الثالث: الأحكام المالية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**62**
المبحث الثاني: الأنشطة ذات المضمون البيئي والإجتماعي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**63**
المطلب الأول: المسؤولية البيئية والإجتماعية إتجاه العاملين مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**64**
المطلب الثاني: المسؤولية البيئية والإجتماعية تجاه المتعاملين مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**66**
المبحث الثالث: قياس المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**68**
المطلب الأول: قياس المساهمات البيئية للمؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**68**
المطلب الثاني: قياس المساهمات الإجتماعية المؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**69**
المطلب الثالث: تحليل المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	**72**
خلاصة الفصل الثالث	**75**
الخاتمة العامة	**81-77**
قائمة المراجع	**89-83**
الملاحـق	**98-91**
الملخص	

قائـــمة الـــجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية	35
02	أهداف الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية	38
03	بيان التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية	49
04	الخريطة الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	59
05	مخطط تسيير الموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	60
06	إيرادات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	62
07	نفقات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	63
08	قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه العاملين من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2018	70
09	قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه المرضى من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2018	71

قائـــــمة الأشـــكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة	04
02	أبعاد التنمية المستدامة	14
03	أبعاد الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية	40
04	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	55
05	الهيكل التنظيمي للمصالح الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	60
06	الأكياس والحاويات المخصصة لكل نوع من النفايات في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	73

قائـــمة المـــلاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	91
02	الخريطة الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	91
03	الهيكل التنظيمي للمصالح الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	92
04	مخطط تسيير الموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	93
05	نفقات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	94
06	إيرادات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	95
07	إجراءات تسيير نفايات النشاطات العلاجية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	95
08	بروتوكول فرز نفايات أنشـــطة العلاج الحاملة لخطر العدوى بالمؤســـســـة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية	96
09	إتفاقية التربص	97

المقدمة العامة

تمهيد

يقوم الإنسان منذ القدم بممارسة نشاطاته المختلفة، وأثناء قيامه بهذه النشاطات يتعامل مع البيئة فيؤثر فيها، ولكن مع مرور الوقت زادت حاجات الإنســان مما أدى إلى زيادة معدل نموه الاقتصــادي، وبالتالي زاد اعتماده وتركيزه على البيئة وتغيرت سـلوكياته في تعامله معها، فظهرت بذلك مشـكلات البيئة العالمية والمحلية التي تعد من أكثر المشـكلات إلحاحا في الوقت الحاضـر نظرا لتفاقمها السـريع وتضـاعف نتائجها، وأيضـا بالنظر إلى تعقيدها وتصـاعد حدة آثارها، حيث تمتد لتشـمل مختلف أوجه الحياة الإنسـانية متجاوزة بذلك المواقع والحدود السياسية للدول.

وقد أدرك العالم فيما بعد مدى خطورة المشكلات البيئية والآثار الناتجة عنها، فسارع إلى تدارك ما أفسده من البيئة، فظهرت بذلك التنمية المســتدامة التي اســتحوذت على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية لاســتطلاع حالة ومســتقبل البيئة، وأبرزت هذه الأخيرة العلاقة بين البيئة والتنمية بما يفرض الربط بين الأولويات الاجتماعية وأهداف حماية البيئة، وتدعيم وتفعيل أدوات الإقتصــاد البيئي حتى تكون هناك أدوات اقتصادية كفؤة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل، وبالتالي أصبحت رسالة التنمية المستدامة واضحة بدون بيئة أفضل ستنهار التنمية.

وفي هذا الخصــوص فالأداء الاجتماعي يشــير إلى مختلف النشــاطات التي تهدف إلى تعظيم المســاهمة الاجتماعية للمؤسس، فتلك المساهمة التي يجب أن يتحقق العائد منها للمجتمع بإعتبار أن المؤسسـة جزء من المجتمع الذي تزاول فيه نشـاطها وبيئتها لترويج منتجاتها ومصـدر مدخلاتها، أما عن الأداء البيئي فيقصـد به تحمل المؤسـسـات جزءا من المبادرات أحادية الجانب أو التعاون مع السلطات العمومية تلتزم من خلالها باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف الأضـرار التي تلحقهـــا بالبيئة بعد ما كانت تتخذ موقفا دفاعيا تجاه هذه الأضـرار في السابق، كما يستخدم مصطلح المسؤولية البيئية والإجتماعية للتعبير عن الإلتزامات الملقاة على عاتق المؤسسة بإنجاز مجموعة من الأهداف لصـالح المجتمع، يترتب على هذا النوع من المسؤولية قيام المؤسسـة الإقتصـادية بمجموعة من العمليات الاجتماعية، تلك العمليات التي تتضـــمن تبادل كل من العائد الإجتماعي والتكلفة الإجتماعية بين المؤسسة والمجتمع.

وبناءا عليه فقد أصــبحت المســؤولية البيئية والإجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول والمؤسسات الإستشفائية خاصة، ففهم مصطلح يصف الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها المؤسـسـات الإسـتشـفائية كوسـيلة للإتصـال مع المجتمعات التي تعمل فيها، وفي ظل هذه المتغيرات البيئية الحاصلة ومع تنامي الوعي بمسؤوليات مختلف الأطراف أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها ضرورة ملحة، لأجل هذا أصبح من الضروري إدماج المسؤولية البيئية والاجتماعية في استراتيجيات هذه المؤسسات بما يضمن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتبر المسؤولية البيئية والاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الإستشفائية في تحقيق التنمية المستدامة.

1- إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية لهذه الدراسة كالآتي:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الإستشفائية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية ؟

2- التساؤلات الفرعية: من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية نذكر منها ما يلي:

- ما هي الحدود التي تفرضها التنمية المستدامة على المؤسسة الإستشفائية؟
- هل تعتبر المسؤولية البيئية والإجتماعية بديل عن أدوات الضبط التقليدية للسياسة البيئية؟
- كيف يمكن قياس وعرض المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية؟
- ما مدى تحمل المؤسسة محل الدراسة (المؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية) للمسؤولية البيئية والإجتماعية؟

3- فرضيات الدراسة: من أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تفيد التنمية المستدامة نشاط المؤسسة الإستشفائية إلى حد معين؛
- يعتبر الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية بديل عن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية في المؤسسة الإستشفائية؛
- هناك أدوات محاسبية تمكننا من قياس المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية تجاه تحقيق التنمية المستدامة؛
- تلتزم المؤسسة محل الدراسة (المؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية) بالمسؤولية البيئية والإجتماعية.

4- دوافع إختيار الموضوع: يمكن حصر أهم الأسباب لإختيار هذا الموضوع فيما يلي:

4-1- الدوافع الذاتية: وتتمثل فيما يلي:

- تماشي الموضوع مع تخصص الدراسة؛
- الفضول الشخصي في التعمق في مجال المسؤولية البيئية والإجتماعية؛
- السعي إلى تنمية المعارف النظرية والمنهجية والميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة.

4-2- الدوافع الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:

- تزايد الأضرار البيئية الناجمة عن نشاط المؤسسات الإستشفائية خاصة التلوث؛
- تزايد الوعي لدى الأفراد بالمشاكل البيئية والصحية وتفاقمها، مما أجبر المؤسسات على تحسين آدائها البيئي؛
- حاجة ومتطلبات البيئة بصفة عامة لمثل هذه الدراسات؛
- حداثة وتجدد هذا الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر.

5- أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تعتبر إطارا شموليا لمعرفة مدى إلتزام المؤسسات الإستشفائية بالمسؤولية البيئية والإجتماعية لها، بالإضافة إلى أهميتها التي تعود على المجتمع بحيث توضح ما يمكن أن تقدمه المسؤولية البيئية والإجتماعية للإنسان والبيئة على وجه الخصوص، فإلتزام هذه المؤسسات بمسؤولياتها يخفض من الآثار السلبية التي تحدثها على البيئة خلال ممارسة نشاطها، ويجعلها تلعب دورا فعالا في تنمية المجتمعات التي تتواجد بها.

6- أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف الجوهرية لهذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية بالتطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية والركائز الأساسية لهذه الدراسة؛
- معرفة أهمية المسؤولية البيئية والإجتماعية للمجتمع والمؤسسات الإستشفائية على حد سواء؛
- إبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسسات الإستشفائية وفي منظمات الأعمال؛
- تشخيص واقع المسؤولية البيئية والإجتماعية بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساعد على تبني مسؤولية بيئية وإجتماعية ناجحة لمسؤولي المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

7- منهج الدراسة وأدوات التحليل: بالنظر إلى طبيعة الموضوع تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف المسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسسات الإستشفائية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك تم إستخدام منهج دراسة الحالة عند التعرض لواقع المسؤولية البيئية والإجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

8- حدود الدراسة: من أجل محاولة الإحاطة بالإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تم تحديد زماني ومكاني لها حيث:

8-1- الحدود الزمانية: كانت الدراسة في السنة الجامعية **(2020-2021)** وبالتحديد خلال السداسي الثاني من هذه السنة الدراسية والذي خصصناه للجانب الميداني وكان التاريخ بالضبط من 15 أفريل 2020 إلى 30 أفريل 2020؛

8-2- الحدود المكانية: المجال المكاني الذي تم إختياره للقيام بالدراسة الميدانية هي بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية -ولاية تبسة-.

9- الدراسات السابقة: إن متغيري المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية والتنمية المستدامة تم التطرق لهما من خلال العديد من الدراسات التي قدمها الباحثين والمختصين، كما إهتمت بهما عدة مقالات وتقارير وملتقيات، وتمت دراستهما ومناقشتهما بعدة مناهج وتم التوصل إلى العديد من النتائج والتوصيات في كل دراسة على حدى والتي بدورها تفيد وتدعم هذه الدراسات.

9-1- الدراسات السابقة باللغة العربية: من بين الدراسات المطلع عليها فيما يتعلق بالدراسات السابقة العربية، هناك العديد من الدراسات التي تناولت كل من المسؤولية البيئية والمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية والتنمية المستدامة، تم إختيار بعض الدراسات والمقالات التي يكن أن تتماشى مع موضوع هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

9-1-1- دراسـة (شـرف الدين زديرة وآخرون 2018) بعنوان: تبني المسـؤولية الإجتماعية والبيئية كتوجه لدعم نظام الإدارة البيئية في منظمات الأعمال -نماذج عن شركات متميزة إجتماعيا-.[1]

هدفت هذه الدراســة إلى الوقوف على مدى تبني فكر المســؤولية الإجتماعية والبيئية في منظمات الأعمال وإنعكاس ذلك على تعزيز نظام الإدارة البيئية، وما إذا كان تبني مفهوم المسئولية الإجتماعية يقود بالضرورة إلى تعزيز توجه نظام الإدارة البيئية بتلك الشركات، كما هدفت هذه الدراسة الى تحليل المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية ومعرفة واقعها في شركات تعرف بأنها متميزة إجتماعيا، ومن بين نتائج الدراسة ان المسؤولية الإجتماعية والبيئية تدعم عناصـر نظام الإدارة البيئية، والتوجه بإنشـغالات المشـاكل البيئية هي احدى مميزات نظام الإدارة البيئية، كما أن إستخدامات تكنولوجيا الطاقات المتجددة والنظيفة هي إحدى نتائج إلتزام المؤسسات بمسؤولياتها الإجتماعية والبيئية، فالمسؤولية الإجتماعية والبيئية هي إحدى أبعاد التنمية المستدامة.

9-1-2- دراســة (إبراهيم علي عبيد الخالدي 2015) بعنوان: أثر إلتزام المســتشــفيات بالمســؤولية الإجتماعية في جودة الخدمات الصحية المدركة -دراسة تطبيقية على عينة من المرضى في المستشفيات الخاصة بمدينة عمان-الأردن-.[2]

هدفت هذه الدراسـة للتعرف على مدى تأثير التزام المسـتشـفيات بالمسـؤولية الإجتماعية في جودة الخدمة الصحية المدركة في المستشفيات الخاصة بمدينة عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك أثراً إيجابيا للمسؤولية الإجتماعية في جودة الخدمات الصحية المدركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد المسـؤولية الإجتماعية (البعد الإقتصـادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الإنسـاني) في جودة الخدمات الصـحية المدركة، وأظهرت النتائج كذلك أن توجهات عينة الدراسـة إلغابية بالنسـبة لجودة الخدمات الصـحية بالمستشـفيات الخاصـة، وأوصـت الدراسـة بضـرورة الاهتمام بأبعاد المسؤولية الإجتماعية لما لها من أهمية في جودة الخدمات الصحية، وإنشاء المستشفيات وحدات متخصصة لمواضيع المسؤولية الإجتماعية.

9-1-3- دراسـة (أحلام قراوي 2020) بعنوان: المسـؤولية البيئية كمدخل لمسـاهمة المؤسسـة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة سطيف-.[3]

تناولت هذه الدراسة النمو السريع الذي تشـهده المؤسسـات الإقتصـادية في الوقت الحاضـر، خاصـة الصـناعية منها، مما أدى إلى زيادة التلوث البيئي الناتج من ممارســة أنشــطتها الصــناعية مما أدى إلى تدهور صــورة المؤسسات وجعلها غير مسؤولة أمام المجتمع، ونتيجة لذلك إلتزمت العديد من المؤسسات بالمسؤولية البيئية من

---

[1]- شـرف الدين زديرة وآخرون، **تبني المسـؤولية الإجتماعية والبيئية كتوجه لدعم نظام الإدارة البيئية في منظمات الأعمال -نماذج عن شـركات متميزة إجتماعيا-**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020.

[2] - إبراهيم علي عبيد الخالدي، **أثر إلتزام المسـتشـفيات بالمسـؤولية الإجتماعية في جودة الخدمات الصـحية المدركة -دراسـة تطبيقية على عينة من المرضى في المستشفيات الخاصة بمدينة عمان-الأردن-**، رسالة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص التسويق، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء، الأردن، 2014-2015، على الرابط الإلكتروني:
https://docplayer.ae/116314119-%D8%A8%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%85.html, Le 06/05/2021.

[3]- أحلام قراوي، **المسؤولية البيئية كمدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة سطيف-**، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2020.

أجل حماية هذه الأخيرة من التأثيرات السلبية، وتحسين أدائها البيئي وصولا لتجسيد أحد مبادئ التنمية المستدامة، ومن بين المؤسسات الجزائرية التي قطعت شوطا طويلا في هذا هو شركة الإسمنت عين الكبيرة – سطيف– مما جعلها رائدة في قطاع الأســـمنت بالجزائر، ومن خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق إلى التقنيات والآليات التي تقوم بها المؤسسـة بالإعتماد عليها في مجال حماية البيئة، كما تم مناقشـة نتائج الدراسـة والتي خلصـت إلى أن المؤسسة تنتهج سياسة نظام إدارة متكامل ونهج متكامل بين الجودة والصحة والسلامة والبيئة، فالمؤسسة تسعى للعمل ضـمن أعلى المعايير البيئية للمسـاهمة في الحد من الضـرر والحفاظ على حق الأجيال القادمة مجسـدة بذلك البعد البيئي للتنمية المستدامة.

9-1-4- دراسـة (نعيمة إبراهيم الغنّام 2010) بعنوان: المسـؤولية الإجتماعية تجاه العاملين وانعكاسـاتها على أخلاقيات الأعمال -دراسة استطلاعية لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات الموصل-.[1]

يتناول البحث دراســة العلاقة بين أبعاد المســؤولية الإجتماعية إتجاه العاملين وبين أخلاقيات العمل ضــمن أطار نظري تجسد مفاهيم أساسية لبعدي البحث، وإطار ميداني لوصف متغيرات البحث واختبار فرضياته، وأهم نتائج الدراســة أنه تم تحديد مفهوم أخلاقيات الإدارة العامة، وأخلاقيات العمال بصـفة خاصــة، وأن هناك عدداً من الأبعاد الخاصـة بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه العاملين، وأظهرت نتائج التحليل ووصـف متغيرات البحث أن أغلب فئات عيناة البحث من الأطباء والفنيين واداريين متفقون على أهمية أبعاد المســؤولية الإجتماعية إتجاه العاملين في المستشفيات وضرورة توفيرها، وبالأخص تقديم الخدمات الصحية، كما أظهرت نتائج تحليل التباين بأن هناك فروقاً معنوية إجابات المبحوثين من الأطباء، والفنيين العاملين في المســتشــفيات، في حين لم تظهر فروق معنوية لدى الإداريين، وكان أهم ما يتميز لدى الأطباء هو ضـرورة تقديم خدمات صـحية للأفراد العاملين في المستشفيات مقارنة مع الخدمات الأخرى.

9-2- الدراسـات باللغة الأجنبية: بعد الإطلاع على بعض الأبحاث والدراسـات الأجنبية التي تناولت موضـوع تمكين العاملين والإبداع التنظيمي تم إختيار بعض هذه الدراسات في هذا المجال نوجزها فيما يلي:

9-2-1- دراســة Luu Trong Tuan **بعنــوان: Clinical Governance, Corporate Social Responsibility, Health Service Quality, And Brand Equity، الحوكمـة السـريرية والمسـؤولية الإجتماعيـة للشـركات وجـودة الخـدمات الصـحية وعدالـة العلامـة التجاريـة،** 2014).[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف فيما إذا كانت فعاليات العيادات الحكومية تقاد من قبل المسؤولية الاجتماعية، وإذا كانت تؤثر على جودة رعاية المرضى الذي بدوره يؤثر على العلامة التجارية التي يتم بناؤها من خلال جودة خدمات الرعاية الصــحية .من خلال اختبار الفرضــيات على العلاقات بين العلامة التجارية الحالية والســابقة،

[1]- ليث سعد الله حسين وريم سعد الجميل، **المسؤولية الإجتماعية إتجاه العاملين وانعكاساتها على أخلاقيات الأعمال -دراسة استطلاعية لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات الموصل-**، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الحدباء، العراق، المجلد 03، العدد 01، 2011.

[2]- Luu Trong Tuan, **Clinical Governance, Corporate Social Responsibility, Health Service Quality, And Brand Equity**, 2014, On the electronic link; https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/CGIJ-02-2014-0007/full/html, Le 04/05/2021.

وذلك بعدما وزعت 417 إستبانة للإدارة، و835 لأعضاء الطاقم السريري للتحليل القائم على نمذجة المعادلة الهيكلية، وذلك للكشف عن المسؤولية الاجتماعية الموجودة ومدى المساواة في رعاية المرضى وفعالية المستشفى، وفي الأخير فقد أظهرت النتائج مؤشرا قويا على فعالية العيادات الحكومية في تقديم إهتمامات كبيرة بجودة الخدمات المقدمة للمرضى وبين العلامة التجارية للمستشفى.

9-2-2- دراسة (R. Rohini, B. Mahadevappa **بعنوان: Social Responsibility Of Hospitals An Indian Context، المسؤولية الإجتماعية للمستشفيات سياق هندي، 2010).**[1]

هدفت الدراسة إلذ الكشف عن مدى إدراك المسؤولية إتجاه المجتمع، من خلال عمل خمس مستشفيات عمومية غير ربحية، وكشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عالية في التصور حول مسؤوليات العمل بين الأطباء، وغيرهم من أصحاب الدصلحة، وكذا أهمية مشاركة الإدارة العليا مع أصحاب المصالح المختلفة للإضطلاع بشكل فعال على المسؤوليات الإجتماعية الشاملة في المستشفيات، وقد خلصت الدراسة إلى أن المستشفيات يجب أن تأخذ في الإعتبار الخصائص الإجتماعية والثقافية والمالية للمرضى للوفاء بالإلتزامات المجتمعية وأن الإحتياجات التدريبية، ومراجعة الأثر البيئي وتشجيع، الموظفتين على الإنضمام إلى المنظمات الطوعية المحلية من الإحتياجات العاجلة لتحسين أنشطة المسؤولية الإجتماعية في المستشفيات.

9-2-3- دراسة (Diaz ,savage and Eggerth **بعنوان: Alternatives for the treatment and disposal of healthcare wastes in developing countries، بدائل لمعالجة والتخلص من نفايات الرعاية الصحية في البلدان النامية، 2005).**[2]

تناولت هذه الدراسة موضوعا محددا تمثل أن الدول النامية تستعمل وسائلا وطرائق غير صحيحة لإدارة النفايات الطبية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الصحة العامة، وسلامة العاملين والبيئة، وأفادت الدراسة أن هنالك عدد قليل من العاملين في المنظمات الصحية على اطلاع بالوسائل السليمة، وأن إدارة النفايات الصحية أعطيت لأشخاص غير متعلمين أو ذوو تعليم بسيط، كما أن العمل في هذا المجال عادة ما يتم بلا خطة، ولا برنامج ولا دليل عمل، ولا معدات وقائية شخصية من الإصابات، وحددت الدراسة أنواع النفايات وكيفية معالجتها بالطرق المناسبة.

9-2-4- دراسة (Holie Shaner & Glenn Mcrea **بعنوان: Nightingale institute for health environment (HCWM)، الإبداع في معالجة النفايات الطبية بالمستشفيات، 2005).**[3]

تناولت هذه الدراسة ملاحظات من مركز دراسات و بحوث استراتيجيات البيئة في الولايات المتحدة، التي سجلوها من خلال عملهم في دول عديدة مثل أمريكا، الهند، نيوزلندة و جزر الكاريفي، حيث اكتشفت وجود

[1] - R. Rohini, B. Mahadevappa**, Social Responsibility Of Hospitals An Indian Context**, 2010, On the electronic link; https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/17471111011051766/full/html, Le 04/05/2021.

[2] - Diaz ,savage and Eggerth**, Alternatives for the treatment and disposal of healthcare wastes in developing countries,** 2005, On the electronic link; https://www.researchgate.net/publication/7751477_Alternatives_for_the_treatment_and_disposal_of_healthcare_wastes_in_developing_countries, Le 05/05/2021.

[3] Holie Shaner & Glenn Mcrea**, Nightingale institute for health environment (HCWM)**, 2005, On the electronic link; https://ojin.nursingworld.org/MainMenuCategories/ANAMarketplace/ANAPeriodicals/OJIN/TableofContents/Volume122007/No2May07/EnvironmentallySafeHealthCareAgencies.html, Le 06/05/2021.

خلـل كبـير في عمليـات إدارة النفايـات الطبيـة في هـذه البلـدان، تمثلـت في عـدم إتبـاع السياقات الآمنـة في التعامل مـع الخطـر منهـا، وحـددت الدراسـة خطـوط تـدفق النفايـات الخطـرة الكيميائيـة الناتجـة عـن إجـراءات التشـخيص والعـلاج والبحـوث في المستشـفيات، بـدف التعـرف علـى المشكلات ومواقـع الخلـل ولقـد وضـعت الدراسة توصيات عديدة طموحة لتشكل حجر الزاوية للتخطيط على مستوى تلك الدولة، تتمثل في تحديد المشكلة بوضوح والتركيز على فصل النفايات أولا، وكذلك تأسي نظام للتعامل مع النفايات الجارحة أو الحادة، والاستمرار بالتركيز على تقليل حجم النفايات الطبية، لضـمان سـلامة العاملين في مجال معالجة النفايات الطبية الخطرة، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال تدريب العاملين وإعادة تصنيع النفايات، وكذلك استخدام تقنيـات كفـوءة مـن ناحية التكاليف والأمان للبيئة عند التعامل مـع النفايات الطبية الخطرة.

10- صـعوبات الدراسـة: لكل دراسـة أو بحث علمي له مجموعة من الصـعوبات والتحديات يواجهها الباحث أو الطالب أثناء قيامه بإنجاز دراسته، وتتمثل أهم صعوبات هذه الدراسة في الآتي:

- قلة المصادر والمراجع بالمسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية؛

- مشكل الجانب التطبيقي لم يكن بالأمر السهل، حيث كانت المعلومات المتعلقة بموضوعنا موزعة على مستوى عدة جهات الأمر الذي أدى بنا إلى تكرار الزيارات وتكثيف المقابلات للحصـــول على مجموعة من المعلومات تمكننا من إجراء الدراسة الميدانية؛

- مشكل الإجراءات الوقائية التي فرضـتها السلطات العامة الجزائرية إثر تفشي وباء كورونا كوفيد 19، خاصـة في المستشـفى محل الدراسـة فهو المسـتشـفى الوحيد عبر كامل تراب الولاية الخاص بإسـتقبال ومتابعة مرضـى وحالات فيروس كورونا.

11- هيكل الدراسة: بناءا على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا وفي حدود الإشكالية المطروحة إقتضت الدراسـة تقسـيمها إلى ثلاث فصـول، حيث تضـمن كل فصـل ثلاث مباحث، تسـبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات، حيث يختص الفصل الأول بالإطار النظري للتنمية المستدامة، متضمنا ثلاث مباحث وهي ماهية التنمية المسـتدامة، والآثار الخارجية للمؤسـسـة الإسـتشـفائية وتقييم الضـرر وكذلك الأدوات التقليدية للسـياسـة البيئية، أما بالنسـبة للفصـل الثاني فيتمحور حول دراسـة المسـؤولية البيئية والإجتماعية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الإستشفائية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتضمن ثلاث مباحث وهي المسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسـسـة الإسـتشـفائية وكذلك الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسـسـة الإسـتشـفائية، بالإضافة إلى مبحث أخير خاص بقياس وعرض الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية، أما الفصل الثالث والأخير فيختص في دراسـة حالة المؤسـسـة العمومية الإسـتشـفائية بوقرة بولعراس بكارية، حيث يتضـمن ثلاث مباحث، فخُصص المبحث الأول تقديم المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية، أما المبحث الثاني فقد خصص للأنشطة ذات المضمون البيئي والإجتماعي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية، أما فيما يخص المبحث الثالث كان لقياس المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية، وإختتمت هذه الدراسـة بخاتمة عامة، يسـتعرض فيها أهم النتائج المتوصـل إليها النظرية منها والميدانية التي تخص إختبار فرضيات الدراسة، بالإضافة إلى جملة من التوصيات والإقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتنمية المستدامة

تمهيد

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوم مركب، ففي الجانب الاقتصادي تعني التنمية المستدامة إجراء فحص في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية واحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وذلك بتوظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان، أما على الصعيد الإنساني ولاجتماعي، فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، وعلى الصعيد البيئي فإن التنمية المستدامة هي حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم، بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء وعلى الصعيد التقني والإداري فإن التنمية المستدامة هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

لأجل هذا أصبح من الضروري إدماج البعد البيئي والإجتماعي في استراتيجية هذه المؤسسات بما يضمن مساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة، وفي سبيل ذلك عمدت الحكومات إلى استخدام أدوات قانونية (التنظيم القانوني) وأدوات اقتصادية حيث يتطلب الأمر تقييم الأضرار الناتجة عن الآثار الخارجية للمؤسسة الاستشفائية، وعليه سيتم تقسيم الفصل الأول إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ماهية التنمية المستدامة؛
- الآثار الخارجية للمؤسسة الإستشفائية وتقييم الضرر؛
- الأدوات التقليدية للسياسة البيئية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، وذلك نتيجة لزيادة وعي دول العالم بحدة المشكلات البيئية، مما تطلب التفكير في فلسفة تنموية جديدة، تراعي شروط المحافظة على البيئة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في إطار متوازن، كما ترتبط التنمية ارتباطا وثيقًا بالبيئة ذلك أن وقف التدهور البيئي من الأهداف الرئيسية للتنمية ولتوضيح أهم المفاهيم المدرجة للتنمية المستدامة وأبعادها وطرق قياسها، وقد تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- مفهوم التنمية المستدامة؛
- مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة؛
- مقومات وأبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

إن ارتفاع عدد سكان الأرض أدى بشكل طبيعي للضغط على مكونات البيئة من أجل تحقيق التوازن بين الزيادات الديموغرافية، واحتياجات الأفراد الجديدة ومصدر الثروة وهنا برز مفهوم التنمية المستدامة الذي يعد الوريث للتطور الذي حظي لمفهوم التنمية بشكل عام والتنمية بشكل خاص.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

إختلف معظم الرواد وباحثي الإدارة في تحديد مفهوم موحد للتنمية المستدامة وفي هذا الخصوص عدة تعاريف للتنمية المستدامة نذكر منها:

تعرف التنمية المستدتمة على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها: "ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل البيئة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية".[2]

أما الاتحاد الأوروبي فقد أشار سنة 1992 إلى أن التنمية المستدامة: "هي أسلوب للتنظيم واستراتيجية تهدف إلى ضمان الاستمرارية عبر الزمن لتنمية اجتماعية واقتصادية في إطار احترام البيئة، ودون تهديد المصادر الطبيعية التي هي ضرورية للنشاطات الإنسانية أي إن الهدف من سياسة التنمية المستدامة هو تطبيق أسلوب لإنتاج متجانس عبر الزمن يركز على الإنسان".[3]

وتعرف أيضا على أنها: "التنمية المستدامة هي عملية مخططة وهادفة وهي فلسفة حياتية وحضارية ورؤية شاملة للعالم المحيط بكل أبعاده ومتغيراته".[4]

---

[1]– حسن عبد الرزاق حسن، **اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل النقد الدولي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص27.

[2]– مالك حسين حوامدة، **الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة**، دار دجلة، عمان، 2014، ص230.

[3]– فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2014، ص40.

[4]– حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والراضية**، دار الوفاء دنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص26.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو بضعف قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة خصائص أخرى تتمثل فيما يلي:[1]

– الإنسان هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها؛

– إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا؛

– التنمية المستدامة تعمل على تطوير الجوانب الثقافية والإباء على الخصوصية الحضرية للمجتمعات.

وللتنمية المستدامة عدة خصائص أخرى نذكر منها: [2]

– تنمية تراعي حقا الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

– تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛

– تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي مما يجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

ثالثا: العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة

في هذا الصـــدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المســـتدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها، والخلل بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير التظلم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية، ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضـــع ضـــوابط خاصـــة لبرامج التنمية المســتدامة بحيث تكفل هذه الضــوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضــمن هذه الضــوابط المحافظة على ســـلامة البيئة (خصـــوبة التربة، تدوير عناصـــر كالغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء) ترشـــيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية.[3]

ويمكن أن نستخلص علاقة التنمية المستدامة وحماية البيئة في الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة

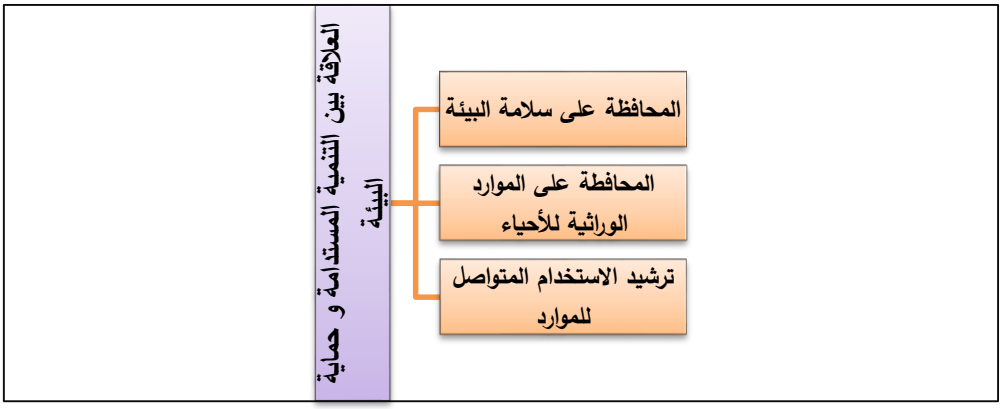

المصدر: إبراهيم خليل، **السياحة البيئية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2010، ص260.

[1]– حسن أحمد الشافعي، **نفس المرجع السابق**، ص19.

[2] -bernad calisti، francis karolewic، **Ra et développement durable**، édiyio، s، s d'organisation، paris, 2005، P 21.

[3]– إبراهيم خليل، **السياحة وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص206.

رابعا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة الأهداف من أهمها:[1]

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: عن طريق مكافحة الفقر واللامساواة ويتطلب ذلك تأمين المستوى سكاني مستقرا عند مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام.

2- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وبالتالي تطوير العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية المحيطة: من خلال حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل ومختلف المعوقات من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة، فهي تعتمد على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات، حيث تعمل جميعها بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المتواصلة المنشودة.

4- تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد: أي التعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة.

5- بأهداف المجتمع ربط التكنولوجيا الحديثة: وذلك بالاعتماد على نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة.

6- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

كما تسعى التنمية إلى تحقيق أهداف أخرى نذكر منها:[2]

- الحد بين التلوث وتحجيمه لأقصى درجة ممكنة؛
- المحافظة على الموارد الوراثية الموجودة في البيئة وحمايتها؛
- المحافظة على التوازن البيئي تأمين واضح لحق الأجيال القادمة في بيئة آمنة؛
- المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية التي يعتمد عليها الإنسان في التنمية مثل (الأرض-الزراعة).

المطلب الثاني: مبادئ ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها يقوم والتي تعتمد على مجموعة من المبادئ والمؤشرات.

أولا: المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الاجتماعية والأخلاقية والبيئية،

---

[1]- الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية المستدامة وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009، ص221.

[2]- حسن أحمد الشافعي، **مرجع سابق**، ص19.

ولإرسائها وتأمين فعاليتها تتمثل فيما يلي:[1]

1- التوازن بين التنمية والبيئة: حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

2- التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانية البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تفاديها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني، لكن دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، بالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولية المباشرة عن تدهور التربية.

3- المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة.

4- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الإجتماعية.

---

[1]- فتيحة طويل، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة -دراسات بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص97. على الرابط الالكتروني:
http://thesis.univbiskra.dz/80/1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20-%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%20%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%20%D8%A8%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9%20-.pdf, 09/04/2021.

5- التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات.

6- العدالة الاجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي:

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة؛
- من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها؛
- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية.

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

رغم شيوع وانتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن الإشكال الرئيسي فيها تمثل في تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو تحقيقها، ولقد جرت العديد من المحاولات لتطوير هذه المؤشرات وكان أبرزها وأكثرها دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة، تلك المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة. وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط، الحالة والاستجابة"، لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية، والتي تمثل كافة الضغوط التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والإنسانية على البيئة مثل: التلوث وانبعاثات الكربون...وغيرها، إن هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقييم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى. كما يمكن متابعة التغييرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات، مما يدل على أن سياسات الدول في مجالات التنمية المستدامة تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيقها، أم أنها لا زالت متباطئة ومترددة، وبالتالي تقدم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صوابًا ودقة، لما فيه المصلحة العامة والابتعاد عن القرارات العشوائية، والتي غالبا ما تكون مبنية على معلومات خاطئة أو ميالة إلى المجاملة والانتقائية،[1] ويمكن إيضاح مؤشرات قياس التنمية المستدامة كما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية: إن المؤشرات الاقتصادية المستدامة هي التي تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية وبين أهم المؤشرات التي تقيس الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة القضايا الآتية:[2]

1-1- البيئة الاقتصادية: إن من أهم العناصر التي تعبر عن مؤشرات البيئة الاقتصادية لدولة ما الأداء الاقتصادي والذي يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي، أما المؤشر الثاني فهو التجارة والتي تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات، وثالثا الحالة المالية والتي

---

[1]- سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2007، ص25-26.

[2]- باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع: **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص219.

تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

1-2- أنماط الإنتاج والاستهلاك: هذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي تعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، حيث تشير كل التقارير البيئة المنشورة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، وأنه لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي وكذلك الأجيال القادمة. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي استهلاك المادة وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية، وثانيا استخدام الطاقة وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة، أما ثالثا فالنقل والمواصلات والتي تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية...الخ).

2- المؤشرات الاجتماعية: بالنسبة للأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، فإن مؤشرات هذه الأخيرة مركبة ويتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تحقيقها، وبموجبها يتم تقييم الدول والمؤسسات من حيث الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:[1]

2-1- مؤشر المساواة الاجتماعية: ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحة والتعليم، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات الدينية والعرقية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وبالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق، ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشر الفقر ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومؤشر البطالة ويقاس بالسكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل، ومؤشر المساواة في النوع الاجتماعي ويمكن قياسه من خلال مقارنة معدل آجر المرأة بمعدل آجر الرجل.

2-2- مؤشر الصحة العامة: إن الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وهناك عدة مؤشرات جزئية لقياس مستوى الصحة يمكن تلخيصها في مؤشر حالة التغذية وتقاس بالحالات الصحية للأطفال، ومؤشر الوفاة ويقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات، ومؤشر الإصحاح ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية، ومؤشر الرعاية الصحية ويقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية والاستفادة من التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

---

[1]- فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 07/08أفريل 2008، ص5-6.

2-3- مؤشر التعليم: هناك إرتباط بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الإجتماعي والإقتصادي، وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في تعليم سكانها على اكتساب المعلومات الحديثة، أما مؤشرات التعليم فتلخص في مؤشر مستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي، ومؤشر محو الأمية ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

2-4- مؤشر السكن: إن توفر السكن المناسب يعد من أهم احتياجات التنمية المستدامة، حيث تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المشردين مثلا الذين لا مأوى لهم. ويقاس هذا المؤشر من خلال نصيب الفرد من مساحة البيت.

2-5- مؤشر الأمن الاجتماعي: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجريمة المنظمة، وجرائم المخدرات والاستغلال المشروع، خاصة الأطفال والمرأة. ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.

2-6- مؤشر النمو السكاني: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى المشاكل البيئية، وبالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة، ويقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية للزيادة السكانية كل سنة، أي معدل النمو السكاني/السنة.[1]

3- المؤشرات الثقافية: إذا كان من السهل أن تضع المفاهيم النظرية ونناقش الجوانب الفلسفية لأي موضوع من مواضيع المعرفة بصفة عامة، ولموضوع الثقافة ومدخلها في التنمية المستدامة بصفة خاصة، فإن القياس يبدو صعبا خاصة إذا كان يتعلق بمتغيرات نوعية غير قابلة للقياس الكمي. ورغم ذلك يمكن قياس البعد الثقافي للتنمية المستدامة بمجموعة من المؤشرات تصنف إلى:[2]

3-1- مؤشرات القياس الموضوعية: تسمى كذلك لأن المعايير أو المتغيرات التي تقوم عليها هي معايير موضوعية نوعا ما، أي لها سند مادي لا يكون موضوع خلاف، ومن هذه المؤشرات ما نلخصه فيما يلي:

- الإنفاق العام على قطاع الثقافة والذي يقاس بنسبة ميزانية الثقافية إلى موازنة الدولة؛
- المحافظة على الآثار وتقاس بعدد الآثار المصنفة؛
- التنوع اللغوي الذي يعدد اللغات واللهجات المتداولة ومدى الحفاظ عليها؛
- التظاهرات الثقافية الذي يعدد التظاهرات الثقافية المنظمة كل سنة منها المعارض والمسابقات الفكرية؛
- مدى انتشار المؤسسات والهياكل الثقافية؛
- التعليم حيث أن نسبة المتمدرسين، ونسبة المثقفين المتخرجين من الجامعات والمعاهد؛
- مدى انفتاح الثقافة المحلية على الثقافات الأجنبية ومدى التبادل الثقافي بين الدول؛

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، **مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية التي طورتها الأمم المتحدة**، على الرابط الإلكتروني:
www.sustainableasures.com/database/economy/btm/http, le 20/03/2021, h 13:46.

[2]- ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2005-2006، ص79. على الرابط الإلكتروني:
https://iefpedia.com/arab/?p=5013 , 10/04/2021.

– مدى انتشار الثقافات المتعددة داخل الإقليم الواحد، ومدى حرية التعددية الثقافية.

3-2- مؤشرات القياس الذاتية أو غير الموضوعية: سميت بغير الموضوعية لأنها صادرة عن آراء مجموعة أو عينة محددة من الخبراء أو عينة من المواطنين في بلد ما، وبالتالي فهي تكون مؤشرات قياس ذاتية يساهم المجتمع في إعدادها أو بالأحرى حسابها ذاتيا رغم الصعوبة التي تكتنف قياسها، والتي تكون غير موضوعية، وبالتالي فالباحث عند محاولة قياس واستنباط هذا النوع من المؤشرات يجب عليه الرجوع إلى التقييم الذاتي الذي يساهم به المجتمع أو بالأخص المواطنين المعنيين ذاتيا، ونظرا للطبيعة الظاهرية غير الموضوعية لهذه المؤشرات فإنها تطرح خلافا بين مؤيد وغير مؤيد، وبالتالي فهي قابلة للتأويل، وتتمحور هذه المؤشرات حول الحريات العامة، الأخلاق، القيم، حرية الاعتقاد والعبادة، حرية السفر، تنوع الفنون والعادات والتقاليد، وعند النظر لهذه المؤشرات يلاحظ الباحث أنها صعبة القياس بطريقة دقيقة ومحكمة، وبالتالي فالمجتمع نفسه هو من يقيم هذه المؤشرات، فحرية الاعتقاد والعبادة مثلا لا يمكن قياسها كميا، لكن بالرجوع إلى آراء عينة محددة من المجتمع نستطيع أن نحدد ونقيم مدى وجود هذه الحرية، وقس على ذلك بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

4- المؤشرات البيئية: كانت الدراسة التي أعدتها جامعة بيل، لمصلحة المنتدى الاقتصادي العالمي، تمثل أول دراسة مقارنة على مستوى العالم للاستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة 182 دولة، وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات، وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها، وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة و ضارة بيئيا على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل: كندا والولايات المتحدة و معظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في قائمة الدول ذات الاستدامة العالية، وحسب الدراسة هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية هي:[1]

4-1- الأنظمة البيئية: تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية، وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسين لا التدهور.

4-2- تقليل الضغوطات البيئية: تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

4-3- تقليل الهشاشة الإنسانية: تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي، وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

4-4- القدرة الاجتماعية والمؤسسية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسة واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

4-5- القيادة الدولية: تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود.

---

[1]– بطاينة طلال محمد مفضي، عبد الصمد نجوى، **الإدارة البيئية للمنشآت الصناعي كمدخل حديث للتميز التنافسي**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2006، ص15.

ولكن لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ يعرض حاليا للكثير من النقد، أما المؤشرات شائعة الاستعمال والأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة من الناحية البيئية، تتلخص في العناصر التالية:[1]

1- الغلاف الجوي: هناك العديد من القضـــايا البيئية الهامة التي تندرج ضـــمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واســتقرار وتوازن النظام البيئي، هناك ثلاثة مؤشــرات رئيســية تتعلق بالغلاف الجوي أولها التغير المناخي والذي يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكذلك ترقق طبقة الأوزون والذي يتم قياسه من خلال اســتهلاك المواد المســتنزفة للأوزون، وأخيرا نوعية الهواء والذي يتم قياســها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

2- استخدامات الأراضي: أهم المؤشرات المتعلقة بها تتمثل فيما يلي:

2-1- الزراعة: ويتم قياســها بمســاحة الأراضــي المزروعة مقارنة بالمســاحة الكلية، واســتخدام المخصــبات الزراعية.

2-2- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

2-3- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

2-4- الحضرية: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

2-5- التنوع الحيوي: يعبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين الأول الأنظمة البيئية التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والأنواع يتم حسابها بحساب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

2-6- المياه العذبة: وهي أكثر الموارد الطبيعية تعرضــنا للاســتنزاف والتلوث، ومن بين المؤشــرات المســتخدمة في هذا المجال **نوعية المياه:** وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.

2-7- كمية المياه: وتقاس من خلال كمية المياه الســطحية والجوفية التي يتم اســتنزافها ســنويا مقارنة بكمية المياه.

3- المؤشرات السياسية: إن المؤشرات السياسية للتنمية المستدامة هي تلك المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشــد، والتي يمكن التعبير عنها بالمســتويات التي وصــلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في: درجة الشــفافية، والمشاركة، والمساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، استقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الإنسان...في دولة ما.

4- المؤشرات التكنولوجية: تعد الإمكانيات التكنولوجية المتاحة داخل الدولة الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها لتحديث وتطوير التكنولوجيا الســائدة في الاقتصــاد، ووضــع الســياســات والاســتراتيجيات التي تحتاج إليها لتحقيق التراكم في الإمكانيات التكنولوجية، بما يســمح بتحقيق التقدم التكنولوجي في الآجل الطويل لخدمة التنمية

[1]- عاشور مزريق، قدور بن نافلة، **التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية، والالتزام البيئي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص6.

المستدامة، وعليه فإن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية. لقد تم اختيار عدد من المؤشرات بواسطة بعض المنظمات الدولية، ولعل أبرزها تلك التي لخصها برنامج الأمم المتحدة لعام 2004 في مؤشرين رئيسين هما: مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي. هذين المؤشرين يحتويان على عدة مؤشرات فرعية معرفية، كذلك هناك مؤشرات البحث والتطوير التي يمكن الوصول إليها من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة، والإنفاق على البحث كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.[1]

المطلب الثالث: مقومات وأبعاد التنمية المستدامة

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية، مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فالتنمية المستدامة تشمل الجوانب الاقتصادية الجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية أي أنها تنمية مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وهي لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية، وهي الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي.

أولا: مقومات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المقومات نذكر منها:[2]

1- الإنسان: وهو صانع التنمية وهدفها وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرون أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد وبالتالي يتزايد استنزاف الموارد لذا ينبغي على استراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني وصحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة كما ينبغي أن تتضمن الأهداف الأولية للتنمية محاربة الفقر وتأمين الحياة البشرية والسعي إلى تحسين أوضاع المرأة وتأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة؛

2- الطبيعة: ونقصد بها المحيط الحيوي وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة تتمثل فيما يلي:

2-1- الموارد المتجددة: مثل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد.

2-2- الموارد الغير متجددة: وهي موارد مختزنة في باطن الأرض توطنت في عصور سابقة وإن يؤخذ منها لا يعوض مثل البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وغالبية المياه الجوفية، فترشيد وتنمية الموارد المتجددة والغير متجددة نقيض استنزافها أي تجاوز قدرة النظم البيئية على الغطاء وهذا الترشيد هو التنمية المستدامة.

---

[1]- محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، ال عدد95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص5.

[2]- أحمد رمضان نعمة الله وأسامة أحمد الفيل، **مرجع سابق**، ص123.

3- التكنولوجيا: لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية وذلك لأن الكثير من المشاكل التي نشأ عن التقنية ليس لها حل إلا البحث عن تقنيات أخرى غيرها فقد سادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشكلات الصناعية والبيئية والاجتماعية.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مصطلح أممي يهدف إلى تطوير موارد الكوكب البشريّة والطبيعيّة، وتجويد التعاطي الإجتماعي والإقتصادي، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون التدخّل بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة بها، وبذلك يمكن الإشارة إلى أبعاد التنمية كما يلي:

1- الأبعاد الاقتصادية: للتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية تتمثل فيما يلي:[1]

1-1- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الغنية هي إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

1-2- حصة الاستهلاك الفردي بين الموارد الطبيعية: إن سكان الدول الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية فمثلا إن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة.

1-3- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على الدول الصناعية مسؤولية في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات كان كبيرا.

1-4- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في الدول الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة حيث يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتاج عملية هامة بالنسبة لتنمية مستدامة.

1-5- المساواة في توزيع الموارد: للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة يجب جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع أفراد المجتمع أقرب إلى المساواة.

2- الأبعاد الاجتماعية: نذكر منها ما يلي:[2]

2-1- تثبيت النمو السكاني: وهو أمر يكتسي أهمية بالغة لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمر مستحيلا فقط بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة المعلومات على توفير الخدمات والحجم النهائي الذي يصل إليه السكن في الكرة الأرضية أهميته أيضا لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة.

2-2- أهمية توزيع السكان: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولا سيما تطور المدن الكبرى لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على السكان وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها.

---

[1]- عبد القادر عويتان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2007-2008، ص48، على الرابط الإلكتروني:
https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000000125223000000, Le 12/05/2021.

[2]- فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق**، ص52.

2-3- الإستخدام الكامل للموارد البشرية: لأن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، أما فيما وراء الاحتياجات الأساسية فهي تعني تحسين الرفاهية الاجتماعية.

3- الأبعاد البيئية: ونذكر من أهمها ما يلي:[1]

3-1- حماية الموارد الطبيعية: التي تعتبر ضرورية لإنتاج المواد الغذائية ومع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد والارتفاع.

3-2- صيانة المياه: إن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة وتعمل النفايات الصناعية والزراعية والحضرية على تلويث المياه السطحية والجوفية كما تهدد البحيرات.

3-3- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: إن تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة انخفاضها وتقليصها يتسبب ذلك في انحصار الملاجئ المتاحة للأنواع البيولوجية بإنشاء القلة التي تستطيع العيش في البيئة.

4- الأبعاد التكنولوجية ومن أهمها ما يلي:[2]

4-1- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: للتقليل من تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض خاصة في الدول المتقدمة، حيث تم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة أما الدول النامية فإن النفايات المتدفقة لا تخضع للرقابة إلى حد كبير نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو الإهمال والافتقار إلى فرص العقوبات الاقتصادية.

4-2- المحروقات والاحتباس الحراري: يستدعي استخدام المحروقات اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية فالمحروقات يجري استخراجها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث المواد في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية، الاحتباس الذي يهدد بتغيير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

وفيما يلي ملخص لأبعاد التنمية المستدامة في الشكل رقم (02) الموالي:

الشكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة

أبعاد التنمية المستدامة			
البعد الإقتصادي	**البعد الإجتماعي**	**البعد البيئي**	**البعد التكنولوجي**
هي إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان الإقتصاد.	تحقق تقدم كبير الحد من النمو المنظور للسكان.	يمثل العناصر الرئيسية لإلتزام الإنسان تجاه المحيط الحيوي.	يعبر عن تحول تكنولوجيات أنظف تقلل إستهلاك الطاقة وغيره من الموارد الطبيعية.

المصدر: حسن أحمد الشافعي، **التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة**، دار الوفاء دنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2012، ص17.

[1]- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص49، على الرابط الإلكتروني: http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3245, Le 13/05/2021.

[2]- فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق**، ص53.

من خلال الشـــكل رقم (02) يمكن القول إن التنمية المســـتدامة تهدف من خلال أبعادها على فهم العلاقة المتبادلة بين الإنســان ونشـاطاته المختلفة وبين البيئة التي يعيش فيها، فتحقيق التنمية المسـتدامة يتطلب نجاحا بيئيا وكذلك إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد هي الأبعاد الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وهناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة.

المبحث الثاني: الآثار الخارجية للمؤسسة الإستشفائية وتقييم الضرر

إن المؤسسـات الاسـتشـفائية على إختلاف أنواعها تسـعى لتحقيق أهدافها سـواء تعلق الأمر بتقليل المشـاكل الصـحية أو التخلص من المخاطر المحتملة على صـحة الإنسـان، ومعالجته من الأمراض والوقاية منها وذلك بأجود الطرق وبأقل التكاليف، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف إنتهجت المؤسسات الإستشفائية نهجا يراعي فيه نواتج ومخرجات هذه الخدمات والتي من بينها نفايات هذه الأخيرة والتي تشكل في حد ذاتها خطرا على الصـحة العامة، وقد عرفت منظمة الصـــحة العالمية نفايات خدمات الرعاية الصـــحية على أنها "تشـــمل جميع النفايات الناتجة عن مؤسـسـات الرعاية الصـحية، بالإضـافة إلى ذلك تشـمل النفايات الناشـئة عن المصـادر الثانوية أو المتفرقة مثل ما ينتج عن الرعاية الصـحية للأشـخاص في المنزل (حقن الأنسـولين...)، وهي أيضـا مواد يمكن أن يؤدي اسـتعمالها بحسـب الكمية أو التركيز أو الخواص الكيميائية والفيزيائية إلى التأثير بالصـحة العامة، أو زيادة نسبة الوفيات بين البشر والتأثير سلبا على البيئة عند معالجتها أو خزنها أو نقلها أو التخلص منها بطريقة غير سليمة، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- مفهوم المؤسسة العمومية الإستشفائية؛
- عناصر التنمية المستدامة للمستشفيات في تسيير نفايات خدمات الرعاية الصحية؛
- تقييم الأضرار الناتجة عن النفايات الطبية للمستشفيات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العمومية الإستشفائية

إن التطور الذي تشيده المنظومة الصحية، من حيث تعدد الاختصاصات والمهن والوسائل التكنولوجية، وأمام التزايد المستمر لمطلب عمى الخدمة الطبية، يفرض بالتوازي إعتماد تنظيم مؤسساتي عقلاني، يديره طاقم بشري متخصص، ومستوعب لدوره ومبادئ المينة التي ينتمي إليها، وذلك لتحقيق أداف المؤسسة باعتبارها ذات طابع خدماتي اجتماعي بإمتياز، تشتغل بدون انقطاع وفي كل الأحوال والظروف.

أولا: تعريف المستشفى

يقصـد في اللغة العربية بكلمة مسـتشـفى المكان الذي يطلب فيه الشـفاء من المرض، أما في اللغة اللاتينية، فتعني إكرام الضيف، ولقدأخذت المستشفيات عبر الزمن مسميات مختمفة، نجد في الحضارة الإغريقية (1200) قبل الميلاد حيث اتخذت شـــكل معابد، معابد آلهة الطب (Aesculapivs) بحيث تعمل بالتوازي بين العمل الديني ورعاية المرضـى، وفي الحضـارة المصـرية أطلق عليها معابد الشـفاء، وهي نفس التسـمية التي نجدها في الحضـارة الهندية، أما عند العرب فقد أطلق على المسـتشـفيات لفظ "البيمارسـتانات" أي دور المرضـى وكلمة

"بيمارســـتان" لفظ فارســـي يتكون من كلمتين "بيمار" أي المريض و"ســـتان" بمعنى الدار، وقد اهتم العرب في العصور الإسلامية بالمجال الطبي، حيث وضعوا مجموعة من القواعد ومنها:[1]

- عدم السماح لممرضى المصابين بأمراض معدية بمخالطة المرضى الآخرين؛
- إختيار موقع بيئي مناسب لإقامة المستشفى؛
- الإهتمام بنظافة البيئة الداخلية للمستشفيات.

أما منظمة الصـــحة العالمية فقد عرفت المســـتشـــفى من منظور وظيفي على أنه: "جزء أســـاســـي من تنظيم إجتماعي وطبي، تتلخص وظيفته في تقديم رعاية صـحية كاملة للسكان، علاجية كانت أم وقائية، وتمتد خدماته الخارجية إلى الأسرة في بيئتها المنزلية، كما أنها أيضا مركز لتدريب العاملين الصحيين والقيام ببحوث اجتماعية حيوية".[2]

ثانيا: نشأة المستشفى

إن المســـتشـــفيات والمنظمات الصـــحية تواجد العالم العربي منذ فترات طويلة، حيث وجدت المســـتشـــفيات والمصحات عند قدماء المصريين وعند العرب، ويقال أن أول مصحة أمراض عقلية في العالم وجدت في مصر تحت إسم مستشفى قلاوون، كما لا يمكننا إهمال المساهمات العلمية للعرب في المجال الطبي مثل "إبن سينا" و"جابر بن حيان"، أما في العصـــر الحديث رغم الإنفاق الحكومي للدول العربية على القطاع الصـــحي خاصـــة الدول البترولية إلا انه لا تزال بعض الدول تحتل مرتبات متوسـطة في نسـب الرعاية الصـحية لسـكانها، ومع التطور الذي عرفه العالم الغربي بعد الثورة الفرنسـية والثورة الصـناعية في إنجلترا في القرن 18، وما واكب ذلك من تغيرات جذرية في الحياة الإقتصـادية والإجتماعية ، ومع ظهور المؤسسات كإطار عام ينظم شؤون البشر، وبروز مفاهيم الإدارة العلمية، قصد عقلنة النشاطات الإجتماعية والإقتصادية، ومأسسة الحياة بشكل عام.[3]

ومن البديهي أن نجاعة المؤسسات الاستشفائية لا يتوقف عند توفير الجانب المادي فحسب، بل يعتمد على جملة من الجوانب الأخرى منها البيئي وآخر إجتماعي ، تتمركز أســاســا حول العنصــر البشــري المؤهل علميا وأخلاقيا، يعمل بإنسجام مع كافة الأقسام الإدارية والطبية،

ثالثا: الوظائف الأساسية للمستشفى

من خلال ما تقدم في التعريف يمكن حصر أهم وظائف المستشفى فيما يلي:[4]

1- الرعاية الطبية والصحية: تمثل الرعاية الطبية أهم وظيفة تسعى المؤسسة الإستشفائية إلى تحقيقه، ويقصد بالرعاية الطبية تلك الخدمات المتعلقة بالتشخيص والعلاج والتأهيل الاجتماعي والنفسي المتخصص، التي تقدمها الأقسام العلاجية والأقسام الطبية المساندة، وما يرتبط به من فحوصات مخبرية، وخدمات الإسعاف والطوارئ

---

[1]- بحدادة نجاة، **تحديات الإمداد في المؤسسة الصحية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص ص39-40، على الرابط الإلكتروني: http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/734, Le 13/05/2021.

[2]- منظمة الصحة العالمية، **إدارة المستشفيات**، سلسلة التقارير الفنية رقم 395، سويسرا، 1980، ص6.

[3]- عبد الميدي بواعنه، **إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص67.

[4]- بحدادة نجاة، **مرجع سابق**، ص59.

وخدمات التمريض والصيدلة والتغذية، ولعل من المفيد الإشارة إلى أن هناك خطأ شائعا بين الناس وحتى بين مهنيي القطاع، يتمثل في الخلط بين مفهومي المعالجة الطبية والمعاجلة الصحية، إذ ينظر إليهما وكأنهما متطابقان أو مترادفان، بينما الصحيح هو أن المعالجة الطبية هي التي تتعامل مع المرض عندما يقع، بينما الرعاية الصحية لها مدلول أشمل، وما المعالجة الطبية إلا مكون وفرع أو ميدان من ميادين الرعاية الصحية التي لا تنتظر حتى يحدث المرض فتسارع بمعالجته والتعامل معه، بل إن الرعاية الصحية تركز بداية على منع هذا المرض، أو منع الإصابة بالمرض، بالوقاية منه، بوسائل عديدة من تثقيف صحي وتطعيم ضد الأمراض، وبذلك تمثل الرعاية الصحية المدخل الرئيسي لإعادة توجيه النظام الصحي في المجتمع، بحيث يوفر الصحة للجميع، ويشجع الأفراد والمجتمع في الأنشطة الصحية على أساس من الفهم الواضح لأهم المشكلات الصحية التي يعانيها المجتمع.

2- التعليم والتدريب: تفرض الثورة التكنولوجية على المؤسسات، المواكبة المستمرة لكل جديد حتى تتمكن من مسايرة التطور، وتلبية حاجيات الزبون، وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال الإيمان بضرورة تطوير مهارات وخبرات كافة الفاعلين في مختلف مجالات المهن الطبية والصحية والإدارية، من خلال برنامج تعليم وتكوين مستمري،. وتعد المستشفيات بما تتوفر عليه من تجييزات وخاصة المستشفيات الجامعية مراكز تدريب عملية ومتميزة لتنمية معلومات ومعارف الطواقم العاملة بها، ونشر ذلك عبر كافة الأقسام والملحقات والشركاء الإجتماعيين.

3- البحوث الطبية والاجتماعية: تسهم المستشفيات بشكل أو بآخر من خلال ماتحتويه من مخابر وأجهزة وسجلات طبية وحالات مرضية متنوعة وكوادر بشرية متخصصة مهنيا في توفير بيئة مناسبة لإجراء البحوث والدراسات الطبية والإجتماعية المتخصصة، في مختلف مجالات التشخيص والعلاج والتطوير الذاتي لخدمات المستشفى ومهارات الأفراد وأساليب العمل، كما يمكن ذلك من خلال الإحتكاك والتواصل بين مختلف الفاعلين وخاصة دوي الخبرة المهنية.

المطلب الثاني: عناصر التنمية المستدامة في تسيير نفايات خدمات الرعاية الصحية

تعد نفايات الرعاية الصحية نواتج ثانوية للرعاية الصحية وهي تشمل عناصر تضم أدوات حادة وأخرى غير حادة ملوثة بالدم وأجزاء من الجسم وأنسجته ومواد كيميائية ومستحضرات صيدلانية ومواد مشعة. وتؤدي رداءة إدارة نفايات الرعاية الصحية إلى تعريض عاملي الرعاية الصحية والمعنيين بمناولة النفايات والمرضى وأسرهم والمجتمع لحالات عدوى وآثار سامة وإصابات يمكن تلافيها.

أولا: مؤشرات التنمية المستدامة في تسيير النفايات

تتمثل أهم مؤشرات التنمية المستدامة في تسيير النفايات التي تتعلق بنفايات خدمات الرعاية الصحية في النقاط التالية يلي:[1]

1- كمية النفايات التي تنتجها المؤسسات الصحية سواء بمؤشر كغ/سرير/يوم أو لتر/سرير/يوم والذي يعكس حجم الخدمات التي تقدمها مؤسسة عن أخرى، حيث حسب معايير كمية النفايات وداخل مستشفيات

[1]- إسماعيل محمد المدني، **الإدارة المتكاملة والمستدامة للمخلفات البلدية الصلبة**، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد 92. 1999، ص19.

مختلفة الأحجام والأصنا ضمن العديد من البلدان الأوروبية والأمريكية والإفريقية والآسيوية وقد ظهر المؤشر عموما وفق المعدلات التالية:

- النفايات شبه المنزلية 90% 1,80 كغ/سرير/يوم؛
- النفايات المعدية 6% 0,12 كغ/سرير/يوم؛
- النفايات الجسدية 1% 0,02 كغ/سرير/يوم؛
- نفايات أخرى خاصة 3% 0,06 كغ/سرير/يوم.

2- كمية النفايات الخاصة والمرتبطة بالنشاط العلاجي فقط كالنفايات المعدية وذلك إما بمؤشر طن/السنة أو كغ/السرير، فحسب التقرير الوطني للبيئة الصادر عن وزارة البيئة وتهيئة الإليم ّدر إنتاج النفايات الخاصة بالعلاج ب 9000 طن في السنة، منها 8500 طن نفايات معدية و500 طن نفايات تمثل مخاطر كيميائية وسامة، وهذا المؤشر يعكس حجم نفايات خدمات الرعاية الصحية ومدى إمكانية معالجتها.

3- عدد المؤسسات المخصصة لمعالجة نفايات الرعاية الصحية، خاصة منها المرامد ومدى نسبة الصاية منها إلى المعطلة وقدرات استعمالها والتي تتلاءم مع المؤشر السابق أم لا، وقد قدرت في مستشفيات الوطن ب 235 منشأة موجهة لترميد كمية النفايات السابقة، منها 71 مرمد خارج الخدمة، أي بنسبة % 30 معطلة.

ثانيا: نفايات خدمات الرعاية الصحية غير الخطرة

وفقا لإحصائيات منظمة الصحة العالمية، فإن نفايات خدمات الرعاية الصحية تشكل ما نسبته 75% إلى 90% من النفايات الناتجة عن الرعاية الصحية وهي نفايات عامة قريبة الشبه بالنفايات المنزلية، وتنتج غالبا عن الأقسام والوظائف الإدارية وأعمال النظافة العامة لمؤسسات الرعاية الصحية، وربما تحتوي أيضا على النفايات الناتجة أثناء عمليات صيانة مباني الرعاية الصحية، فتقليل النفايات غير الضرورية وعزل النفايات العامة عن تلك الخطرة ومعالجة النفايات بطريقة تحدّ من المخاطر التي يتعرض لها العاملون الصحيون والمجتمع.[1]

ثالثا: نفايات خدمات الرعاية الصحية الخطرة

فهي تشكل نسبة من 10% إلى 25% وهي كل المخلفات التي لها خواص طبيعية أو كيماوية أو بيولوجية تتطلب تداولا وطرقا خاصة للتخلص منها لتجنب مخاطرها على الصحة العامة والبيئة، وتنقسم إلى:[2]

1- النفايات الملوثة: تشمل الأدوات الحادة من إبر وشفرات ومشارط وغيرها مما يرمى من أدوات بها أجزاء حادة يمكن أن تحدث إصابات، وبما أن هذه الأدوات يمكنها اختراق الجلد وغالبا ما تكون ملوثة بالدم أو غيره من سوائل أجسام المرضى التي تحتوي أمراض خطيرة معدية، وتمثل هذه الأدوات الحادة حوالي **1%** من إجمالي النفايات الطبية حيث يجب تجميع الإبر والمحاقن المستخدمة في حاويات بلاستيكية غير قابلة للخرق لتجنب الإصابة بجروح، وتشمل خيارات معالجة هذه الأدوات تعقيمها باستخدام البخار أو الحرارة أو مواد كيميائية أو دفنها في حفر من الإسمنت المسلح في المرافق الصحية أو حرقها في درجات حرارة عالية ومراقبة تلوث الهواء لضمان الحد

[1]- عباسي صونيا، **إدارة النفايات الطبية في المستشفيات**، مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 22، العدد 01، 2011، ص66-70.

[2]- عبد الميدي بواعنه، **مرجع سابق**، ص ص118-121.

الأدنى من انبعاثات الغازات السامة، ويمكن فصل الإبر عن المحاقن البلاستيكية باستخدام أداة لفصل الإبر ثم توضع في صناديق بلاستيكية أو معدنية غير قابلة للخرق ليتم التخلص منها.

2- نفايات جراحية: وهي نفايات غاية في الخطورة تحتوي على مسببات أمراض للإنسان والحيوان، وتشمل هذه النفايات الدم و المخاط والأجزاء التشريحية أو الأنسجة التي تستأصل أثناء العمليات الجراحية أو تشريح الجثث، فضلا عن الأدوات الأخرى مثل العينات التي تزرع في المختبرات والمواد المخزنة التي تتطلب إجراءات خاصة للتعامل معها والتخلص منها، بالإضافة إلى نواتج التفاعلات الكيميائية التي تلقى بعد معرفة نتائج التحاليل، لا يجب أن تعامل هذه النفايات معاملة النفايات العادية بل يجب أن يتم وضعها في علب محكمة الغلق من أجل التخلص منها.

3- نفايات مشعة: هي نفايات ناتجة عن عمليات تشخيص وعلاج وتطبيقات تتعلق بالبحوث الطبية، وهي تشمل مولدات النويدات المشعة والمصادر الإشعاعية المغلقة، والنفايات التشريحية والبيولوجية للمرضى الناتجة عن استخدام النويدات المشعة ومختلف النفايات الصلبة (مثل القفازات والمنشفات الورقية وأجزاء المعدات المستخدمة في هذا لمجال)، فغالبية النظائر المشعة المستخدمة في المستشفيات في نشاطها الإشعاعي ثم تعالج لإزالة المخاطر البيولوجية أو يتم التخلص منها بطرق علمية من أجل الحفاظ على البيئة.[1] هناك العديد من الآثار الناجمة عن تكديس النفايات الخطرة وعدم التخلص منها بالأساليب العلمية منها:[2]

- طول مدة دوران السرير في المستشفى نتيجة لانتشار الأمراض والجراثيم، فإن ذلك يؤدي لطول مدة بقاء المريض في المستشفى نتيجة لتلوث الهواء بالميكروبات والأوبئة؛
- ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية للفرد وارتفاع عدد المصابين مما يؤدي إلى تغيب العمال عن أعمالهم؛
- ارتفاع تكاليف مكافحة التلوث، حيث تقوم الحكومات بإنفاق مبالغ طائلة للقضاء على التلوث الناتج عن تراكم النفايات مما يؤدي إلى تفاقم الخسائر المتمثلة في الفاقد من المواد والطاقة وفي تكاليف العلاج مما قد يفوق ميزانية بعض الدول.

إن النفايات الناتجة أثناء أنشطة الرعاية الصحية تحمل إمكانية كبيرة للعدوى أو التسبب بالإصابة أكثر من أي نوع آخر من النفايات وعليه فإنه من الضروري وجود طرق آمنة وموثوق فيها لمناولة هذه النفايات حيثما تتولد.

المطلب الثالث: تقييم الأضرار الناتجة عن النفايات الطبية للمستشفيات

تعد معالجة النفايات تلك الطرق التي تمكن من تغيير ميزات وخواص المواد الخطيرة لجعلها أقل خطورة ويمكن التعامل معها بأكثر أمان، كما يمكن نقلها أو جمعها أو تخيينها أو التخلص منها بدون أن تسبب أضرار للأفراد والبيئة، وطرق المعالجة متعددة ومختلفة جدا في المحصلة والناتج النهائي ولكل طريقة ميزاتها وعيوبها وقد لا تتوافق طريقة معينة مع نوع النفايات المراد معالجتها.

أولا: تقنيات معالجة نفايات خدمات الرعاية الصحية

لكل صنف من النفايات طريقة للمعالجة تتلاءم وخاصية وطبيعة المواد المكونة لها. وعلى العموم مختلف

---

[1]- ميلود تومي وعديلة العلواني، **مرجع سابق**، ص ص118-121.

[2]- رضا عبد الحميد عبد المجيد، **المسؤولية المدنية عن النفايات الطبية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص23.

أساليب المعالجة تنصب في أربع طرق كبرى وهي:

- الطريقة الآلية؛
- الطريقة ايرارية؛
- الطريقة الكيميائية؛
- الطريقة الإشعاعية.

والإعتبارات التي تأخذ عادة عند اختيار الطريقة والتقنية المناسبة للمعالجة هي:[1]

- طبيعة النفايات والخطر الذي ينطوي عليها؛
- القبول للنفايات المصروفة؛
- التأثيرات الضارة المحتملة للنفايات المصروفة على البيئة؛
- سهولة وموثوية طريقة التخلص؛
- تكاليف التخلص وغير ذلك من التكاليف؛
- الأخطار المهنية العامة والمخاطر على منتجي هذه النفايات ومناوليها والعاملين؛
- التأثير العام لمعمل أو معدات التخلص أو التصريف على البيئة المحلية والعامة.

ومن طرق المعالجة المستخدمة نجد:[2]

1- الردم (الطمر): من أهم الطرق المتبعة وإلى الآن لا توجد مخاطر من استعمال طريقة الردم للمخلفات الطبية والبيولوجية إذا تمت إجراءات الردم بطريقة صحيحة وآمنة وهيطريقة مثالية لدول العالم الثالث، ولكنه لا يفضل استعمالها في حالة النفايات الطبية المشعة ونفايات أدوية العلاج الكيماوي فهناك طرق أكثر أمانا منها.

2- التعقيم بالحرارة الرطبة: طريقة آمنة للبيئة وأل تكلفة في التشغيل وتحتاج لفنيين مؤهلين، وهي طريقة يتم با تعريا النفايات إلى بخار متشبع تحت ضغط عالي داخل أحواض خاصة مقفلة تسمى الأوتوكليف لها مواصفات عالمية متفق عليها، بحيث يسمح للبخار إلى النفاذ واختراق كل النفايات وتكون هذه الأحواض مقاومة وصامدة ضد ايرارة والضغط الناشئ عن عمليات التشغيل.

3- التعقيم بالحرارة الجافة: استخدام اللهب المباشر أو باستخدام الفرن الساخن بدرجات حرارة عالية لمدد زمنية طويلة، هذه الطريقة تحتاج لأفران مزودة بتجهيزات مراقبة للعملية بأكملها ومع وجود مؤشرات خاصة داخل المخلفات الطبية لمعرفة جودة التعقيم ولا يمكن استعمالها للكميات الكبيرة.

4- التخزين: طريقة تعتمد على تخيين المخلفات الكيميائية في خزانات مصنعة من مادة مقاومة للتآكل وهذه الطريقة تستعمل عادة مع النفايات السائلة ولا ينصح باستخدامها للأضرار التي تنتج عنها على المدى الطويل.

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **مبادئ فنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبية (الأحيائية Y1; Y3) والرعاية الصحية**، الأمم المتحدة، جنيف، 09-13 ديسمبر، 2002، ص41.

[2]- تقرير منظمة الصحة العالمية، **الإدارة الآمنة لنفايات أنشطة الرعاية الصحية**، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الأردن، 2006، ص ص86-88.

5- التخلص عن طريق التغليف في كبسولات: طريقة بسيطة وآمنة وقليلة التكلفة، وتتم عن طريق وضع النفايات الطبية في صناديق أو حاويات من مواد بلاستيكية عالية الجودة أو براميل من الحديد وأيضا عليها مواد مثبتة كأنواع من الرغوة البلاستيكية أو الرمل أو الصلصال وبعد جفاف المواد المضافة يتم إغلاقها نهائياً وترمى في المكبات.

6- العزل الجيولوجي: هذه الطريقة شبيهة للتخزين فقط الاختلاف هو استعمال مواقع جيولوجية طبيعية من مناطق صخرية عميقة وبعيدة عن السطح وعن المياه الجوفية في تخزين النفايات الخطرة، الطريقة غير مفضلة بسبب الأضرار التي تنشأ منها على المدى البعيد وتحتاج لمراقبة تسرب النفايات عن طريق آبار المراقبة حول منطقة عيل النفايات.

7- التخلص عن طريق الآبار العميقة: تتم هذه الطريقة بحقن النفايات الكيميائية السائلة ذات السمية العالية في آبار عميقة التي تصل إلى 700 متر، وهي طريقة لها مخاطرها البيئية وتحتاج إلى آبار مراقبة محيطة بمنطقة الحقن.

8- إعادة التدوير: وهي إعادة تصنيع النفايات للاستفادة منها بدل التخلص منها ولكن من عيوبا عدم صلاحيتها لعديد من النفايات الطبية،كما أنها مكلفة بعض الشيء وتحتاج لإجراءات صارمة في عملية فرز وجمع النفايات عند مصدر إنتاجها.

9- طرق التثبيت: وهذه الطريقة تستعمل مع المخلفات الصيدلانية من أدوية منتهية الصلاحية، وتتم بخلط النفايات مع الإسمنت والجير والماء بنسب معينة لإبطال مفعول تلك الأدوية وايد من إنتشارها في البيئة، ومن عيوب هذه الطريقة أنها غير تدية وفعالة مع المخلفات المعدية والمحتوية على الجراثيم.

10- التحلل العضوي: هذه الطريقة للتخلص من النفايات العضوية الصلبة عن طريق التخمر العضوي أو التحلل الحيوي وإعادة المواد إلى دورتها الطبيعية، ويستفاد منها في استخراج الأسمدة العضوية، وهي طريقة تساعد في تقليل حجم النفايات إلى % 75عن طريق التخمر الذي تحدثه البكتيريا والكائنات الدقيقة الأخرى، يفضل استعمالها مع أنواع معينة من النفايات وليست النفايات الطبية.

11- التقطير: تستعمل على نطاق ضيق جدا وتستخدم مع الكميات القليلة من النفايات الطبية الكيميائية.

12- الترشيح: تستخدم لمعالجة الكميات القليلة جدا كفصل البكتيريا من المحاليل وتستعمل هذه الطريقة مع السوائل التي يراد تنقيتها ولا تتحمل الحرارة كالأمصال.

13- التطهير الكيماوي: اتسع استخدام التطهير الكيميائي في الهصر الحالي، المستخدم بشكل روتيني في الرعاية الصحية لقتل الكائنات الدقيقة (الميكروبات) العالقة بالمعدات الطبية والأرضيات والجدران، ليشمل معالجة نفايات الرعاية الصحية، حيث تضاف المواد الكيميائية إلى النفايات لقتل أو تثبيط الكائنات المسببة للأمراض التي تحتويها، وأكثرها استخداما لتطهير نفايات الرعاية الصحية هي مركبات الألدهيدات ومركبات الكلورين وأملاح الأمونيوم والمركبات الفينولية، ويعد التطهير الكيميائي مناسباً لمعالجة النفايات السائلة مثل الدم أو البول أو البراز أو مياه الصرف الصحي للمستشفى.

14- الإشعاع: طريقة تعقيم جيدة وآمنة إذا استخدمت بصفة جيدة ومن عيوبها تكلفتها العالية عند التشغيل والصيانة وتستعمل فقط للنفايات الطبية السائلة والنفايات الطبية المعدية المحتوية على سوائل.

15- الحرق: وهو عملية أكسدة جافة تحت حرارة عالية تختزل النفايات العضوية والقابلة للإحتراق إلى مواد غير عضوية، ومواد غير قابلة للإحتراق وتؤدي إلى تقليل في حجم ووزن النفايات، ويتم إختيار هذه العملية عادة لمعالجة النفايات التي لا يمكن إعادة تدويرها أو إعادة إستخدامها أو التخلص منها في موقع الطمر.

ثانيا: الأضرار الناتجة عن النفايات الطبية

يعتمد التعامل الناجح مع نفايات خدمات الرعاية الصحية بشكل كبير على وجود إدارة كفوءة للمؤسسة الصحية التي لديها لوائح وإجراءات عمل منظمة لما لهذه النفايات الطبية من أضرار مختلفة، حيث تتمثل أهم الأضرار الناتجة عن النفايات الطبية بصفة عامة فيما يلي:[1]

1- الأضرار الصحية للنفايات المعدية والحادة: قد تحتوي على كميات كبيرة متنوعة ومختلفة من الميكروبات و الجراثيم التي تنتقل إلى جسم الإنسان عن طريق النفايات الطبية كالقطن و الشاش الملوثة بجروح المرضى بعد العناية بهم، وتعتبر النفايات الحادة مثل ابر الحقن أو الأدوات الحادة الطبية الأخرة الملوثة من أخطر تلك المخلفات وأكثرها تسببا في إحداث العدوى، ويرجع ذلك لسهولة دخول الميكروب للجسم عن طريق الوخز أو القطع إلى مجرى الدم مباشرة، فالتعرض للمخلفات الطبية بسبب الإهمال وعدم الدراية أو ضعف الناحية التقنية في التخلص منها، يؤدي إلى إصابات متعددة ومتنوعة يرجع لتنوع مسببات المرض.

2- الأضرار الصحية للنفايات الكيميائية: العديد من النفايات الكيميائية المستعملة بالمؤسسات الصحية تعتبر من ضمن مصادر الضرر للعاملين والعاملات، فبعضها مواد كيميائية سامة، بالإضافة إلى وجود مواد كيميائية حارقة وسريعة الاشتعال والانفجار، ورغم أن من المفترض كون كميات المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة للتداوي قليلة، إلا أنه قد تنشأ كميات كبيرة منها بسبب وجود مواد قد انتهت مدة صلاحيتها، أو لم يتم استعمالها لعدم الحاجة أو الرغبة في استخدامها. كما أن نفايات بعض المواد الكيميائية قد تسبب تسمما عند التعرض لها بكميات كبيرة في فترة زمنية قصيرة مثل مواد التطهير والتعقيم، وعند الإصابة مباشرة ببعض المواد الكيميائية الحارقة قد تحدث بالإنسان حروقا في الجلد أو أضرار في العين.

3- الأضرار الصحية للنفايات الطبية المشعة: خطورة وشدة الأمراض الحاصلة بسبب التعرض للنفايات الطبية المشعة تعتمد على نوع وكمية الأشعة المتعرض لها، وتتدرج أعراضها من البسيطة كالصداع والقيء إلى أكثر الأعراض خطورة. أما أضرار النفايات المشعة الأقل نشاطا فقد ينشأ بسبب تلوث الأسطح الخارجية للأدوات المستخدمة أو بسبب سوء تخزين تلك المواد، والأشخاص الأكثر عرضة لهذا النوع من النفايات هم الأشخاص العاملون في أقسام الأشعة ولا ننسى عمال النظافة وعاملاتها في تلك الأقسام.

4- الأضرار الصحية للنفايات الصيدلانية: تعد العديد من النفايات الكيميائية والمواد الصيدلانية المستعملة بالمؤسسات الصحية، ضمن مصادر الأضرار التي تؤثر في العاملين والبيئة المحيطة. نظرا لطبيعتها السمية

---

[1]- إبراهيم محمد فريد، **إدارة مشكلة النفايات الخطرة**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 47، العدد 03، 2014، ص ص45-47.

فهي في الأغلب تسبب ما يلي:

– الإصابة بالسرطان والطفرات بالخلايا البشرية والأحياء البرية مواد التطهير والتعقيم قد تسبب التسمم عند التعرض لها بكميات كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة أو عند التعرض بكميات قليلة لمدة زمنية طويلة؛

– بعض المخلفات الصيدلانية لها آثار مدمرة للنظم البيئية الطبيعية، مثل بقايا مخلفات الأدوية من المضادات الحيوية والأدوية المستخدمة لعلاج الأمراض السرطانية والتي لها القدرة على قتل الأحياء الدقيقة الموجودة والضرورية لتلك النظم؛

– نظرا للصفات المميزة للنفايات الكيميائية الخطرة ألا وهي سرعة الالتهاب وسرعة التفاعل فهي قابلة للانفجار؛

– إصابات العيون أو الجلد أو الأغشية المخاطية للمسالك االوائية يمكن أن تحدث كنتيجة ملامسة مواد سريعة الالتهاب أو أكالة أو سريعة التفاعل مثل)الفورمالدهيد والمواد المتطايرة الأخرى.

المبحث الثالث: الأدوات التقليدية للسياسة البيئية

إن الهدف الأساسي من السياسة البيئية هو المحافظة على التوازن البيئي أو الوصول بالبيئة لحالة من الاتزان والانسجام بين عناصرها وفقا لقانون التوازن البيئي، ويرافق مفهوم السياسة البيئية السياسة العامة التي تنتهجها الدول باعتبارها ترتبط بقضايا التنمية وتختلف استخداماتها من دولة لأخرى حسب الأهداف المحددة لها، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- خصائص أدوات السياسة البيئية؛
- الأدوات القانونية (التنظيم القانوني)؛
- الأدوات الإقتصادية للسياسة البيئية.

المطلب الأول: خصائص أدوات السياسة البيئية

أصبحت حماية البيئة من المشاريع التنموية المهمة التي يتعين على جميع الدول العناية بها، بعد أن تبين الارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة، ونعني بحماية البيئة المحافظة والصيانة والإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، وقد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتحقيق هذه الحماية وتسمى بالسياسة البيئية،[1] وأهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية:[2]

– التعامل مع المشكلات البيئية والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات؛

– تكامل السياسات المستخدمة في مجال الحفاظ على البيئة في كل المجالات؛

– معدلة للسلوك البشري على المستوى الفردي أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية والخدمية؛

– أن تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية المحلية والعالمية.

كما تجدر الإشارة أن السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى إلى الموازنة بين الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية والصناعية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث.

---

[1]– محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص321.

[2]– عاشور مزريق، **دور الجماعات المحلية في إحلال تنمية بيئية متوازنة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى دولي حول التنمية المحلية، الحكم وواقع الاقتصاد الوطني، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر27-28 أفريل 2005، ص12.

المطلب الثاني: الأدوات القانونية (التنظيم القانوني)

يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل الحماية البيئية انتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، ويمثل إجراءات تهدف إلى تفعيل أهداف السلطات العمومية المتعلقة بالنوعية البيئية حيث تكمن جوهرة هذه الأدوات في "افعل أو لا تفعل وتحديد ما يجب وما لا يجب"،[1] وهذا يتطلب جملة من القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، سنتطرق إلى أدوات التنظيم القانوني المباشرة وغير المباشرة والذي تعتمد على وضع معايير يجب الالتزام بها.

أولا: مضمون الأدوات القانونية

يشـــمل هذا النوع من الأدوات مجمل القوانين واللوائح والتشـــريعات الخاصـــة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسـسـات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون لحماية البيئة وهيئة مركزية مسـتقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، وبالرغم من وجود قوانين ومؤســـســـات حماية البيئة في العديد من البلدان العربية، إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح، كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية.

1- الأدوات التنظيمية المباشرة: تشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التي تتدخل بها الحكومة في آليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي في غياب أسواق السلع البيئية ووجود التأثيرات الخارجية السلبية للأنشطة البيئية المرتبطة بالتلوث البيئي، ويتمثل أبرز هذه الأدوات فيما يلي:[2]

1-1- التنظيم بإستخدام الأوامر والتحكم: ويتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح بها للأنشطة الطبية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو لمستويات التركيز المسموح بها من كل مصدر، ويعاب هذا النوع من التنظيم بأنه يزيد من التكلفة الكلية لمواجهة التلوث ولا يشجع على إبتكار واستخدام التقنيات الكفؤة في خفض التلوث.

1-2- التنظيم المبني على التكنولوجيا: ويتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الطبية المرتبطة بالتلوث، وعلى الرغم من أن هذا التنظيم قد يشجع على ابتكار واستخدام التقنيات الكفؤة في خفض التلوث إلا أنه يعاب في عدم قدرته على تقليل التكلفة الكلية للخفض المحقق في مستوى التلوث.

2- الأدوات التنظيمية غير المباشرة (المبنية على المعايير): وتعتبر من بين الأدوات التنظيمية وتستخدم على نطاق واسع، ويمكن تصنيفها ضمن 03 أشكال رئيسية:[3]

2-1- معايير النوعية البيئية: يحدد مستوى جودة الأوساط المستقبلية للتلوث مسبقا كالحد الأقصى لنسبة ثاني أوكسيد الكربون (CO^2) في الجو ويرجى بلوغه من خلال هذه المعايير، إذا فهذه المعايير تضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط الطبيعي.

---

[1]- محمد صالح الشيخ، **مرجع سابق**، ص324.

[2]- مصطفى بابكر، **السياسات البيئية**، مجلة جسر التنمية، العدد 25، الكويت، 2004، ص10.

[3]- السيد أحمد عبد الخالق، **السياسات البيئية والتجارة الدولية**، دار الكتاب، المنصورة، مصر، 2006، ص ص41-42.

2-2- معايير الانبعاثات: تحدد هذه المعايير الكمية القصوى المسموح بها للمخلفات في مكان معين (حدود إصدار ثاني أوكسيد الكربون CO^2 في مؤسسة ما).

2-3- معايير خاصة بالطريقة: تحدد هذه المعايير الطرق التقنية الواجب استخدامها في الأجهزة والمعدات والأدوات المقاومة للتلوث.

ويتم تحديد المعايير سالفة الذكر على أساس معطيات تقنية، فالتحديد التقني يتطلب دراسة الجدوى الفنية للمؤسسات والتي تسمح باختيار أفضل التكنولوجيات المتوفرة.

ثانيا: حدود الأدوات القانونية

لكي تصبح الأدوات القانونية وسيلة من وسائل حماية البيئة يجب أن تأخذ في الإعتبار ما يلي:[1]

- مدى توافر البدائل القريبة للنشاط الخدمي المسبب للتلوث؛
- مستوى التكلفة الاجتماعية التي يفرضها النشاط الخدمي المسبب للتلوث؛

أما عن العيوب التي يخلفها تطبيق هذه الأدوات تتمثل في:

- غياب عنصر اليقين المرتبط بزوال الأضرار؛
- تكلفة مرتفعة للقوانين والترتيبات التشريعية والتنظيمية؛
- غياب خاصية الحث على تطوير تقنيات الحفاظ على البيئة؛

أما عن المعايير فكثيرا ما تنتقد خاصة من قبل الليبيراليين الذين يفضلون استخدام الأدوات الاقتصادية وأهم هذه الإنتقادات ما يلي:

1- تحديد تعسفي: تصدر الإجراءات القانونية عن قرار سياسي ليس له صلة بالبحث عن النجاعة الطبية ولا يأخذ بعين الاعتبار المعطيات العلمية، فغالبا ما تصدر هذه القرارات عن اتفاق ضمني بين الحكومة والمؤسسات الملوثة والمطلقة للنفايات؛

2- إجراءات غير تدريجية: يخضع المستعملين فيها إلى ضرورة وحتمية تقليص التلوث بنفس الطريقة والأسلوب وحسب حجم واحد؛

3- خطر التشجيع على الغش: بحيث يمكن التحايل على المعايير بارتكاب الغش، فرغم هذه التحفظات تكون الإجراءات القانونية ضرورية في حالات كثيرة، خاصة عند الخسائر البيئية التي لا يمكن تعويضها، ومن ناحية أخرى يعتبر وضع القوانين شرطا أوليا لتفعيل الأدوات الاقتصادية.

المطلب الثالث: الأدوات الإقتصادية للسياسة البيئية

تهدف الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية إلى تغيير المحيط الاقتصادي للملوث، والأساليب الاقتصادية أكثر فعالية ومرونة في مواجهة التلوث على عكس الأدوات القانونية التي تتميز بالجمود، فهذه الأدوات تعتمد على الحوافز ذات الطبيعة المالية إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن استخدام الأدوات الاقتصادية يؤثر بشكل مباشر

---

[1]- عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال المؤسسات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص62، على الرابط الإلكتروني:

http://bu.univ-chlef.dz/index.php?lvl=notice_display&id=376981, Le 14/05/2021.

في عملية صـــنع القرار الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية قد لا تكون مقبولة ســياســيا، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:[1]

أولا: الضريبة البيئية

صـــنفت الأدوات الاقتصـــادية للحماية البيئية (وفق **OECD** منظمة التعاون والتنمية الاقتصـــادية) إلى **05** فئات، كان أحدها الضـــرائب والرســـوم واعتبرت كفئة أســـاســـية نظرا لتأثيرها وتكرار تطبيقها، فالضـــرائب هي المدفوعات الإلزامية غير المعوضـــة، التي تعود ريعها إلى الميزانية العامة وقد تخصـــص لغايات غير مرتبطة بأســاس الضــريبة وتفرض الضــرائب البيئية لتعزيز مبدأ الملوث بدفع ودمج تكاليف إصــلاح الأضــرار وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث، وزيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة، حيث تتمثل أهم أنواع الضرائب البيئية في ضـرائب الطاقة، ضـرائب الموارد الطبيعية، ضـرائب التلوث: والتي تشـمل الضـرائب على الانبعاثات المقاسة (غازية، سائلة) باستثناء CO^2 الذي يندرج ضمن ضرائب الطاقة، إدارة النفايات الصلبة والضجيج.

ثانيا: الرسوم البيئية

تعرف الرسوم بأنها "حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة"، نقصد بالاستخدام كل نشاط يغير المحيط ويعتبر التلوث نشاطا يغير سلبا البيئة، وتفرض الرسوم البيئية بهدف تغطية مجموع تكاليف التسيير للنفايات الحضرية تدريجيا والمبلغ الحقيقي للرسم يحدد وفق مبدأ الملوث الدافع، فالمبالغ المدفوعة تعتبر بمثابة استثمارات توجه لإعادة التصحيح البيئي ومحاولة الوصول إلى بيئة نظيفة، كذلك إنجاز وتهيئة قمامات خاضعة للمراقبة وتدعيم الإطار التشريعي بقانون خاص بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها وتطبيقا لهذه الاستراتيجية خصص مبلغ 5.5 مليار دينار لإزالة القمامات الفوضوية وإنجاز وتهيئة وتجهيز قمامات مراقبة على مستوى 21 مدينة.

ثالثا: الإعتماد والإعانات الحكومية

الإعانات هي مساهمات مالية تعتبر من الحوافز المالية الإيجابية التي تمنحها الحكومة للمؤسسات لتشجيعها على معالجة نفاياتها قبل إلقائها في الموارد البيئية المختلفة، أما الاعتمادات فتتمثل في منح قروض للمشاريع الصديقة للبيئة ومنها:[2]

- التحفيز بدل الحظر؛
- إنشاء البنوك الخضراء كأداة لتمويل التنمية المستدامة؛
- حفز الاستثمارات المحافظة على البيئة.

[1]- عبد الله الحرتسي حميد، **مرجع سابق**، ص62.

[2] - Olivier Beaumais, **économie de l'environnement**, France,2002,p 89.

خلاصة الفصل

على الرغم من التطور الحاصـــل في عالم الطب والذي من دون شـــك كان له الأثر الإيجابي في المحافظة على صحة الإنسان ومحاربة الأمراض المختلفة، مما يعطي الفرد إحساساً بالأمان الذي يساهم بشكل كبير في تفرغه للإبداع وتقديم كل ما هو مفيد لمجتمعه وبلده، إلا أن هناك جانب ســـلبي للتقدم في الطب وإجراءاته وهو تلوث البيئة بمختلف النفايات الطبية التي قد تؤدي بدورها إلى إصابة الإنسان بأضرار خطيرة ومميتة في أغلب الأحيان، فكل هذه الأمور تجعل المؤسسات الصحية تشكل نظاما بيئيا، ومن هنا إرتبط موضوع البيئة وحمايتها بمفهوم التنمية المســتدامة والذي يتمحور حول تبني نمط جديد في التنمية بهدف الحفاظ على الثروات الطبيعية، واستخدام أدوات وطرق حديثة يتم من خلالها تسيير الموارد البيئية بشكل يضمن استدامتها.

وكما يتنافى مفهوم التنمية المستدامة والآثار الخارجية للمؤسسة الاستشفائية حيث من خلال هذا الفصل تبين أن المستشفيات تواجه صعوبة في التحكم بنفاياتها وبالتالي لا بد من إدراج هذه الآثار ضمن تكاليف نشاطها للحد من المشاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وفي سبيل ذلك عمدت الحكومات إلى التوسع في إعداد مخططاتها الوطنية التنموية وإعداد إلى جانبها ســـياســـات تعمل على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (السياسة البيئية).

وفي هذا السياق تسعى الحكومات عن طريق أدوات السياسة البيئية (الأدوات القانونية والاقتصادية) إلى جبر الملوث على دفع قيمة الأضرار التي ألحقها بالبيئة والمجتمع وبالتالي إدخال الآثار الخارجية في تكاليفها، كل ما سبق ذكره إضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاستشفائية من قبل المجتمع دفعها إلى إعادة صـــياغة مخططاتها آخذة بعين الاعتبار مســـؤوليتها اتجاه المجتمع والبيئة، بالاعتماد على المقاربات الطوعية والتي تعتبر الجيل الثالث من أدوات الســياســة البيئية، كما أصــبح عرض مســؤوليتها البيئية والاجتماعية أمرا ضروريا لكسبها احترام المجتمع وتفادي الضغوط التي تتعرض لها بشأن ذلك.

الفصل الثاني:
المسؤولية البيئية والإجتماعية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الإستشفائية في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

إن الإهتمام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات الصحية بدأ في السنوات القليلة الماضية من خلال المحاولات المتعددة والمختلفة لاستعراض نماذج خاصة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات، فلا يمكن تحقيق مسؤولية بيئية واجتماعية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة إذا أهملت المسؤولية البيئية والاجتماعية ولا تحمل تكلفة الأضرار البيئية، ويشير مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية عن مدى الترابط والتكامل أو التباين ما بين الأخلاق والقيم ومبادئ العدالة والإنصاف من جهة والاقتصاد والمال والأعمال من جهة أخرى، حيث تعتبر المؤسسات جزءا من المجتمع وليسا كيانا منفصلا مستقلا، وعليها أن تضحي بمصلحتها الذاتية عندما تتعارض مع مصلحة المجتمع (حماية وتحسين البيئة).

وتأسيسا على ذلك فإن مفتاح ونجاح المؤسسات يمكن ربطه بمدى أهمية وإدراك المسؤولية البيئية والاجتماعية المرتبطة بعدد من القيم الإنسانية والمعايير السامية كالتكافل والإحساس بالوطنية اتجاه كل من له علاقة بالمؤسسة، فالكفاءة وتقديم الخدمات ليستا كافيتين لاستدامة المؤسسة لذا تسعى لتحقيق مستويات عالية بغية خلق القيمة لعمالها والمتعاملين معها وموردیها، بهدف تحقيق تكامل وتوازن بين النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والبيئية وفي سبيل تحقيق ذلك يتطلب من المؤسسة تغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية باعتماد طرق طوعية تلتزم من خلالها بهذه الأبعاد كتطبيق المعايير الدولية الأيزو وشهادة الصحة و لأمن، وعليه سيتم تقسيم الفصل الأول إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ❖ المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية؛
- ❖ الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية؛
- ❖ قياس وعرض الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية.

المبحث الأول: المسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية

إن مناقشة المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة وطبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه المؤسسات من المواضيع التي تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية، حيث أصبحت المسؤولية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول والمؤسسات العمومية والخاصة، فبقدر ما تقدم هذه المؤسسات خدمات إلا أنها تساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي وإختلال مكونات وعناصر النظام البيئي، إذ تشعبت البحوث في إطار المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة وطرحت وجهات نظر متعددة مثلت تيارات فكرية لتعامل المؤسسات مع مجتمعاتها وبيئتها، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- مضمون المسؤولية البيئية في المؤسسة الإستشفائية؛
- مضمون المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية؛
- مجالات المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية.

المطلب الأول: مضمون المسؤولية البيئية في المؤسسة الإستشفائية

تعتبر المسؤولية البيئية جزء مضمر في المسؤولية الاجتماعية هذا لكون البعد البيئي أحد أبعاد المسؤولية الإجتماعية، حيث تشكل البيئة مجموعة من النظم الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ولهذا يجب توعية أفراد أصحاب المؤسسات بأن أهم الواجبات الملقاة عليهم تتمثل في المحافظة على البيئة وتحمل مسؤولياتهم اتجاهها.

أولا: تعريف المسؤولية البيئية

هناك عدة تعاريف للمسؤولية البيئية نذكر منها ما يلي:

تعرف المسؤولية البيئية على أنها: "علاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل وهذا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة".[1]

كما تعرف المسؤولية البيئية على أنها: "الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة (أو التخفيف من الآثار السلبية للأعمال على البيئة) التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة أي التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل والعمال والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف".[2] وفي تعريف آخر للمسؤولية البيئية: "هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال"، وتعرف أيضا على أنها:" هي مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها"؛[3]

---

[1]– زكريا مطلك الدوري وأبو بكر أحمد بوسالم، **مداخلة بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة"**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، البليدة، الجزائر، يومي 15–14 فيفري، 2012، ص08.

[2]–الطاهر خامره، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006–2007، ص45، على الرابط الإلكتروني: https://mobt3ath.com/uplode/books/book-41323.pdf, Le 02/05/2021.

[3]– محمد لمين بن الطاهر، **إدراج البعد البيئي في أنظمة الجودة كمدخل لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013–2014، ص35، على الربط الإلكتروني: http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle , Le 02/05/2021.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المسؤولية البيئية تتمثل في تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية، وزيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، والبحث في تحسين النتائج عن طريق القيام بتحسينات هيكلية وتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

ثانيا: أنشطة المسؤولية البيئية في المؤسسة الإستشفائية

إن المسؤولية البيئية والمفاهيم المرتبطة بها توجد صعوبة في تحديد مفهوم المسؤولية البيئية نظرا لتعدد الأنشطة ذات مضمون بيئي للفرد والمجتمع على حد سواء، ومساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستديمة من خلال التوفيق بين الأهداف، البيئية والإجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين ويرجع ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشطة والتي من بينها:[1]

1- منظومة الإدارة البيئية: هو ذلك الجزء من المنظومة الإدارية الكلية والذي يتضمن الهيكل التنظيمي والأنشطة التخطيطية والمسؤوليات والخبرات والأساليب والعمليات والموارد للتطوير والتنفيذ لإنجاز وفحص وصيانة السياسة البيئية.

2- مراجعة منظومة الإدارة البيئية: عملية تحقق مرتبة وموثقة للحصول على الحيثيات والتقييم الموضوعي للحكم عما إذا كانت الإدارة البيئية في المنظمة تتطابق مع سمات المراجعة التي وضعتها المنظمة لمنظومة الإدارة البيئية، وإبلاغ الإدارة بنتائج هذه العملية.

3- الغرض البيئي: الغاية البيئية الشاملة التي تسفر عن السياسة البيئية، والتي تهيأ المنظمة ذاتها لبلوغها.

4- الأداء البيئي: النتائج القابلة للقياس من منظومة الإدارة البيئية والمتعلقة بتحكم المنظمة بالجوانب البيئية والتي تقوم على السياسة البيئية والأغراض والأهداف.

5- السياسة البيئية: وهي إفصاح المنظمة عن مقاصدها ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي، والذي يعطي إطارا للتحرك ولوضع أغراضها وأهدافها البيئية.

6- الأهداف البيئية: هي متطلبات الأداء التفصيلية والتي تنشئها الأغراض البيئية والتي تحتاج إلى إقرارها وتنفيذها لبلوغ تلك الأغراض، إذ تكون قابلة للتطبيق في المنظمة أو في أجزاء منها وتكون قابلة للقياس كلما أمكن ذلك.

7- الحد من التلوث: إستخدام العمليات، مواد أو منتجات تمنع أو تحد أو تقلل أو تتحكم في التلوث والتي قد تتضمن التدوير، وتعديل العمليات، الاستغلال الأمثل للموارد والمواد البديلة، إن المزايا الكامنة في الحد من التلوث تتضمن تخفيض التأثيرات البيئية المعاكسة وتحسين الكفاءة والإقلال من التكاليف.

ثالثا: عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الإستشفائية

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الإستشفائية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط في المستشفيات بقدر ما يساهم في زيادة معدلات

---

[1]- محمد زيدان ومحمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشاط شركات البترول ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه البيئة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 12-13 فيفري 2012، ص32.

التنمية تتكون عناصر المسؤولية البيئية من ثلاث مرتكزات رئيسية تتمثل فيما يلي:[1]

1- التعهدات البيئية: وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:

- تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم حماية البيئة؛
- اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية؛
- تبني مبادئ التدابير الوقائية؛
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- معرفة إذا ما كانت خدماتنا لها قيمة بيئية أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

2- إدارة الموارد والطاقة: وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:

- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة؛
- استعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3- المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح: وعلى أساس هذه النقطة تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا قامت بالالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية، قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية ،الحاضرة والمستقبلية، الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية، تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية، ويعتبر تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة ضروريا في عصرنا هذا رغم عدم وجوبه قانونيا حيث صار المنتج البيئي مطلوبا عالميا.

المطلب الثاني: مضمون المسؤولية الإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية

تطور مفهوم المسؤولية الإجتماعية بشكل متدرج وعبر مراحل زمنية طويلة، لكي يؤشر إلى إنتقال المسؤولية الاجتماعية من مفهوم بسيط مقاس بمعايير محدودة تخص الوضع الداخلي للعاملين بالمؤسسة إلى مفهوم أكثر شمولا واتساعا من خلال الإهتمام بالبيئة الخارجية بمختلف شرائحها ومكوناتها لكي تأخذ أبعادا ومجالات شتى.

أولا: تعريف المسؤولية الإجتماعية

لم تحظى المسؤولية الإجتماعية كمفهوم بتعريف محدد، لكونها تعد متغيرا حيويا أو ديناميكيا يتغير باستمرار ليتلاءم مع طبيعة المتغيرات السياسية والاجتماعية والبيئية، وفيما يلي نذكر بعضا من أبرز هذه التعاريف.

---

[1]- منية غربية وسفيان ساسي، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2012، ص353.

عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها" التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التنمية".[1]

وتعرف أيضا بأنها" التزام المؤسسات تجاه المجتمع وذلك بأخذ بعين الاعتبار التوقعات طويلة المدى والمجسدة بصور عديدة يغلب طابع الاهتمام بالعاملين وبالبيئة بشرط أن يكون هذا التوجه طوعيا (إراديا) ومتجاوزا للالتزامات المنصوص عليها قانونا.[2]

كما تعرف على أنها: "السلوكيات التي تظهر استحسانا اجتماعيا، بالإضافة إلى تحقيق منافع للمؤسسة وتلك المفروضة قانونيا"،[3] كما عرفت أيضا المسؤولية الاجتماعية على أنها: "إلتزام المؤسسة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه".[4]

عرفت أيضا على أنها: "تعهد وإلتزام إدارات المؤسسات الصحية والتزامها حيال المجتمع ومن خلال القرارات التي تتخذها لبلوغ الأهداف الموضوعة لها، وفي تحقيق رسالتها الإنسانية لعموم أفراد المجتمع التي يقف في مقدمتها خلق بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض".[5]

وبذلك تمثل المسؤولية الإجتماعية نشاطا مرتبطا ببعدين أساسين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم، والبعد الثاني خارجي ويتمثل في مبادرات المؤسسات في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.

ومنه تعطي التعاريف المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة نقاطا مشتركة تتمثل في:

– إلتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛

– الطابع " الطوعي والإرادي" الذي يميز التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، بحيث تصبح جزءا من ثقافة التسيير بها وليست نتيجة التزامات قانونية أو تعاقدية، هذا الالتزام الطوعي له قيمة معنوية تعود بالفائدة على المؤسسة خلال مدة زمنية معينة؛

– الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في المجتمع بصفتها عضوا فيه؛

– الطابع" الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسؤولية الاجتماعية أحد ركائز استراتيجياتها، الأمر الذي يتطلب تغييرا في ثقافة التسيير بها؛

– عنصر" الشفافية" والذي يرتكز على جمع ونشر المعلومات داخل وخارج المؤسسة، مما يسمح بتوثيق وترسيم الممارسات الجيدة للمؤسسة وتتبع التطورات الحاصلة بها؛

---

[1]– حسين مصطفى هلالي، **الإبداع المحاسبي في الإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص55.

[2]– طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص54.

[3]– ضيافي نوال، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009–2010، ص46، على الرابط الإلكتروني: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/436/1/Diafi-nawel.mag.pdf, Le 03/05/2021.

[4]– عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص102.

[5]– سرمد كوكب، الجميل، **المسؤولية الاجتماعية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 18، فبراير 2005، ص12.

– القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح" مواطنة" وبالتالي سترتبط بعلاقات عديدة مع أفراد المجتمع (المحيط) الذي تعمل فيه.

ثانيا: أهمية المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني المؤسسة الإستشفائية لمزيد من الدور الإجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات الإستشفائية في علاقاتها مع مجتمعها لمواجهة الإنتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة الإستشفائية وأهمها ما يلي:[1]

1– بالنسبة للمؤسسة الإستشفائية: تتمثل أهمية المسؤولية الإجتماعية بالنسبة للمؤسسة الإستشفائية في مجموعة من النقاط أبرزها ما يلي:

– تحسين صورة المؤسسة الإستشفائية في المجتمع وخاصة لدى المرضى والعمال وخاصة إذا إعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة إتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة؛

– من شأن الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

– تمثل المسؤولية الإجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛

– هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2– بالنسبة للمجتمع: يتمثل دور وأهمية المسؤولية الإجتماعية بالنسبة للمجتمع في مجموعة من النقاط أبرزها ما يلي:

– الإستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية؛

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

– إزدياد الوعي بأهمية الإندماج التام بين المؤسسات الإستشفائية ومختلف الفئات ذات المصالح؛

– الإرتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الإجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الإجتماعية.

3– بالنسبة للدولة: تتمثل أهمية المسؤولية الإجتماعية بالنسبة للدولة في مجموعة من النقاط أبرزها ما يلي:

– تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء خدماتها الصحية والإجتماعية الأخرى؛

– يؤدي الإلتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

– المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

[1] - Alain chauveau et Jean-jacques Rosé, **L'entreprise Responsable**, paris, 2003, p 45.

على الرغم من أهمية المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية إلا أنه هناك جدلا بخصوص تبني المؤسسات الإستشفائية لمزيد من الدور الإجتماعي، وقد ركز المؤيدون للمسؤولية الإجتماعية في هذا الميدان مناقشتهم حول القضايا الرئيسية التالية:

– تحقيق الأرباح يجب أن ينظر إليها بمنظور الأجل الطويل وليس بمنظور الأجل القصير كما كان في الماضي، حيث إنفاق المؤسسة الإستشفائية لحل المشاكل الإجتماعية والذي يؤدي إلى خفض الأرباح في الأجل القصير من شأنه خلق ظروف بيئية ملائمة لبقائها ونموها واستمرار تدفق أرباحها في الأجل الطويل؛

– كسب صورة جيدة للمؤسسة الإستشفائية؛

– المؤسسة الإستشفائية التي تتحمل مسؤوليتها الإجتماعية عادة ما تتجنب وطأة التشريعات والقوانين الحكومية؛

– تحويل المشاكل الإجتماعية إلى فرص مربحة للمؤسسة الإستشفائية؛

– المؤسسة الإستشفائية مصدر المشاكل الإجتماعية حيث تخلق مشكلة تلوث البيئة وأماكن عمل غير صحية.

ثالثا: أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية

يمكن توضيح أهم أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية وعناصرها الرئيسية والفرعية من خلال الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01): أبعاد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الإقتصادي	المنافسة العادلة	–منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين؛ –احترام قواعد المنافسة وعدم الإلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	–استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي؛ –استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	–حماية المستهلك من المواد الضارة؛ –حماية الأطفال صحيا وثقافيا.
	حماية البيئة	–منع التلوث بشتى أنواعه؛ –صيانة الموارد وتنميتها؛ –التخلص من المنتجات بعد استهلاكها.
	السلامة والعدالة	–التقليل إصابات العمل؛ –تحسين ظروف العمل و منع عمل المسنين و صغار السن؛ –منع التمييز على أساس الجنس أو الدين؛ –توظيف المعوقين.
الإجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	–مراعاة مبدأ تكافئ الفرص في التوظيف؛ –مراعاة حقوق الإنسان؛ –احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك
	نوعية الحياة	–نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة –المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص82.

المطلب الثالث: مجالات المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية

يوجد صعوبة في تحديد الأنشطة ذات المضمون البيئي والإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية ويرجع سبب ذلك إلى الطبيعة المتغيرة لهذه الأنشـطة، إلا أن هناك محاولات لدراسـة هذا النوع من السـلوك البيئي والإجتماعي للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، كما يمكن التعرف على هذه المجالات اعتمادا على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديدها، ومقارنة تلك المجالات بما هو قائم فعلا للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الإستجابة له عمليا، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء البيئي والإجتماعي، وتتمثل أهم هذه المساهمات فيما يلي:[1]

أولا: مجال المساهمات العامة

ترتبط أنشطة هذا بمساهمات المؤسسة الإستشفائية في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسـائل النقل للعاملين بما يؤدي إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري التي تهدف إلى تخفيف معدل الجرائم والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان التي تختص بإنشاء المساكن وتجددها وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة:

1- **البذل في سبيل الإنسانية:** التي تتمثل في تدعيم المؤسسات العلمية، وتدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، وكذلك تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية.

2- **المواصلات والنقل:** التي تتمثل في توفير وسائل النقل للعاملين.

3- **الإسكان:** التي تتمثل في المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان، وإنشاء مساكن للعاملين.

4- **الخدمات الصحية:** التي تتمثل في تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض، وكذلك توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

5- **رعاية مجموعات معينة من الأفراد:** التي تتمثل في المساهمة في رعاية المعوقين أو ذوي العاهات، وكذلك المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.

ثانيا: مجال الموارد البشرية

يتضمن هذا المجال أنشطة مساهمة المؤسسة الإستشفائية في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم، حسب الجنس أو اللون أو العقيدة، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم وإتباع سياسة للترقي وتحقيق رضائهم الوظيفي وإتباع نظام أجور وحوافز يحقق لهم مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات الإستشفائية الأخرى في القطاع أو في المجتمع، وقد أدت التطورات التقنية إلى التأكيد والاهتمام بالناحية النوعية للموارد البشرية، لذلك تحضى اعتبارات التدريب والتكيف مع طرق الإنتاج المتغيرة والمقدرة على الابتكار باهتمام خاص من قبل المؤسسات الإستشفائية، كما تهتم التشريعات بحماية الموارد البشرية فتحدد سياسات التوظيف وشؤون العاملين، وتنظم معالجة هذه الأمور من حيث الشكل

[1]- محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الإجتماعية للمشروع**، الإسكندرية، 2000، ص81.

والمضمون، كما تستجيب المؤسسات الإستشفائية لهذا المجال لما له من نتائج ايجابية، فتحقق سلامة العاملين في النواحي الصحية والنفسية ووقايتهم من أخطار المهنة يؤدي إلى زيادة كفاءتهم وفيما يلي أنشطة خاصة بمجال الموارد البشرية:

1- سياسات التوظيف: والتي تتمثل في توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، وقبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية، وقبول توفير الأفراد المعوقين.

2- تحقيق الرضا الوظيفي: والتي تتمثل في منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب، وإتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقي، وإعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين، والمحافظة على الإستقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة، تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

ثالثا: مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية

يعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة الإستشفائية بسب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخلفات مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات، فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فإن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، فيتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال ما يلي:

1- الموارد الطبيعية: والتي تتمثل في الإقتصاد في استخدام المواد الصيدلانية والصحية، وكذلك الإقتصاد في إستخدام مصادر الطاقة.

2- المساهمات البيئية: والتي تتمثل في تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛ وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، والتخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

المبحث الثاني: الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية

تسعى المؤسسات الإستشفائية على اختلاف أنواعها إلى تحقيق رسالتها الإنسانية إلى عموم أفراد المجتمع وتقديم مختلف خدمات الرعاية الصحية، إلا أنه تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (تلوث، استنزاف الموارد الطبيعية) وعلى المجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة، بإهمال آثارها السلبية على العمال (أمن، صحة، تدريب، سكن) وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي والإجتماعي، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- مفهوم الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية؛
- مفهوم الأداء الإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية؛
- الفعالية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البيئي في المؤسسة الإستشفائية

أصبحت المؤسسات الاستشفائية تدمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجياتها وأهدافها، وذلك بهدف تحسين أدائها البيئي الذي أصبح شرطا ضروريا وأساسيا لتحسين الأداء الاجتماعي أي أن الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق الاقتصاد في الموارد والطاقة لا تتعارض مع شروط حماية البيئة بل إنهما مكملان لبعضهما البعض.

أولا: تعريف الأداء البيئي

إن كل تصرفات المؤسسات إتجاه البيئة بغض النظر عن قابليتها أو عدم قابليتها للقياس، يعتمد في تأثيرها أساسا على الأداء البيئي سواء أكان ذلك إيجابيا أو سلبيا، ومن هذا المنطلق يمكننا ذكر أهم تعاريف الأداء البيئي كما يلي:

تعرف منظمة الأيزو حسب مواصفة الأيزو 14001 الأداء البيئي على أنه: "النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية.[1]

كما عرفتها المواصفة الأيزو 14031 على أنه: "النتائج المتحصل عليها من قبل إدارة المؤسسة الخاصة بجوانبها البيئية".[2] وعرف أيضا الأداء البيئي على أنه: "كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري، والتي من شأنها منع الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطات المؤسسة الخدمية".[3]

مما سبق يمكن تعريف الأداء البيئي على أنه تلك النتائج التي حققتها إدارة المؤسسة بشأن الجوانب البيئية من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

ثانيا: أهداف الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية

يهدف الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية أساسا إلى تحقيق خمسة أهداف (الإمتثال للقوانين، ومنع التلوث، والكفاءة الإيكولوجية، والأخلاقيات البيئية والإستدامة) ويمكن تحسين هذا الأداء والإهتمام به أن يشجع المؤسسة الإستشفائية على أن تكون أكثر حرصا على البيئة وحمايتها، مما يجعل بإمكانه للسيطرة على تأثير عملياتها على البيئة بما يساهم في زيادة كفاءتها وفعاليتها للوصول إلى مستوى الأداء العالي، مما له انعكاس جيد على الصورة والمكانة الذهنية للمؤسسة الإستشفائية لدى المرضى والمتعاملين معها، وعليه يحقق تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية منافع هامة لها تتمثل أهمها في الجدول رقم (02) يلي:

الجدول رقم(02): أهداف الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية

المجال	المنافع المحتملة
القانوني	**تجنب المقاضاة، الغرامات والتكاليف القانونية، تكلفة الإزالة، المسؤوليات المدنية.**
صورة المؤسسة	**الفخر التنظيمي، صورة المؤسسة الطيبة والجذابة.**
المالية	**الثقة المتزايدة باللوائح والمؤسسة، المرضى، العاملين.**
الإدارة	**تحسين المناخ الذهني، الاتساق حول القضايا واستغلال الوقت.**

المصدر: آمال حفناوي، **تحسين الأداء البيئي من أجل تفعيل المسؤولية البيئية المستدامة في منظمات الأعمال –دراسة حالة مؤسسة الإسمنت تبسة–**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 01، العدد 04، 2019، ص163.

---

[1]– عبد الرحمان العايب وبقة الشريف، **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات، حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20–21 نوفمبر 2012، ص08.

[2]– زين الدين بروش وجابر الدهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات –دراسة حالة شركة الإسمنت–**، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22–23 نوفمبر 2011، ص633.

[3]– علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الإقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 01 الجزائر، 1999، ص5، على الرابط الإلكتروني:
https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000001890890000000, Le 10/05/2021.

ثالثا: مجالات الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية

في ضوء أهمية الأداء البيئي للمؤسسة الإستشفائية التي يمكن قياسها في إطار نظم الإدارة البيئية على أساس سياسات المؤسسة، أهدافها وغاياتها البيئية، أو أية متطلبات أخرى للأداء البيئي يمكن أن ندرج أهم المجالات التي ترتبط بها الأنشطة والفعاليات البيئية التي يجب على المؤسسات الإستشفائية الإلتزام بها عند مزاولتها لأنشطتها الصحية، وذلك على النحو الآتي:[1]

– الإلتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لحماية البيئة أو المتعلقة بشؤون البيئة بصفة عامة، وإعتبارها حدا أدنى يجب أن تعمل المؤسسات الإستشفائية على المحافظة عليه، والتوسع فيها بالشكل الذي يؤدي إلى تجنب حدوث أي مشكلات بيئية أو التخفيف من حدة هذه المشكلات بأقصى درجة ممكنة؛

– التخلص من المخلفات والنفايات وصرف المياه المتخلفة عن عمليات التشغيل (الصرف الصحي) بطريقة تؤدي إلى تخفيض التلوث البيئي إلى أدنى حد ممكن، وذلك بمعالجتها وتنقيتها قبل صرفها؛

– الإلتزام بعمليات التشغيل والمراحلتقديم الخدمات للمرضى بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات أو الإنبعاثات إلى أدنى حد ممكن، مع كتابة التعليمات والبيانات البيئية الضرورية على عبوات المنتجات والخاصة بكيفية التخلص السليم من هذه العبوات بعد استخدامها؛

– الإقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية النادرة والمحدودة، وذلك بترشيد استخدامها بحيث تفي بالمتطلبات الضرورية للاحتياجات في الحاضر دون الإخلال بحق الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإستشفائية.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء الإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية

يشير الأداء الاجتماعي إلى النشاط الذي يهدف إلى تعظيم المساهمة الإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية التي يجب أن يتحقق منها العائد للمجتمع بإعتبار المؤسسة الإستشفائية جزء من المجتمع الذي تزاول فيه نشاطها ومصدر لمختلف الخدمات لمقدمة من طرفها.

أولا: تعريف الأداء الإجتماعي

يعمل الأداء الاجتماعي على تحويل الرسالة الإجتماعية للمؤسسة ما إلى حقيقة واقعة وممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة المرتبطة بخدمة أعداد اكبر من الفقراء والمعوزين، وتحسين جودة وملائمة الخدمات المالية، وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات، وعليه يمكن ذكر أهم تعاريف الأدا الاجتماعي كما يلي:

يقصد به: "تحويل الرسالة الإجتماعية لمؤسسة ما إلى حقيقة واقعة وذلك بالترجمة الفعالة لها إلى ممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة، والمرتبطة بخدمة أكبر عدد من فئات المجتمع وتحسين الجودة، وتحسين المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات".[2]

---

[1] - Altangana Ondoya Henri, **Capital social et performances des entreprises,** Rapport de Recherche du FR-CIEA NO, Juin 2012, P 12.

[2]– عزاوي عمر وآخرون، **دوافع تبني منظمات الأعمال لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14–15 فيفري 2012، ص 10

كما يعرف الأداء الاجتماعي بأنه "نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعة والمحددة سلفا، ويقسم الأداء الاجتماعي إلى قسمين داخلي وخارجي حين يرتبها الأداء الداخلي بالمالكين والعاملين، فإن الأداء الخارجي نعني به تجاه العملاء والمجتمع المحلي والحكومة."[1]

ثانيا: أبعاد الأداء الإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية

إن مفهوم الأداء الاجتماعي يتكامل ويترابط بثلاثة عناصر مبادئ المسؤولية الإجتماعية، طريقة ممارسة هذه المبادئ وقيمتها المجتمعية، حيث تتمثل أهم أبعاد للأداء الإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية في:[2]

1- البعد الأول: يتضمن الغايات التي تود المؤسسة تحقيقها من ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ولا يتضمن فقط احترام القوانين، وأنها ممارسة سلوك أخلاقي يناسب المعايير والترقبات المجتمعية.

2- البعد الثاني: هو التوعية الاجتماعية، ويتم قياسها من خلال أربعة مواقف هي: الرفض، الالتزام الاجتماعي، التكييف، الاستجابة.

3- البعد الثالث: وهو الأكثر عملية، يتضمن قائمة مفتوحة من المجالات التي تغطيها المسؤولية الاجتماعية وفق الفترة الزمنية المتاحة للمؤسسة.

وعليه فإن الأداء الاجتماعي هو النتائج المترتبة عن إدماج البعد الاجتماعي في النمط التسييري للمؤسسة وتأثيرها على الوسط الذي تنشط فيه، ويمكن أن نلخص أهم هذه الأبعاد في الشكل رقم (03) التالي:

الشكل رقم(03): أبعاد الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية

المصدر: عبد الرحمان العايب وبقة الشريف، **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات، حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص161.

[1]- إبراهيم بختي والطاهر خاسرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08أفريل 2008، ص02.

[2]- زابري بلقاسم، وهيبة مقدم، **الحاجة لتصميم لوحة القيادة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال وقياس الأداء اتجاهها**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20-21 نوفمبر، 2012، ص222.

المطلب الثالث: الفعالية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية

إن الكفاءة ليست كافية لإستدامة المؤسسة الإستشفائية لذا تسعى المؤسسة لتحقيق مستويات عالية بغية خلق القيمة لمتعامليها والمرضـــى وعمالها وللهيئات التي يعتمد عليها أعمالها، فتهدف بذلك لتحقيق تكامل وتوازن بين الحقوق الإجتماعية والبيئية، وفي سبيل تحقيق ذلك يتطلب من المؤسسة الإستشفائية تغيير في نمط تسييرها آخذة بعين الإعتبار الأبعاد البيئية والإجتماعية بإعتماد طرق كفيلة تلتزم من خلالها بمختلف مسؤولياتها.

أولا: الفعالية البيئية في المؤسسة الإستشفائية

على الرغم من أن القوانين والتشـريعات تنص أو تتطلب بشـكل أو بآخر على ضـرورة التزام المؤسـسـات الإسـتشـفائية إتجاه البيئة التي تعمل فيها، فقد تأخر الإهتمام من جانب مختلف المؤسـسـات بالأداء البيئي، لأن إدارة المؤسـسـات لم يكن لديها الإحسـاس الكافي للاضـطلاع بمسـؤوليتها البيئية، وعلى ذلك كان الاتجاه نحو التنمية المســـتدامة التي ترتكز على الإدارة الواعية للبيئة فيما يتعلق بالموارد والإمكانيات البيئية المتاحة التي تتعرض للتدهور وســـوء الاســـتخدام. حيث تعتمد الإدارة الواعية للبيئة على تبني مفهوم الأداء البيئي، الذي ينصـرف إلى الوفاء بالإلتزامات البيئية التي تحددها القوانين والأنظمة والسياسات البيئية، ويتضـمن الأداء البيئي أن تعمل المنشأة بطريقة مسؤولة تجاه حماية الكائنات الحية الاستخدام الكفء للموارد، تقليل النفايات والتخلص منها، الاسـتخدام الملائم للطاقة، تقليل المخاطر، الخسـائر والتغطية التأمينية، الإدارة البيئية، الإفصـاح البيئي، أهمية تحقيق الكفاءة البيئية ECO–EFFICIENCY بمعنى الاضـــطلاع الدقيق بالأنشـــطة البيئية والتقدير الكفء للالتزامات البيئية، وقد حددت الأمم المتحدة مجالات الأداء البيئي للمؤسسات الإستشفائية في المنشورات الصادرة عام 2008 كما يلي:[1]

– أنشطة معالجة تدفق الملوثات إلى المياه؛

– أنشطة معالجة تسرب الغاز إلى الجو؛

– أنشطة معالجة النفايات الصلبة؛

– أنشطة معالجة الحوادث الناجمة عن التلوث.

كما أن من شأن تبني المؤسسة الفعالية البيئية يمكنها الحصول على قيمة مضافة أكبر وأهم أبعادها ما يلي:[2]

– تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات؛

– تخفيض الكثافة الطاقوية؛

– تخفيض الإنبعاثات السامة؛

– تعظيم إسترجاع المواد المستخدمة؛

– تعظيم الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛

– تدعيم إستدامة الخدمات العامة؛

---

[1]–على طيوب، **مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015–2016، ص661، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1352, Le 12/05/2021.

[2] - BOUZIANE Mahieddine, **Séminaire Management de la qualité**, E S G, paris 2003, p35.

– رفع حجم المنافع التي تقدمها من الخدمات.

تجدر الإشـــارة هنا إلى أن هناك مجموعة من الطرق لمعالجة الآثار البيئية معالجة أولية ومعالجة نهاية المدخنة حيث يتم معالجة الآثار البيئية في اية عملية للمؤسسات الإستشفائية، وتتجسد الفعالية البيئية أثناء قيام المؤسسة الإستشفائية بمعالجة الآثار البيئية في المرحلة.

ثانيا: الفعالية الإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية

تشير الفعالية الإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية في كون نظام الصحة والأمن في المؤسسة يحتوي على الشروط ومختلف العوامل التي تؤثر على العمال وكل شخص يتواجد في مكان العمل ويهدف النظام إلى تحقيق الأهداف التالية:

– القضاء والحد إلى أقصى قدر ممكن من المخاطر على العمال والأطراف الأخرى التي يمكن أن تتعرض إلى مخاطر متعلقة بالصحة والأمن من جراء نشاطات المؤسسة؛

– تطبيق وتحديث نظام تسيير الصحة والأمن؛

– ضمان تطابق النظام مع سياسة المؤسسة في مجال الصحة والأمن في العمل؛

– البرهنة على هذا التطابق للأطراف الأخرى؛

– البحث عن شهادة المطابقة وتسجيل النظام لدى هيئة خارجية؛

– إجراء تقييم ذاتي وإعداد تصريح ذاتي بالمطابقة مع محتويات.

كما أن المتطلبات تخضع لمجموعة من العوامل مثل سياسة المؤسسة الإستشفائية في مجال الصحة والأمن، طبيعة نشاطها، طبيعة المخاطر ودرجة تعقيد العمليات، ولعرض نظام الصحة والأمن في المؤسسة لا بأس أن نشير إلى أهم المصطلحات الواردة في هذا المجال وتتمثل فيما يلي:[1]

1– الحادث: هو خطر مفاجئ وغير متوقع يقع خلال العمل أو بسبب منه يتسبب في الوفاة، تدهور الصحة، أضرار أو ضياع؛

2– الخطر: هو مصدر أو وضعية يمكن أن تحدث أضرار عن طريق إصابات أو تأثيرات على الصحة، أضرار في الممتلكات والبيئة وأماكن العمل أو توليفة من هذه العناصر؛

3– العارض: هو حدث يؤدي إلى حادث أو يمكن أن يؤدي إلى حادث؛

4– المخاطرة: هو توليفة من احتمال وتأثيرات حدوث حدث خطير معين؛

5– الخطر المقبول: هو الخطر المخفض إلى مستوى مقبول من طرف المؤسسة بالنظر إلى التزاماتها القانونية وسياستها المتعلقة بالصحة والأمن في العمل؛

6– الأداء (الكفاءة): هو تحكم المؤسسة في مخاطر الصحة والأمن في العمل انطلاقا من سياستها وأهدافها المتعلقة بهذا المجال؛

7– تحديد الخطر: عملية تتمثل في معرفة تلك الظواهر والعوامل التي تكون السبب في وقوع الخسارة ووجود الخطر وتحديد خصائصه.

[1] - MOODY Certification France, **FORMATION AUDITEUR CERTIFIE OHSAS18001**, paris, 2006, p10.

المبحث الثالث: قياس وعرض الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية

إن الأهداف التي تقوم عليها الافتراضات المحاسبية التي تحكم الممارسات العملية لا تعكس الأنشطة ذات المضمون البيئي والإجتماعي بالرغم من اعتراف المؤسسات الإستشفائية المعاصرة بمسؤوليتها بالقيام بهذه الأنشطة، حيث نشأت ضغوط على المحاسبين تطالبهم بعدم تركيز إهتمامهم على الأداء المالي للمؤسسة، بل يجب توسيع دائرة هذا الاهتمام ليشمل أيضا الأداء البيئي والإجتماعي، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- المحاسبة البيئية في المؤسسة الإستشفائية؛
- المحاسبة الإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية؛
- نموذج التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية.

المطلب الأول: المحاسبة البيئية في المؤسسة الإستشفائية

للمحاسبة البيئية أهمية بالغة لما توفره من معلومات حول التكاليف البيئية، فهي تُعدّ حقل لتحديد استخدام الموارد، إذ يقيس تكاليف التأثير الإقتصادي الذي تخلّفه أي مؤسسة إستشفائية على البيئة، وهذه تشمل تكاليف تنظيف أو إصلاح المواقع الملوثة والغرامات البيئية والعقوبات والضرائب وشراء تقنيات للحدّ من التلوث وتكاليف إدارة النفايات.

أولا: تعريف المحاسبة البيئية

يمتاز مفهوم المحاسبة البيئية بتداخله مع مفاهيم متعددة تستخدم لأغراض مختلفة، فالمحاسبة البيئية ليست جزء من نظم المحاسبة التقليدية فحسب، بل أنها تؤثر في النظم الأخرى وهو مصطلح يعبر عن اهتمام المحاسبة بكافة المنظومات والقضايا البيئية بالإضافة إلى ذلك فهو يدل على العلاقة المتبادلة بين المحاسبة والبيئة. وقد برزت عدة تعاريف للمحاسبة البيئية نذكر منها:

المحاسبة البيئية هي عبارة عن: "تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدامها في صنع قرارات الإدارة البيئية، بهدف تخفيض الآثار السلبية وللحد منها".[1]

– وفي تعريف آخر للمحاسبة البيئية هي عبارة عن: "مصطلح يطلق على الدراسات التي تتناول العلاقة المتبادلة بين المحاسبة والبيئة، تهدف إلى إنشاء نظام معلوماتي بيئي داخل المؤسسات يمكنها من مراعاة وإدراج البيئة وقضاياها في العديد من القرارات التي يستفيد منها مستخدمو القوائم المالية من داحل وخارج المؤسسة".[2]

– وفي تعريف معهد المحاسبة الإدارية الكندي 1996 للمحاسبة البيئية فقد اعتبرها: "عملية تعيين قياس وتخصيص التكاليف البيئية لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية ثم توصيل المعلومات لمستعمليها".[3]

---

[1]– سعيدي سياف حنان، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2013–2014، ص47، على الرابط الإلكتروني: http://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Gestion/Magistere/saidi-siyef-hanane.pdf Le 10/05/2021.

[2] -Roger L, Burette, **Business strategy and the environment**, vol 13, issue1, 2004, p; 13.

[3]– طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، **أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لأراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 92، 2012، ص05.

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي علمي يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المختلفة لقياس هذه الأنشطة، ويرجع ذلك لغياب أسس وقواعد لقياس وعرض التكاليف الإجتماعية والبيئية عن عمليات المؤسسة للأسباب التالية:[1]

– عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئة تلتزم بها المؤسسات مما يجعلها تتجنب تحمل نفقات لتخفيض الأضرار البيئية؛

– صعوبة وضع مقاييس نقدية للأضرار البيئية بطريقة موضوعية؛

– عدم رغبة العديد من المؤسسات في الإفصاح إداريا عن التكاليف المرتبطة بالأضرار البيئية الناتجة عن عملياتها حتى ولو أمكن قياس وتوزيع هذه التكاليف بطريقة مقبولة.

من التعاريف السابقة نستخلص أن المحاسبة البيئية هي نظام لإنتاج معلومات عن الأداء البيئي للمؤسسة تفيد في اتخاذ القرارات وهي استجابة مرضية لحاجة أصحاب المصلحة في المنظمة لمعلومات ذات بعد بيئي.

ثانيا: أهمية المحاسبة البيئية في المؤسسة الإستشفائية

لقد تزايد الإتجاه نحو الإفصاح عن الأداء البيئي، وإدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي خاصة في المؤسسات الإستشفائية نتيجة لإهتمام التنظيمات الحكومية والأهلية والهيئات الدولية والمهنية بالبيئة المحيطة بالمستشفيات وهذا للاعتبارات التالية:[2]

– المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للمؤسسة الإستشفائية ككل؛

– إعداد بيانات وتقارير تساعد المديرين في اتخاذ قرارات من شأنها تخفيض التكاليف البيئية؛

– كون المحاسبة علما إجتماعيا فإن ذلك يفرض عليها ضرورة التفاعل مع مشكلة التلوث البيئي ونفاذ الموارد؛

– قياس التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث البيئي للمؤسسة الإستشفائية؛

– دراسة شراء بدائل ذات كفاءة في التكلفة كبدائل للمواد الضارة بالبيئة.

بالإضافة إلى أن الإهتمام بالمحاسبة البيئية في المؤسسة الإستشفائية وإدخالها ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي يرجع للاعتبارات التالية:[3]

– الضغوط القانونية والتشريعية؛

– مطالبة أصحاب مصالح المؤسسات الإستشفائية بالإفصاح عن أدائها البيئي في التقارير المالية وحاجة الإدارة الملحة للبيانات المالية الخاصة بالنفقات البيئية.

ثالثا: مستويات تطبيق المحاسبة البيئية

تهتم المحاسبة البيئية بتحديد وقياس وتخصيص التكاليف البيئية وإدماجها في قرارات الأعمال، ومن ثم إنتاج معلومات عن الأداء البيئي الإفصاح عن هذه المعلومات لأصحاب المصلحة يتم تطبيق المحاسبة البيئية من

---

[1]– محمد عباس بدوي، **المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص112.

[2]– فارس جميل وحسن الصوفي، **أهمية التكاليف والأوضاع البيئية في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية –المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العراق، العدد 29، 2013 ص ص128–129.

[3]– فضيل فارس وحمزة ضويفي، **المحاسبة البيئية كألية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 22–23 نوفمبر، 2011، ص258.

خلال ثلاثة مستويات كما يلي:

1- مستوى المؤسسة: يتم التركيز في هذا المستوى على الأطراف الداخلية والخارجية التي تم بمؤشرات قياس أداء المؤسسة، وتتمثل هذه الجهات بالمقرضين والمستثمرين وإدارة المؤسسة، إذ أن الربح لم يعد مؤشرا على جودة الأداء فحسب بل أصبح لزاما على المؤسسة تطوير الأنظمة المحاسبية المعمول بها لتصبح قادرة على التعامل مع القضايا البيئية.

2- المستوى القطاعي: إن الحسابات الوطنية يتم إعدادها على مستوى المؤسسات أولا ثم على المستوى القطاعي ثانيا ثم على المستوى الوطني ثالثا، ويتم التركيز في هذا المستوى على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة بناء على مدى مراعاة هذه القطاعات للجوانب والاعتبارات البيئية، وخاصة القطاعات المستنزفة للموارد الطبيعية والملوثة للبيئة، مثل القطاع الصناعي وقطاع النفط وهو أمر مهم لأنه ربما يحولها من قطاعات اقتصادية رائدة من وجهة نظر اقتصادية ومحاسبية والى قطاعات اقتصادية لا تنمو بصورة حقيقة ومستدامة، لأن نموها قد يكون ممولا بإهدار رأسمال المجتمع الطبيعي.

3- المستوى الوطني: يتم التركيز في هذا المستوى على قياس التنمية المستدامة، إذ أن تفاقم المشاكل البيئية أدى إلى وجود حاجة لمؤشرات تختص بقياس الحالة الصحية ومعدلات النمو والتقدم الاقتصادي، مثل قياس التنمية البشرية والحفاظ على رأس المال البشري والمادي والطبيعي، بوصفه الضمان لاستمرار التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد انعكس هذا المفهوم على المحاسبة، ونتجت عنه المحاسبة القومية التي تتمثل في المؤشرات المعدلة بيئيا مثل الدخل القومي المعدل بيئيا أو النتاج القومي المعدل بيئيا، وهي مؤشرات أكثر موضوعية في الحكم على معدلات النمو وأداء الاقتصاديات المختلفة. وكذلك عند مقارنة أداء بعض الدول بالبعض الأخر.

المطلب الثاني: المحاسبة الإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية

مع تطور مداخل المحاسبة أصبح ينظر للمؤسسة الإستشفائية على أنها منظمة إجتماعية تمتد مسؤولياتها إلى تحقيق الرفاهية الإجتماعية لأفراد المجتمع وامتدادا لهذا الفكر فقد انتشرت المطالبات بالإفصاح عن مدى مقابلة المؤسسة لمسؤولياتها الإجتماعية، وعن أي معلومات يمكن أن تساهم في مواجهة المشاكل الإجتماعية المحيطة، وقد ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية الإفصاح عن مدى وفاء المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية التي ينبغي أن تكون على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المسؤوليات الأخرى كأساس لتحقيق الرفاهية الإجتماعية

أولا: تعريف المحاسبة الإجتماعية

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لتعدد وجهات نظر الباحثين ويمكن ذكر بعضها كما يلي:

عرفت المحاسبة الإجتماعية على أنها: "فرع من فروع المحاسبة التي تهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من خلال مدخل اجتماعي باعتبار أن المؤسسة لها علاقة بفئات المجتمع".[1]

[1]- محمد مطر، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، الأردن، 2000، ص50.

كما تعرف أيضا بأنها: "نظام معلومات أو منهج يهدف إلى قياس نشاطات المنظمة وقراراتها التي لها تأثير على المجتمع سواء كانت اختيارية أو اجبارية وسواء كان داخليا أو خارجيا، وتوصيل نتائج القياس هذه إلى الجماعات الاجتماعية المعنية سواء داخل المؤسسة أو خارجها بما يمكنها من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة".[1]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المحاسبة الإجتماعية هي مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات المختصة بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة وتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة.

ثانيا: أهداف المحاسبة الاجتماعية في المؤسسة الإستشفائية

تتمثل أهم أهداف المحاسبة الإجتماعية في النقاط التالية:[2]

– تحديد وقياس صافي المساهمة الإجتماعية للمؤسسة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمنظمة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، ويتبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة؛

– تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية، وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسة والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي؛

– الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار إجتماعية، كأثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد؛

– تفاعل المؤسسات مع المجتمع؛

– المساهمة في تنمية الموارد البشرية؛

– المساهمة في الحفاظ وتنمية الموارد الطبيعية والبيئية.

المطلب الثالث: نموذج التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية

إن القضايا البيئية والإجتماعية ترتبط ببعضها البعض بعلاقات تكامل متبادل، فلا يمكن تحقيق المسؤولية الإجتماعية على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة، كما أنه لا يمكن حماية البيئة إذا أهملت المسؤولية الإجتماعية ولا تحمل تكلفة الأضرار البيئية، وقد بدا واضحا في السنوات الأخيرة على المستوى المحلي أن أهمية البيئة وحمايتها تطلب وجود نموذج عام يمثل تقرير الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسات الإستشفائية.

أولا: عرض الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية

يلعب تقرير الأداء البيئي والإجتماعي دورا كبيرا في تبيان مدى مساهمة المؤسسات في مجال المسؤولية الإجتماعية والبيئية، فالمؤسسات الإستشفائية أصبحت أكثر حساسية إزاء ما يجول في المجتمع وقضاياه

---

[1]- Stéphane Traboco, **Comptabilité Sociétale et Connaissance, quelle place en souvenance** ? Congrès de l'association français de comptabilité-congrès AFC, Lille, France, du 11 au13 mai 2005, p ; 03.

[2]– يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في شركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد 01، المجلد 15، 2007، ص247.

الإجتماعية والبيئية وإن الشعور الطيب والممارسة الأفضل في مثل هذه الحالة تتمثل في استجابة المؤسسة الإستشفائية للمسؤولية الاجتماعية، وهذا سيكون لصالح سمعة المؤسسة وصورتها الذهنية كميزة طويلة الأمد.

1- خصائص التقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية: يمكن إيجاز أهم خصائص التقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية فيما يلي:[1]

1-1- التقرير لتحديد الاستراتيجية للمؤسسة: يرفق تحرير التقرير بتحديد استراتيجية المؤسسة في مجال التنمية المستدامة حيث تعتبر المؤسسات نشر التقارير مدخل لمرحلة التنمية المستدامة ويساعد المؤسسة على كشف وضعيتها في مجال التنمية المستدامة توقعات المتعاملين...الخ، كما يعطي التقرير فرصة لإعطاء نظرة على أهمية وجود المؤسسة في المجتمع ويضع أسس لاستراتيجية التنمية المستدامة (التوعية، الشهادات، السياسة الاجتماعية...).

1-2- التقرير أداة للاتصال: بالنسبة للكثير من المؤسسات يستخدم التقرير قبل كل شيء لنقل قيم المؤسسة لعمالها، فهو حساس لمسؤولياتهم الفردية وتوقعاتهم القانونية في مجال التنمية المستدامة، فيعتبر التقرير أداة للحوار والشفافية والالتزام، فمن المهم أن نشير بأن المبدأ الأساسي للتقرير عن الأداء الاجتماعي والبيئي هو ألا ينتظر من المؤسسة أن تكون كاملة ولكن فقط أن تكون نزيهة، مما يسمح للأطراف المعنية الحكم على أدائها وفق أسس موضوعية وبالتالي توجيه طلبات محددة لها.

1-3- التقرير وسيلة للربط بين الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة: يجب أن يتناول تقرير التنمية المستدامة مبرزا الأداء البيئي (التلوث، نهاية حياة المواد، تأثير وسائل النقل...الخ) الأداء الاجتماعي (أجور، عدم التميز، أمن عمل الأطفال، حقوق الإنسان...).

1-4- التقرير يعكس نمط التسيير في المؤسسة: يمكن للمتعاملين من خلال تقرير الأداء الاجتماعي والبئي الاطلاع على نمط التسيير في المؤسسة، وهذا من شأنه أن يقدم الكثير من الإجابات المطروحة بشأن تبني المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية، يتضح من هذا أن التقرير يبين مدى إدماج أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية في نمط تسيير هذه المؤسسات.

2- معايير اختيار المعلومات الاجتماعية والبيئية: لضمان فعالية محتوى التقرير الاجتماعي والبيئي في الكشف عن الجوانب الهامة لهذا الأداء ينبغي تطوير إطار من المعايير يسمح باختيار المعلومات الاجتماعية والبيئية، تكفل إخراجه في صورة مناسبة لمن يهمه التعرف على الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة، ولكي يتماشى هذا الإطار مع التطورات الحالية في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية يجب أن يتضمن أربعة معايير أساسية تتمثل في:[2]

2-1- الملائمة: المعلومات الملائمة هي تلك التي تعكس صورة واضحة لتأثيرات المساهمات الاجتماعية والبيئية للمنظمة وفي المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات، وعليه يجب أن تكون المعلومات التي يحتويها التقرير عن الأداء الاجتماعي والبيئي قادرة على إشباع حاجة مستخدميها.

---

[1]- فارس جميل وحسن الصوفي، **مرجع سابق**، ص133.

[2]- إبراهيم بختي والطاهر خاسرة، **مرجع سابق**، 2008، ص ص13-14.

2-2- البعد عن التحيز: ينبغي أن تكون المعلومات حيادية بحيث تعكس الحقائق بنزاهة دون تحريف أي أن يعكس التقرير الاجتماعي والبيئي كل المساهمات الإيجابية والسلبية للعمليات الاجتماعية والبيئية.

2-3- القابلية للفهم: يعتبر هذا المعيار مطلبا أساسيا ينبغي الالتزام به عند إعداد التقرير الاجتماعي والبيئي ذلك لما تتصف به المساهمات الاجتماعية والبيئية من خصائص تؤدي إلى احتمال الغموض وتعقد المعلومات المعبر عنها لذا وجب توافق دلالة مع القدرات الاستيعابية لمستخدميها.

2-4- المرونة: يعتبر معيار المرونة من المعايير الأساسية لضمان فعالية الاتصال فقد تتغير المعلومات الاجتماعية والبيئية التي تعرضها المسؤولية الاجتماعية والبيئية نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمؤسسة.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية

أداء المؤسسة الاستشفائية لا يعتمد فقط على تقديمها للخدمات، بل يجب أن يقاس بأخذ عوامل أخرى داخل المؤسسة، وبالتالي فإن مؤشرات قياس الأداء للمؤسسة هي نوعين: اجتماعية، وبيئية وتتمثل فيما يلي:[1]

1- مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي: تتمثل في:

- قياس المنظمة لمعدل التغيب لعمالها؛
- قياس المؤسسة لقدرتها على جذب واستقطاب اليد العاملة الكفؤة؛
- قياس المؤسسة لصورتها وسمعتها من الخارج في مجال اهتمامها بالصحة والسلامة المهنية؛
- تحديد المؤسسة لنوعية الحوار والتشاور الذي يربطها بالشركاء الاجتماعيين.

2- مؤشرات قياس الأداء البيئي: يتمثل أهمها ما يلي:

- معرفة المؤسسة لصورتها وسمعتها في الخارج فيما يتعلق بممارستها البيئية؛
- قياس المؤسسة لعدد أيام التكوين المخصصة لعمالها والهادفة إلى احترام البيئة؛
- قياس المؤسسة لانبعاثاتها المؤثرة على البيئة؛
- قياس حجم المخلفات والمهملات الناتجة عن تقديم الخدمات الصحية.

ثالثا: بيان التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية

يعكس تقرير الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة الإستشفائية ونتائج قياس المساهمات الإجتماعية والبيئية والكلية لها، ويتضمن المستويات القياسية التي يتطلبها القانون كحد أدنى لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية حتى ولو لم تقم بها المؤسسة الإستشفائية مما يجعله يعطي معلومات تضفي دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحا بما يسمح تقييمها، كما يوفر معلومات للأجهزة الحكومية التي ترتكز على التعرف على مدى وفاء في المؤسسة الإستشفائية بمسؤوليتها الإجتماعية بغض النظر عما تتحمله من مبالغ في سبيل ذلك ويمكن عرض التقرير البيئي والإجتماعي في الجدول رقم (00) على النحو التالي:

[1]- العايب عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص ص179-181.

الجدول رقم (03): بيان التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية

أولا: مجال المساهمات البيئية			
العناصر المؤثرة على نوعية الموارد الطبيعية	**المستويات القياسية**	**المستويات الفعلية**	**الانحرافات**
1-العناصر المسببة لتلوث الهواء -أول أكسيد الكربون؛ -ثاني أكسيد الكربون؛ -الضوضاء... **2-العناصر المسببة لتلوث المياه** -درجة الحرارة؛ -الأكسجين الحيوي... **3-العناصر المسببة لتلوث التربة** -الأملاح الذاتية؛ -الكبريتات...			
ثانيا: مجال المساهمات العامة			
البيان			**المقدار**
1-توفير فرص العمل: -عدد العاملين بالمؤسسة؛ -نسبة العمال من الذكور؛ -نسبة العمال من الإناث؛ -عدد العمال الزائدة عن احتياجات المؤسسة؛ -عدد المعوقين بالمؤسسة؛ -نسبة العمال المعوقين لإجمالي عدد العمال؛ **2-الرفاهية المادية للعاملين:** -متوسط الأجر في المؤسسة؛ -متوسط الأجر في القطاع؛ -نسبة الزيادة أو النقص في متوسط الأجر عن متوسط القطاع؛ **3-خدمات السكن:** -عدد الوحدات السكنية؛ -عدد الأسر المستفيدة؛ -عدد أفراد الأسر المستفيدة؛ **4-خدمات المواصلات:** -عدد السيارات المخصصة لنقل العمال؛ -عدد المستفيدين من خدمة النقل؛ -نسبة المستفيدين من خدمة النقل الإجمالي من عدد العمال؛ **5-الخدمات الصحية:**			

-عدد الأسرة المتاحة بالمركز الصحي؛ -عدد الأطباء العاملين بالمركز الصحي؛ -عدد المستفيدين من الخدمات الصحية؛ -متوسط عدد المرضى المترددين على المركز الصحي؛ **6-رعاية مجموعات خاصة:** -عدد المستفيدين من الخدمات الترفيهية؛ -عدد الأسر المستفيدة بخدمة مركز رعاية الطفولة؛	
ثالثا: مجال الموارد البشرية	
البيان	**المقدار**
1-التدريب: -عدد العمال المستفيدين من برامج التدريب؛ -نسبة العمال المستفيدين من التدريب الإجمالي بالمؤسسة؛ -عدد العمال الذين تم ترقيتهم بعد التدريب؛ -عدد المستفيدين من التدريب غير العاملين بالمؤسسة. **2-الأمن الصناعي:** -معدل تكرار الإصابة بالمؤسسة؛ -معدل تكرار الإصابة بالقطاع؛ -نسبة التعرض لإصابات العمل بالمؤسسة؛ -نسبة التعرض لإصابات العمل بالقطاع؛ -عدد حالات العجز الكلي نتيجة إصابات العمل؛ -عدد حالات العجز الجزئي نتيجة إصابات العمل.	

المصدر: العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص190، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3245, Le 13/05/2021.

يتبين من الجدول رقم (03) السابق أن نموذج بيان التقرير عن الأداء البيئي والإجتماعي في المؤسسة الإستشفائية والذي يحتوي على ثلاثة مجالات، مجال المساهمات البيئية، ومجال المساهمات العامة، وكذلك مجال الموارد البشرية، فمجال المساهمات البيئية يعبر عن العناصر المؤثرة على نوعية الموارد الطبيعية العناصر المسببة لتلوث الهواء والعناصر المسببة لتلوث المياه، بالإضافة للعناصر المسببة لتلوث التربة، أما مضمون مجال المساهمات العامة فهو توفير فرص العمل والرفاهية المادية للعاملين والخدمات الصحية وإلى غير ذلك ...، أما بالنسبة لمجال الموارد البشرية فهو يهتم بتدريب وتكوين العمال وكذلك الأمن الصناعي للمؤسسة الإستشفائية.

خلاصة الفصل الثاني

إرتبط موضوع البيئة وحمايتها بمفهوم التنمية المستدامة والذي يتمحور حول تبني نمط جديد في التنمية بهدف الحفاظ على الثروات الطبيعية، واستخدام أدوات وطرق حديثة يتم من خلالها تسيير الموارد البيئية بشكل يضمن استدامتها، وقد عدت المسؤولية الاجتماعية والبيئية اليوم تحديا كبيرا لمعظم المؤسسات نتيجة للتغير الإجتماعي والثقافي والإقتصادي الحاصل في بيئة عملها، فالمؤسسات الصحية بحاجة لتطبيق مسؤوليتها البيئية والإجتماعية من أجل توفير الرفاهية الصحية والاهتمام بصحة أفراد المجتمع.

وفي هذا السياق فالتنمية المستدامة تشكل هدفا من أهداف السياسات المؤسسات الإستشفائية في كل دول العالم، ولها تأثير واضح على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما، ومن ثم كانت هناك علاقة متبادلة بين التنمية المستدامة وبين البيئة، وتعد المؤسسة الإستشفائية مجالا خصبا لهذه العلاقة، فبقدر ما تعد المستشفيات أماكن للعلاج من الأمراض، فإنه في حالة عدم تداول مخلفاتها الطبية والكيميائية والمشعة والخطرة بطريقة آمنة تصبح مصدرا لتلوث البيئة وتدهور المحيط وانتشار للأمراض وتبديد للطاقة...، والتي تزيد من الأعباء الإقتصادية والإجتماعية الواقعة على إدارة هذه المنشآت.

فبعد أن كان الهدف الأساسي للمؤسسات الصحية هو تقديم خدمات الرعاية الصحية لفئات المجتمع، أصبحت القضايا الإجتماعية والبيئية اليوم تشكل أهمية قصوى بالنسبة لها لذلك تسعى إلى الإهتمام بمسؤوليتها وإدراج مفهوم الأداء البيئي والإجتماعي في نشاطها وتطويره وتجديده بما يتماشى مع القرن الحالي، كما تمكن المحاسبة الإجتماعية والبيئية من قياس المسؤولية الإجتماعية والبيئية على أساس ما تتحمله من تكاليف في سبيل ذلك، كما تساعد في إعداد تقرير الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تمهيد

إن الحكومة الجزائرية لم تتوقف في دعم البرامج الصـــحية حيث عرفت الإصـــلاحات عدة مراحل الهدف من ورائها تعزيز مســـؤوليتها البيئية والإجتماعية تجاه مواطنيها ليتجلى ذلك في التأكيد مرة أخرى على توفير الطب المجاني لكافة المجتمع وتدعيم القطاع العمومي بالقطاع الخاص في مجال الخدمات الصـــحية مع مطلع التسعينيات

وفي هذا الخصوص وبعد مناقشة المفاهيم النظرية المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وربطها بالمؤسسات الإستشفائية سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية، بالإضافة إلى المنظومة الصحية في هذا المستشفى، وذلك سعيا منا إلى معرفة واقع المسؤولية البيئية والاجتماعية لهذا المستشفى.

فمن خلال الدراســـة الميدانية ســـنحاول تأكيد حرص الحكومة على توفير الدعم للقطاع العمومي من خلال معرفة واقع المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية العمومية بوقرة بولعراس بكارية، إتجاه الأطراف أصحاب المصالح المتمثلة في العاملين، المستفيدين، المجتمع، المجتمع المحلي، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ❖ تقديم المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- ❖ الأنشطة ذات المضمون البيئي والإجتماعي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- ❖ قياس المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تعد المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تم إنشائها سنة 2008، وقد سميت المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة على اسم المجاهد بوقرة بولعراس، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الثلاثة التالية:

- التعريف بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- الهيكل التنظيمي والتسييري لإدارة المؤسسة والمصالح الإستشفائية لمستشفى بكارية؛
- الأحكام المالية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية (تبسة) هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوالي، تم إنشاءها تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 08ـــــ61 المؤرخ في 17 صفر 1429 الموافق لـــ 24 فبراير 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07ـــــ140 المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1428 الموافق لـــ 19 مايو 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، كما تتكون المؤسسة من هيكل للتشخيص والعلاج واعدة التأهيل الطبي تغطي سكان مجموعة من البلديات، وتحدد المشتملات المادية للمؤسسة بقرار من الوزير المكلف ويرأسها مدير.[1]

أولا: مهام المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تتمثل مهامها في التكفل بصفة متكاملة ومتسلسلة بالحاجات الصحية للسكان، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص المهام الآتية:[2]

– ضمان تنظيم وبرمجة توزيع العلاج الشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي والإستشفاء؛

– تطبيق البرامج الوطنية للصحة؛

– ضمان حفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية؛

– ضمان تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة وتجديد معارفهم؛

– يمكن استخدام المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة ميدانا للتكوين الطبي وشبه الطبي والتكوين في التسيير الاستشفائي على أساس اتفاقيات تبرم مع مؤسسات التكوين.

ثانيا: تسمية المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

سميت المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس تبسة على اسم المجاهد بوقرة بولعراس الذي ولد في الواحد من شهر جويلية سنة ألف وتسعمائة وخمسة وعشرون ميلادي (1925.07.01) بدأ العمل بالمستشفى في مدينة تبسة سنة 1948م، وكان مناضلا في حزب الشعب الجزائري ثم في جبهة التحرير الوطني، التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1956م، كلف بالصحة العسكرية في المنطقة الرابعة، الخامسة والسادسةٍ برتبة

[1]– معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

[2]– معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

ملازم، وبعد الاستقلال عمل كمسؤول بمديرية الصحة والسكان بولاية عنابة إلى غاية التقاعد, وافته المنية في الرابع عشر من شهر ديسمبر سنة ألفين ميلادي (2000.12.14).[1]

ثالثا: موقـــع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تقع المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة ببلدية بكارية ولاية تبسة، والتي تبعد عن مقر الولاية بـ (10كم) وتتربع على مساحة 07 هكتارات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والتسييري لإدارة المؤسسة والمصالح الإستشفائية لمستشفى بكارية

يمكن توضيح أهم أقسام الهيكل التنظيمي العام لإدارة المؤسسة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية "تبسة" كما في الشكل رقم (04) الموالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

[1] – معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

من الشكل رقم (00) السابق يتضح أن المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة يسيرها مجلس إدارة ويديرها مدير وتزودان بهيئة استشارية تدعى المجلس الطبي، ويمكن عرض أهم أقسام الهيكل التنظيمي بشيء من التفصيل كما يلي:[1]

أولا: مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة ما يأتي:

– ممثل عن الوالي رئيسا؛

– ممثل عن إدارة المالية؛

– ممثل عن التأمينات الاقتصادية؛

– ممثل عن هيئات الضمان الاجتماعي؛

– ممثل عن المجلس الشعبي الولائي؛

– ممثل عن المجلس الشعبي البلدي مقر المؤسسة؛

– ممثل عن المستخدمين الطبيين ينتخبه نظراؤه؛

– ممثل عن المستخدمين شبه الطبيين ينتخبه نظراؤه؛

– ممثل عن العمال ينتخب في جمعية عامة؛

– رئيس المجلس الطبي؛

– ممثل عن المستخدمين شبه الطبيين ينتخبه نظراؤه.

يحضر كل من مدير المؤسسة مداولات مجلس الإدارة برأي استشاري ويتوليان أمانتهما، يعين مجلس الإدارة بعهدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوالي، بناءا على اقتراح من السلطات والهيئات التابعين لها، وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء يعين عضو جديد حسب نفس الأشكال خلافته إلى غاية انتهاء العهدة، وتنتهي عهدة الأعضاء الذين تم تعيينهم بحكم وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف.

يمكن لمجلس الإدارة الاستعانة بكل شخص من شأنه مساعدته في أشغاله، ويجتمع في دورة عادية مرة واحدة كل ستة (06) أشهر ويمكنه الاجتماع في دورة غير عادية بناءا على استدعاء من رئيسه أو بطلب من ثلثي (3/2) أعضائه، وتحرر مداولات مجلس الإدارة في محاضر يوقعها الرئيس وأمين الجلسة وتقيد في سجل خاص يرقمه ويؤشر عليه الرئيس.

ثانيا: المديـــر

يعين مدير المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة بقرار من الوزير المكلف بالصحة وتنتهي مهامه حسب الأشكال نفسها، والمدير مسؤول عن حسن سير المؤسسة وبهذه الصفة:

– يمثل المؤسسة أمام العدالة وفي جميع أعمال الحياة المدنية؛

– هو الآمر بالصرف بالمؤسسة؛

– يحضر مشاريع الميزانيات التقديرية ويعد حسابات المؤسسة؛

[1]– معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

– يعد مشروع التنظيم الداخلي والنظام الداخلي للمؤسسة؛

– ينفذ مداولات مجلس الإدارة؛

– يعد التقرير السنوي عن النشاط ويرسله إلى السلطة الوصية بعد موافقة مجلس الإدارة عليه؛

– يبرم كل العقود والصفقات والاتفاقيات والاتفاقات في إطار التنظيم المعمول به؛

– يمارس السلطة السلمية على المستخدمين الخاضعين لسلطته؛

– يعين جميع مستخدمي المؤسسة باستثناء المستخدمين الذين تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛

– يمكنه تفويض إمضائه تحت مسؤوليته لمساعديه الأقربين.

كما يساعد المدير أربعة نواب مديرين يكلفون على التوالي بما يأتي:

– المالية والوسائل؛

– الموارد البشرية؛

– المصالح الصحية؛

– صيانة التجهيزات الطبية والتجهيزات المرافقة.

يعين نواب المدير بقرار من الوزير المكلف بالصحة، يحدد التنظيم الداخلي للمؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة بقرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالصحة والمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، ويشتمل التنظيم الداخلي للمؤسسة الموضوع تحت سلطة المدير، الذي يلحق به مكتب التنظيم العام ومكتب الاتصال على ما يأتي:

– المديرية الفرعية للمالية والوسائل؛

– المديرية الفرعية للموارد البشرية؛

– المديرية الفرعية للمصالح الصحية؛

– المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات الطبية والتجهيزات المرافقة.

1– المديرية الفرعية للمالية والوسائل: تشتمل المديرية الفرعية للمالية والوسائل على ثلاثة (03) مكاتب هم:

– مكتب الميزانية والمحاسبة؛

– مكتب الصفقات العمومية؛

– مكتب الوسائل العامة والهياكل.

2– المديرية الفرعية للموارد البشرية: تشتمل المديرية الفرعية للموارد البشرية على مكتبين (02) هم:

– مكتب تسيير الموارد البشرية والمنازعات؛

– مكتب التكوين.

3– المديرية الفرعية للمصالح الصحية: تشتمل مديرية للمصالح الصحية على ثلاثة (03) مكاتب هم:

– مكتب القبول؛

– مكتب التعاقد وحساب التكاليف؛

– مكتب تنظيم ومتابعة النشاطات الصحية وتقييمها.

4- المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات الطبية والتجهيزات المرافقة: تشتمل المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات الطبية والتجهيزات المرافقة على مكتبين (02) هم:

- مكتب صيانة التجهيزات الطبية؛
- مكتب صيانة التجهيزات المرافقة.

5- المجلس الطبي: يكلف المجلس الطبي بدراسة كل المسائل التي تهم المؤسسة وإبداء رأيه الطبي والتقني فيها، ولاسيما فيما يأتي:

- التنظيم والعلاقات الوظيفية بين المصالح الطبية؛
- مشاريع البرامج المتعلقة بالتجهيزات الطبية وبناء المصالح الطبية وإعادة تهيئتها؛
- برامج الصحة والسكان؛
- برامج التظاهرات العلمية والتقنية؛
- إنشاء هياكل طبية أو إلغائها؛
- يقترح المجلس الطبي كل التدابير التي من شأنها تحسين تنظيم المؤسسة وسيرها، لاسيما مصالح العلاج والوقائي؛
- يمكن لمدير المؤسسة إخطار المجلس الطبي بشأن كل مسألة ذات طابع طبي أو علمي أو تكويني.

يضم المجلس الطبي ما يأتي:

- مسؤولي المصالح الصحية؛
- الصيدلي المسؤول عن الصيدلية؛
- جراح أسنان؛
- شبه طبي ينتخبه نظراؤه من أعلى رتبة في سلك شبه الطبيين؛
- ممثل عن المستخدمين الاستشفائيين الجامعيين، عند الاقتضاء.

ينتخب المجلس الطبي من بين أعضائه رئيسا ونائب رئيس لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، ويجتمع بناءا على استدعاء من رئيسه في دورة عادية مرة واحدة كل شهرين ويمكنه الاجتماع في دورة غير عادية بطلب إما من رئيسه وإما من أغلبية أعضائه وإما من مدير المؤسسة، ويحرر في كل اجتماع محضر يقيد في سجل خاص، ولا تصح اجتماعاته إلا بحضور أغلبية أعضائه وإذا لم يكتمل النصاب يستدعي المجلس من جديد في الثمانية (08) أيام الموالية ويمكن أن يتداول أعضاؤه حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين، يعد المجلس الطبي نظامه الداخلي ويصادق عليه أثناء اجتماعه الأول.

ثالثا: الخريطة الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تحتوي المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس بكارية تبسة على 252 سرير في إحصائيات 2020 موزعة في الجدول رقم (04) كالتالي:

الجدول رقم (04): الخريطة الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

الرقم	المصالـــــــح	عدد الأسرة	الوحـــدات
01	طب أمراض القلب	20	1-استشفاء 2-الفحص والكشف
02	طب الأمراض الجلدية	20	1-استشفاء 2-الفحص والكشف
03	علم الأوبئة	/	1-المعلومات الصحية 2-النظافة الاستشفائية
04	الأشعة المركزية	/	1-الأشعة 2-التخطيط بالصدى
05	المخبر المركزي	/	1-علم الأحياء المجهرية 2-الكيمياء الحيوية
06	طب الأمراض المعدية	12	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء
07	الطب الداخلي	66	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء 1-طب الأورام
08	الصيدلية	/	1-تسيير المواد الصيدلانية 2-توزيع المواد الصيدلانية
09	طب أمراض الرئة والصدر	60	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء
10	طب الأمراض العقلية	40	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء
11	التكييف الوظيفي	10	1-استشفاء 2-الفحص
12	الاستعجالات الطبية	24	1-الاستقبال والفرز والوضع تحت الملاحظة 2-العلاج المكثف

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمصالح الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

رابعا: الهيكل التنظيمي للمصالح الإستشفائية

يمكن تبيان أهم أقسام الهيكل التنظيمي للمصالح الإستشفائية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية "تبسة" كما في الشكل رقم (05) الموالي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمصالح الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

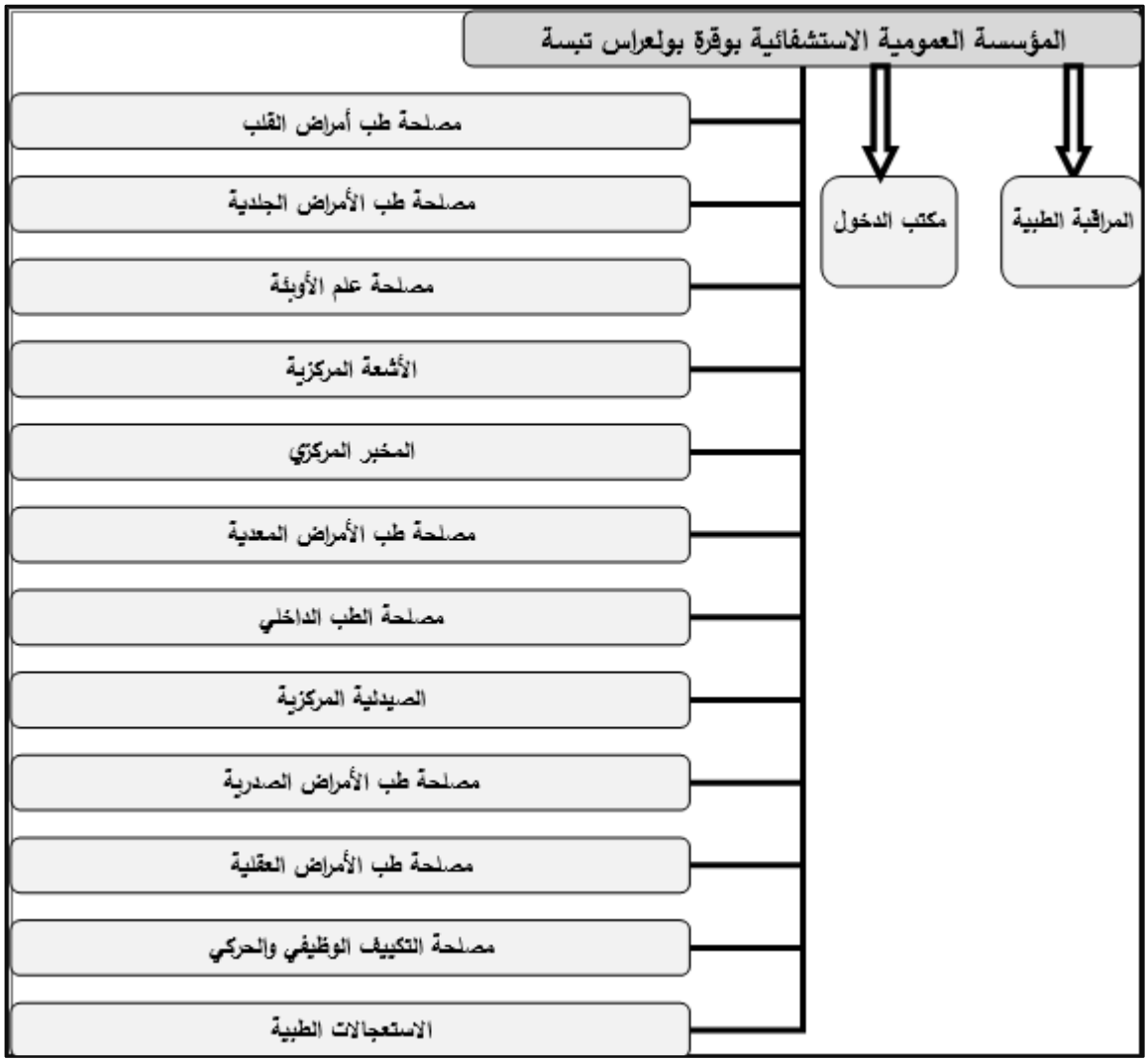

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمصالح الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

خامسا: مخطط تسيير الموارد البشرية

هو عبارة عن جدول التعداد الحقيقي للمؤسسة ويمكن توضيحه في الجدول رقم (05) كما يلي:

الجدول رقم (05): مخطط تسيير الموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

	الرتبة والاختصاص	المناصب الحقيقية
الإطـــــارات والمستخمين الطبيين	متصرفو مصالح الصحة	/
	متصرف	/
	ملحق رئيسي للإدارة	/
	ملحق الإدارة	/
	عون إدارة رئيسي	/
	عون إدارة	/
	عون مكتب	/
	تقني سام في الإعلام الآلي	/

	تقني في الإعلام الآلي	/
	عون حفظ البيانات	/
	كاتب	/
	كاتب مديرية رئيسي	/
	محاسب إداري رئيسي	/
	محاسب إداري	/
الممارسين الأخصائيين والأطباء العامون	ممارس متخصص مساعد (Assistant)	/
	طبيب عام رئيسي	/
	طبيب عام	/
	صيدلي عام	/
المستخدمين شبه الطبيين	عون طبي في التخدير والإنعاش للصحة العمومية	/
	ممرض متخصص للصحة العمومية	/
	ممرض للصحة العمومية	/
	مختص في التغذية للصحة العمومية	/
	مداوي بالعمل للصحة العمومية	/
	مختص في العلاج الطبيعي والفيزيائي للصحة العمومية	/
	مشغل أجهزة التصوير الطبي المتخصص للصحة العمومية	/
	مشغل أجهزة التصوير الطبي للصحة العمومية	/
	مخبري للصحة العمومية	/
	محضر في الصيدلة للصحة العمومية	/
	مساعد طبي للصحة العمومية	/
	مساعد إجماعي للصحة العمومية	/
	مساعد التمريض رئيسي للصحة العمومية	/
	مساعد التمريض للصحة العمومية	/
	ممرض مؤهل	/
	نفساني عيادي للصحة العمومية	/
مستخدمي المصالح التقنية والصيانة	بيولوجي في الصحة العمومية من الدرجة الأولى	/
	عامل مهني خارج الصنف	/
	عامل مهني من الصنف الأول	/
	عامل مهني من الصنف الثاني	/
	عامل مهني من الصنف الثالث	/
	سائق سيارة من الصنف الأول	/
مستخدمي المصالح	عون الوقاية من المستوى الأول	/
	حارس	/
	عامل مهني من المستوى الأول	/

الـــعـــامـــة والتقنية	سائق سيارة من المستوى الثاني	/
	سائق سيارة من المستوى الأول	/
	عون الخدمة من المستوى الأول	/
	عون مهني من المستوى الأول	/
	عون الخدمة من المستوى الأول	/

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمصالح الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

المطلب الثالث: الأحكام المالية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تحدد مدونة الميزانية للمؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس تبسة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالمالية، يعد المدير مشروع الميزانية ويعرضه على مجلس الإدارة للمداولة ويرسله بعدئذ إلى السلطة الوصية للموافقة عليه، تمسك محاسبة المؤسسة حسب قواعد المحاسبة العمومية ويسند تداول الأموال إلى عون محاسب يعينه أو يعتمده الوزير المكلف بالمالية وتحدد الكيفيات المناسبة لمراقبة النفقات بقرار مشترك بين الوزيرين المكلفين بالصحة والمالية، وتشمل الميزانية بابا للإيرادات وبابا للنفقات.

أولا: الإيرادات

تتمثل أهم إيرادات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية في النقاط التالية:

- إعانات الدولة.
- إعانات الجماعات المحلية.
- الإيرادات الناتجة عن التعاقد مع هيئات الضـــمان الاجتماعي فيما يخص العلاج المقدم للمؤمن بهم اجتماعيا وذوي حقوقهم والتعاضدية والمؤسسات ومؤسسة التكوين.
- المخصصات الاستثنائية.
- الهبآت والوصايا.
- الإيرادات المختلفة.
- تعويضات التأمينات الاقتصادية عن الأضرار الجسدية.

ويمكن توضيح إيرادات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية في الجدول رقم (06) التالي:

الجدول رقم (06): إيرادات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

نوعيـــــــة الإيـــــرادات	الإيـــــــــرادات		المصـــــادقـة من طرف السيد الوالي
	تبعا للميزانية	تبعا للميزانية المحققة	
العنوان الأول: مساهمة الدولة	/	/	/
العنوان الثاني: الهيآت الأخرى	/	/	/
العنوان الثالث: تسديدات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والحوادث العمل بعنوان الخدمات الخاضعة للاتفاقية.	/	/	/
العنوان الرابع: موارد أخرى	/	/	/

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

ثانيا: النفقـات

تتمثل أهم نفقات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية في النقاط التالية

– نفقات التسيير ونفقات التجهيز؛

– كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق هدفها.

ويمكن توضيح نفقات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية في الجدول رقم (07) التالي:

الجدول رقم (07): نفقات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

طبيعة الإعتمادات	الاعتمادات المفتوحة في الميزانية 2019	الحقوق المعنية إلى غاية 2019.12.31	المبالغ المدفوعة إلى غاية 2020.03.31	الرصيد الباقي المؤجل لسنة 2020	المبالغ الاحتياطية عن طريق تحويل خاص	الباقي الملغى الناتج عن خطاء الاستعمال
العنوان الأول: نفقات الموظفين	/	/	/	/	/	/
العنوان الثاني: مصاريف التكوين	/	/	/	/	/	/
العنوان الثالث: التغذيـــــة	/	/	/	/	/	/
العنوان الرابع: الأدوية والمواد الطبية	/	/	/	/	/	/
العنوان الخامس: نفقات الوقائية النوعية	/	/	/	/	/	/
العنوان السادس: العتاد والأدوات الطبية	/	/	/	/	/	/
العنوان السابع: صيانة الهياكل الصحية	/	/	/	/	/	/
العنوان الثامن: مصاريف أخرى للتسيير	/	/	/	/	/	/
العنوان التاسع: الخدمات الإجتماعية	/	/	/	/	/	/

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

المبحث الثاني: الأنشطة ذات المضمون البيئي والإجتماعي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

إن المؤسسات الصحية عامة والمستشفى بخاصة تضطلع بمسؤولية كبيرة تجاه المجتمع والعلاقات العامة لها دور مؤثر في تعزيز المسؤولية البيئية والإجتماعية التي تنوء بها المستشفى لخدمة المجتمع والتفاعل معه، والمسؤولية البيئية والاجتماعية التي تعد من أحدث المفاهيم الفلسفية السائدة في منظمات الأعمال بعلاقتها مع البيئة المحيطة بما هي تعهد والتزام لإدارة منظمة الأعمال في مواصلة السياسات لصنع القرارات ومعالجة الحالات المرغوبة ولتحقيق الأهداف والقيم العموم المجتمع، ويقصد بذلك وبقدر تعلق الأمر في المؤسسات الصحية هو تعهد والتزام إدارات هذه المؤسسات والتزامها حيال المجتمع ومن خلال القرارات التي تتخذها لبلوغ الأهداف الموضوعة لها، وفي تحقيق رسالتها الإنسانية لعموم أفراد المجتمع التي يقف في مقدمتها خلق بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

- المسؤولية البيئية والإجتماعية إتجاه العاملين بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- المسؤولية البيئية والإجتماعية تجاه المتعاملين مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

المطلب الأول: المسؤولية البيئية والإجتماعية إتجاه العاملين مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

يمكن القول بداية أن المنظمات الصحية بمختلف أنواعها سواء كانت حكومية أو خاصة، يجب أن تلتزم بمسؤولياتها البيئية والإجتماعية تجاه الأطراف الأخرى سواءا كانوا العاملين فيها أو المتعاملين معها والمبررات الآتية تبرر ذلك، فالمسؤولية البيئية والإجتماعية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات السياسية والإجتماعية والايكولوجية، ورغم ذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الإستشفائية وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة، لتشمل بذلك مجموعة من الهيئات منها الطبية والتمريضية والهيئة الإدارية.

أولا: مزايا إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بمسؤولياتها البيئية والإجتماعية إتجاه العاملين فيها

إن قيام المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بالإلتزام بمسؤوليتها الإجتماعية تجاه العاملين فيه يعتبر من قبيل الأعمال المربحة على المدى الطويل، حيث أن راحة العاملين بالمستشفى يؤدي إلى رفع الروح المعنوية بالنسبة لهم فهذا ينعكس على أدائهم بحيث يصبح متميزا وبالتالي نزيد إنتاجهم، وكما يهدف إلتزام المؤسسة العمومية الإستشفائية إتجاه العاملين فيها في مجموعة من النقاط أبرزها كما يلي:[1]

– إن الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على الإستمرار والبقاء والنمو في عالم الأعمال، فإذا قلنا إن المؤسسة ليس عليها التزام صحي واجتماعي وترفيهي تجاه العاملين فيها، وان هناك مؤسسات أخرى تعطي هذه الميزة للعاملين فيها فإن هذا يؤدي إلى انتقال العمالة الخاصة الماهرة منها إلى المنظمات التي تقدم بعض المزايا للعاملين بها وبالتالي يزداد معدل دوران العمل في المؤسسات الأولى ويحدث نوع من عدم الاستقرار، يترتب عليه عدم استقرارا النظم والسياسات وتصبح المؤسسة مهددة بالتوقف والإفلاس والخروج من السوق يزيد التزام المؤسسات الصحية بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين فيها إلى زيادة درجة الانتماء والولاء التنظيمي للأفراد العاملين فيها مما يؤدي إلى زيادة القوة التنافسية لهذه المؤسسة.

– يهدف التزام المؤسسات الإستشفائية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين فيها إلى منع المشاكل قبل وقوعها، حيث أن المنظمات العمالية والنقابية ومؤسسات التأمين الصحي والاجتماعي وغيرها، قد تعارض سياسات المؤسسة إذا لم توفر خدمة معينة بمستوى معين للعاملين ويظهر هذا خاصة في العيادات الخاصة والمستشفيات والوحدات ومراكز التحاليل والأشعة الخاصة.

– إن القوانين والنظم الحكومية لا تستطيع تغطية كل الظروف والحالات والمواقف، فإلتزام المؤسسات الطبية بمسؤوليتها الاجتماعية يساعد الحكومة والمجتمع ويساهم في حل مشاكل وطنية منها الحد من البطالة والحد من هجرة العمالة للخارج وارتفاع مستوى دخل الفرد... الخ. ولذلك يمكن القول إن التزام المؤسسات الإستشفائية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين هو هدف قومي واستراتيجي في نفس الوقت.

[1]- تامر الياسر البكري، **إدارة المستشفيات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص:241.

ثانيا: مجالات المسؤولية البيئية والإجتماعية إتجاه العاملين بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

هناك مجالات كثيرة يمكن لمستشفى بوقرة بولعراس بكارية والعيادات والوحدات الصحية المتنوعة داخله أن تستجيب فيه لزيادة الدعم البيئي والاجتماعي والاقتصادي للعاملين فيه، ويمكن إبراز أهم المجالات فيما يلي:[1]

– توفير الرعاية الطبية والصحية سواء كانت علاجا أو وقاية لجميع العاملين في الوحدة الصحية، إلا أنه في حال يكون مكلفا ويحتاج المريض الإجراء عملية جراحية أو يحتاج فحوصات وأشعة وتحاليل أو نقل دم أو غير ذلك، وفي مثل هذه الأحوال يجب أن تكون الخدمات الصحية الجيدة مقصورة فقط على الأطباء أو أهليهم أو طبقة الإدارة العليا المتميزة في المستشفى، ولكن يجب أن تمتد إلى جميع العاملين ذو الدخل المنخفض؛

– توفير أو المساهمة في توفير الإسكان للعاملين بالوحدات والمؤسسة الإستشفائية؛

– توفير الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية للعاملين، وتشمل هذه الخدمات الرحلات وتنظيم عمليات الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة وإقامة الندوات والإجتماعات وإحداث نوع من التقارب بين الإدارة والعاملين وبين مختلف الفئات العاملة في المستشفى؛

– تنظيم المسابقات الرياضية والثقافية للعاملين وأبنائهم وتوفير الإشباع الديني والعقائدي من خلال دعوة المتخصصون في مثل هذه المجالات لإعطاء محاضرات وندوات يمكن من خلالها الإجابة عن الاستفسارات والأسئلة التي تدور في أذهان العاملين بالمستشفى؛

– توفير الخدمات الأساسية للعاملين في المستشفى مثل توفير وسائل النقل والمواصلات والمساهمة في توفير السلع الأساسية والسلع النادرة والتي يعاني السوق من عدم تواجدها...الخ.

– توفير الخدمات التعليمية والتدريبية للعاملين في المستشفى وتشمل هذه الخدمات ما يلي:

- تسهيل مهمة الباحثين الإداريين والأطباء نحو استكمال بحوهم العلمية؛
- تسهيل مهمة البرامج التدريبية التي تنمي الكفاءة وتحسن الأداء؛
- تنظيم برامج لمحو الأمية للذين لا يعرفون القراءة والكتابة بالاستعانة بوزارة التعليم؛
- توفير المدارس الخاصة بأولاد العاملين في المستشفى... الخ؛
- توفير خدمات الحضانة لأبناء العاملين بالمستشفى.

– إلتزام المستشفى بتوفير مختلف الضمانات التي تؤمن حياة واستقرار العاملين بها:

- الأجور والمرتبات المناسبة؛
- المكافآت والحوافز المجزية؛
- التأمين الصحي والإجتماعي؛
- توفير حد أدنى من المرتبات والأجور عند الإحالة إلى سن التقاعد؛

[1]– **القانون الداخلي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية مترجم** (الفصل 03: الأحكام المطبقة على جميع الموظفين CHAPITRE III (DISPOSITIONS APPLICABLES A L'ENSEMBLES DU PERSONNEL.

- توفير خدمات ما بعد سن التقاعد مثل المتابعة والتأكد من صرف المستحقات المالية للعاملين المحالين إلى التقاعد والمساهمة في خدمتهم إجتماعيا واقتصاديا.

المطلب الثاني: المسؤولية البيئية والإجتماعية تجاه المتعاملين مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

لقد عدت المسؤولية البيئية والإجتماعية اليوم تحديا كبيرا للمؤسسات الصحية عامة والمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بصفة خاصة نتيجة للتغير الإجتماعي والإقتصادي والثقافي الكبير الحاصل في بيئة عمل هذه المنظمات، فأصبح النظر إلى تحقيق حياة نوعية للإفراد بشكل يوازي في سعيها لتقديم خدمة صحية ناجحة إلى الأطراف التي تتعامل معها، ومن هنا برز دور المسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسسات الصحية المختلفة في تثمين صلاتها بالمجتمع.

أولا: الفئات والأطراف الخارجية مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تتعدد الفئات والأطراف الخارجية التي تتعامل مع المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية ويمكن إجمال هذه الفئات فيما يلي:[1]

– المرضى والجمهور المتردد على المنظمات الصحية (العملاء)؛

– المؤسسات الصحية المنافسة التي تقدم نفس الخدمات الصحية وتتفاوت فيما بينها في جودتها ونوعيتها؛

– المؤسسات الصحية المكملة مثل شركات ومصانع الأدوية ومصانع وشركات إنتاج الأدوات والأجهزة والتجهيزات الطبية ومخابر التحاليل والأشعة وغيرها؛

– المؤسسات العامة التي تساهم في نجاح المؤسسات الصحية مثل الشؤون الاجتماعية، التعليم، الإعلام، الإذاعة؛

– التلفزيون والصحافة والمالية والقوى العاملة والجامعات ومراكز البحث العلمي وكليات الطب وغيرها؛

– مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي المباشر مثل المجالس الشعبية المحلية، والمجالس التنفيذية، المحافظون وأعضاء ومحلس الشعب والشخصيات والمؤسسات العامة التي تقدم الدعم والتأييد والمهتمة بالنشاط الصحي؛

– المؤسسات والمنظمات الصحية العالمية، مثل منظمات الصحة العالمية ومختلف مكاتبها ووكالات التنمية الدولية ومراكز البحوث الطبية والجامعات الأجنبية والدولية المعروفة في هذا المجال؛

– الحكومة بمفهومها العام "مصلحة الضرائب، الشهر العقاري، والجمارك، القوانين والتشريعات ... الخ"؛

– الموردون" لجميع مستلزمات المنظمة": وتشمل المؤسسات والأفراد الذين يقومون بتزويد المستشفى بمستلزمات القيام بأعمالها من مواد وتجهيزات وغير ذلك، للقيام بإنتاج الخدمات وتقديمها، وعلى المستشفى أن يقوم بالتعرف على عدد الموردين ومستوياتهم ونوعية المواد والأجهزة التي يتعاملون بها سواء على المستوى المحلي أم الدولي وذلك ضمانا للمستشفى في استمرار تقديم خدماته الصحية.

ويتضح مما سبق أن المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية تعتبر نظاما فرعيا داخل المجتمع المحلي، ويلاحظ أن بعض الأطراف السابقة تعتبر مباشرة في التعامل مع المنظمات الصحية مثل العملاء

[1]– تامر الياسر البكري، **مرجع سابق**، ص:244.

والمجتمع المحلي، وبعضها يعتبر غير مباشرا مثل باقي النظم لكن ما نؤكد عليه أن المؤسسات الصحية اليوم مؤسسات مفتوحة على البيئة الخارجية فهي تؤثر وتتأثر بكل مكونات البيئة الخارجية.

ثانيا: مجالات المسؤولية البيئية الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه المتعاملين معها

يعمل النظام الداخلي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية على تقديم الخدمات الصحية والطبية والجيدة والمناسبة لجميع المرضى والمترددون على المستشفى أي كانت ظروفهم المادية أو جنسياتهم أو عقائدهم وعمرهم، ويمكن إجمالها بالآتي:[1]

– الحق في العناية اللائقة التي تضمن له الاحترام والمعالجة حسب مستوى علمي رفيع؛

– حق الحصول على المعلومات الخاصة بحالته وذلك بلغة يستطيع المريض فهمها؛

– الحصول على المعلومات الكافية التي تمكنه من إتخاذ القرار الصحيح والإجراءات التي يوافق على اتخاذها؛

– للمريض حق رفض العلاج والمعالجة ضمن الحدود التي يسمح بها القانون؛

– للمريض حق الإحتفاظ بسرية حالته المرضية وبرنامج المعالجة المتبع؛

– للمريض الحق في تحفظ المعلومات والمراسلات والسجلات الخاصة بحالته المرضية وبمعالجته بشكل سري؛

– للمريض الحق في معرفة أية إجراءات تجريبية تتخذ بشأنه وتتعلق بمعالجته؛

– للمريض الحق في تفحص فاتورة حسابه ويستوضح بشأنها بغض النظر عن الجهة التي تسدد الحساب؛

– للمريض حق الإطلاع على قوانين المستشفى وأنظمته التي لها علاقة بكيفية وضعه كمريض في المستشفى؛

– لا يجوز إعطاء أي معلومات تتعلق بالمرضى (بإستثناء ما يتطلبه القانون) بدون الحصول على موافقة المريض أو عائلته أو الطبيب المعالج؛

– أن تكون المنافسة بين القطاع العام والخاص أو بين المستشفيات والعيادات الخاصة وبعضها، منافسة شريفة تقوم على تقديم الأجود من الخدمات وبأسعار مناسبة لظروف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية؛

– أن يلتزم المستشفى بالتشريعات والقوانين والنظم التي تضعها الدولة مثل قوانين ونظم الإسكان والمرافق الأساسية والكهرباء والمياه والاستيراد والتوثيق في الشهر العقاري وغيرها؛

– أن يلتزم المستشفى بدفع ما عليه من الضرائب ورسوم للدولة، فالنظام الضريبي يساهم من خلال إعادة توزيع حصيلته إلى تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية في المجتمع؛

– أن يكون هناك نوع من التنسيق الموضوعي والفعال بين المستشفى والمؤسسات الأخرى المكملة له أو المؤسسات العامة بهدف تحسين صحة الأفراد والمجتمع المحلي في نطاق الإمكانات المتاحة وفي نطاق الدعم المحلي لهذه المؤسسات؛

– أن تمكن المستشفى الأجهزة المعنية من الرقابة عليها ومتابعة أنشطته، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نظام معلومات يوفر المستندات والسجلات الملائمة للمتابعة واتخاذ القرار؛

[1]– **القانون الداخلي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية مترجم** (الفصل 04: تنظيم الأنشطة الطبية CHAPITRE IV L'ORGANISATION DES ACTIVITES MEDICALES).

– يتوجب على المستشفى دعم وتشجيع كل طريقة فعالة من شانها تخفيف العبء المالي المترتب على معالجة المرضى ويشمل ذلك: (العلاج المجاني أو الميسر للفقراء، تقليل مدة إقامة المرضى ما أمكن، الامتناع عن إدخال المرضى للمستشفى دون ضرورة طبية مبررة، إمكانية الدفع لفاتورة المستشفى على أقساط...)؛

– على المستشفى أن يكون أمين وغير متحيز في إدارة كل العلاقات المتعلقة بإجراء صفقات الأعمال مع الآخرين وأن تكون الأجور والأسعار عادلة للمستشفيات الأخرى؛

– أن يشارك المستشفى في المؤتمرات الدولية الطبية للتعرف على الجديد في العلوم الطبية والجديد في العلوم الإجتماعية الطبية وأيضا التعرف على الجديد في مجال تكنولوجيا الطب والهندسة الطبية؛

– وجود خطة محددة المعالم وواضحة للتنسيق المباشر والفعال مع أجهزة ومؤسسات المجتمع المحلي خاصة في مجال الإعلام والتعليم والتوظيف والمتابعة؛

– الإستجابة لحاجات المجتمع المستجدة ومشاركة المجتمع مشاكله وهمومه الصحية وإيجاد أفضل الطرق لحمايته من التلوث والوقاية ضد الأمراض والمساهمة في علاج وحل المشكلات المترتبة على الكوارث الطبية وغير الطبية وكذا المحافظة على معايير الأداء المهني؛

– يتوجب على المستشفى توفير المنشآت الملائمة لتوثيق وحفظ سجلات طبية كاملة وملائمة، ويتحمل المستشفى وموظفيه مسؤولية حماية هذه السجلات.

المبحث الثالث: قياس المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تلعب للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية دورا أساسيا في تراب ولاية تبسة، فهي تلك المؤسسة العلاجية المسؤولة على تقديم مختلف خدمات الرعاية الصحية للمرضى من خلال طاقم متخصص طبي وأجهزة طبية، والتي تُشكل جزءاً حيوياً من خدمات الصحة العامة، وقد بات واضحا أن نشاطها يتضمن آثار بيئية واجتماعية يتطلب منها أخذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإلا ستشكل هذه الآثار اختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرت المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بمجموعة من الإجراءات تهدف إلى حماية البيئة والإعتناء بالمجتمع خاصة بعد أزمة فيروس كورونا، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- قياس المساهمات البيئية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية؛
- تحليل المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

المطلب الأول: قياس المساهمات البيئية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تعتبر إدارة نفايات خدمات الرعاية الصحية الآن من أكثر المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا خاصة في المدن الحضرية الأكثر تعقيداً وتشابكاً، بل وأصبحت ضمن قضية عامة وكبيرة، هي التنمية المستدامة، ولذلك فإن إدارة النفايات في المؤسسات العمومية الإستشفائية بطريقة صحية وسليمة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً أصبحت الآن من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها جميع دول العالم، وتعتبر من المؤشرات التي تتخذها الدول لمعرفة مدى تحقيقها للتنمية المستدامة.

أولا: الأشخاص المرتبطون بإدارة النفايات في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

ما أكده مدير المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية فيما يتعلق بالأشخاص المسؤولين عن تنظيم وإدارة فرز وجمع وتخزين والتخلص من النفايات على مستوى المؤسسة هو وجود شخص مؤهل على مستوى كل قسم، يقوم بمراقبة الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بفرز وجمع وتخزين ومعالجة النفايات، بدءا من الممرضين والممرضات الذين يقومون بعملية الفرز وذلك بوضع كل نوع نفاية في الكيس أو الحاوية المخصصة لها وصولا إلى عمال النظافة الذين يقومون بالجمع والنقل إلى أماكن المعالجة، أين يقوم عاملان يعملان بالمناوبة مسؤولان عن تشغيل المرمد وحرق النفايات.

ثانيا: سياسة إدارة نفايات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

يؤكد مدير المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية أهمية تطبيق التشريعات في مجال إدارة النفايات، وأن وزارة الصحة توفر وثيقة دلائل إرشادية عن إدارة النفايات، لكن رغم ذلك فلا وجود لخطة واضحة منتهجة لتسيير النفايات أو هناك فريق عمل مسؤول عن إدارة النفايات وذلك بالتنسيق مع الإدارة الصحية، ولكن هناك لجنتين على مستوى المؤسسة هما لجنة النظافة ولجنة محاربة الأمراض الإستشفائية والتي من بين اهتماماتا هو تسيير النفايات، وما يلاحظ هو غياب مصلحة خاصة بتسيير النفايات على مستوى المؤسسة.[1]

ثالثا: أهم المشاكل الرئيسة المتعلقة بالتخلص من النفايات على مستوى المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

أجاب مدير المؤسسة المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بخصوص أهم المشاكل التي تصادف مؤسسته فيما يتعلق بالتخلص من النفايات هي:[2]

– تعطل المرمد مما يؤدي إلى زيادة الوقت الفاصل بين إنتاج النفايات وعملية التخلص منها؛

– نوعية الحرق والتخلص من النفايات، والدخان والغازات المنبعثة أثناء عملية الحرق والتي تشكل خطرا على المواطن والصحة العامة؛

– ضغط المؤسسات كالمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وكذا القطاع الخاص التي تقوم بحرق نفاياتا على مستوى المؤسسة بموجب إتفاقية مبرمة بين الطرفين؛

– ضعف المؤهلات العامة ومستوى التعليم للأشخاص المرتبطين بمناولة النفايات مما يساهم في حدوث الكثير من الأخطاء التي قد تسبب الإصابة بالعدوى أو مشاكل أخرى.

المطلب الثاني: قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تضطلع إدارة المستشفيات في السياسات والبرامج والقوانين المتعّلقة بالنظام الصحي في الدولة الجزائرية عامة، وفي المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بعدة وظائف من شأنها ضمان التكفل الإجتماعي بالعامل والمواطن وضمان توفير مستوى صحي أمثل للفرد في حدود السياسة العامة للصحة في

[1]– من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من الإدارة العامة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

[2]– من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من الإدارة العامة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

الدولة، وفي حدود الإمكانيات المادية والمالية والعلمية والبشرية والتكنولوجية المتاحة، بالإضافة إلى تقديم خدمات طبية ذات نوعية جيدة بصورة مستمرة وفي إطار مبادئ العدالة والمساواة والمجانية والحياد والاستمرارية والانتظام، والعمل على تخفيض معدلات الوفيات ومعدلات حدوث الأمراض وحالات العجز في المجتمع.

أولا: قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه العاملين

إن المسؤولية الإجتماعية اليوم أصبحت تحديا كبيرا للمؤسسات الصحية عامة والمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بصفة خاصة نتيجة للتغير الإجتماعي والإقتصادي والثقافي الكبير الحاصل في بيئة عمل هذه المنظمات، فأصبح النظر إلى تحقيق حياة نوعية للإفراد بشكل يوازي في سعيها لتقديم خدمة صحية ناجحة إلى الأطراف التي تتعامل معها، ومن هنا برز دور المساهمات الإجتماعية في المؤسسات الصحية المختلفة في تثمين صلاتها بالمجتمع، ويمكن توضيح أهم المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه العاملين في الجدول رقم (08) كما يلي:

الجدول رقم (08): قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه العاملين من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2018

Category	الجملة Total	أنثى Female	ذكر Male	الجملة Total	أنثى Female	ذكر Male	الجملة Total	أنثى Female	ذكر Male	الفئة
Physicians	56	21	35	49	18	31	7	3	4	الأطباء
Dentists	5	1	4	5	1	4	0	0	0	أطباء الأسنان
Pharmacists & Technicians	10	7	3	9	6	3	1	1	0	الصيادلة وفنيو صيدلة
Nurses *	114	95	19	106	88	18	8	7	1	الممرضين *
Practical Nurses	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الممرضين العمليين
Dental Hygienists & Technicians	1	0	1	1	0	1	0	0	0	فنيو صحة الفم والأسنان
Laboratory Technologists & Technicians	9	2	7	9	2	7	0	0	0	محللو وفنيو مختبر
Radiographers & Technicians	9	3	6	8	2	6	1	1	0	مصورو وفنيو أشعة
Physiotherapists, Occupational Therapists & Technicians	4	2	2	3	1	2	1	1	0	فنيو علاج طبيعي وتأهيل مهني
Prosthetic, Orthotics Technicians	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فنيو أطراف صناعية وعظام
Anaesthesia Technician	2	1	1	2	1	1	0	0	0	فنيو التخدير
Audio Visual Technician	1	0	1	1	0	1	0	0	0	فنيو التسجيل السمعي/ البصري
Electro Cardiogram technician	1	0	1	1	0	1	0	0	0	فنيو تخطيط القلب
Psychiatric Techician	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المعالجين النفسيين
Electro Encephalograph	1	0	1	1	0	1	0	0	0	فنيو تخطيط الدماغ و الأعصاب
Optical Technician	1	1	0	1	1	0	0	0	0	فنيو فحص العيون
Paramedic and Respiratory Specialist	8	0	8	8	0	8	0	0	0	المسعفين و أخصائيي التنفس الصناعي
Physicist	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فيزيائيين

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمصالح الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

يتبين من الجدول رقم (08) السابق أن عدد الموظفين المستفيدين من الخدمات الصحية والإجتماعية من 2013 إلى غاية 2018 كانت النسبة الأكبر فيهم للممرضين، وهذا راجع لتعدد مهامهم منها العمل في أكثر من مصلحة واحدة، وكذلك المناوبة الليلية، بالإضافة إلى النقص العمالي الذي تعانيه المؤسسة في هذا الجانب، كما أن النسبة التي تلي الممرضين كانت للأطباء العامين الذين يعانون هم أيضا من الضغوطات الكبيرة، لكن رغم كل هذا فهو لا يثني محاولة مسؤولي المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية على التكفل الصحي والإجتماعي بالموظفين وتوفير جو ملائم ومناسب لآداء مختلف الأعمال.

ثانيا: قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه المرضى

يعمل النظام الداخلي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية على تقديم الخدمات الصحية والطبية والجيدة والمناسبة لجميع المرضى والمترددون على المستشفى أي كانت ظروفهم المادية أو جنسياتهم أو

عقائدهم وعمرهم، ويمكن نوضيح أهم المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه المرضى في الجدول رقم (09) كما يلي:

الجدول رقم (09): قياس المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية إتجاه المرضى من جانفي 2013 إلى غاية ديسمبر 2018

Description	2018	2017	2016	2015	2014	2013	البيان
Total admissions	5216	5,282	4,623	4,950	4,572	4,012	إجمالي الدخول
Total discharges	5218	5,281	4,627	4,941	4,576	4,005	إجمالي الخروج
Number of beds	32	32	32	32	32	32	عدد الأسرة
Bed days available	11680	11,680	11,712	11,680	11,680	11,680	أيام الأسرة
Patient days-overnight	9511	8,001	7,121	7,046	6,520	7,537	أيام المرضى
Patients days < 1 day	1585	1,485	1,327	1,815	2,424	1,124	أيام المرضى أقل من يوم
Total patients days	11096	9,486	8,448	8,861	8,944	8,661	جملة أيام المرضى
Bed occupancy rate	95	81.2	72.1	75.9	76.6	74.2	معدل أشغال السرير
Turnover rate	163.1	165.0	144.6	154.4	143.0	125.2	معدل دوران السرير
Turnover interval	0.1	0.4	0.7	0.6	0.6	0.8	فترة فراغ السرير
Average daily admission	14.3	14.5	12.6	13.6	12.5	11.0	متوسط الدخول اليومي
Average daily discharge	14.3	14.5	12.6	13.5	12.5	11.0	متوسط الخروج اليومي
Average length of stay	2.1	1.8	1.8	1.8	2.0	2.2	متوسط مدة الأقامة

المصدر: معطيات مقدمة من طرف المديرية الفرعية للمصالح الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

يتضح من الجدول رقم (09) السابق أن أعداد المرضى المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية يزداد عام بعد عام وهذا ما يثبته إجمالي الدخول وإجمالي الخروج لكل سنة على حدى من 2013 إلى غاية 2018، وأيضا معدل فترة فراغ السرير الذي يقدر ب 0.8 ساعة/اليوم في 2013 الذي تحول إلى 0.1 ساعة/اليوم في 2018، وذلك نظرا لنوع الخدمات التي يقدمها المستشفى والغير متوفرة في بعض المشافي الأخرى داخل تراب ولاية تبسة من جهة، والإستحسان الذي يلقاه هذا المستشفى بخصوص جودة الخدمات المقدمة من جهة أخرى.

ثالثا: الصعوبات والتحديات التي تعترض المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تواجه منظمات الرعاية الصحية صعوبات مرتبطة بالتحولات المتسارعة تقنيا وتنظيميا وتغييرات يجب إستشرافها في بيئة متقلبة تتمحور في عدة عوامل سيتم ذكر بعضها:

1- طبيعة مهام الرعاية الطبية: يمتاز العمل داخل المنظمة الصحية بالدقة المتناهية والحذر الشديد في أداء الخدمة، حيث إن الأمر يتعلق بأثمن ما في الوجود وهو صحة الإنسان، وأي خطأ قد يؤدي بحياة المريض أو يؤدي إلى عجز دائم، وتحمل هذه الخصائص مضامين هامة بالنسبة لتنفيذ التغيير التعديلي والتكيفي، حيث ينظر إلى هذه التغييرات بأنها ذات أثر مباشر على الأفراد المعنيين بإنتاج وتقديم الخدمة الطبية، ومن جهة أخرى فإن منظمات الرعاية الصحية لديها الميل وبشكل مسبق لتقويم كفاءة التغيير المقترح مسبقا فلا مجال للمخاطرة في الممارسة الطبية.

2- طبيعة العناصر البشرية العاملة في منظمات الرعاية الصحية: يحكم أداء المهنيين الصحيين العاملين في المنظمة وخاصة الأطباء مبادئ وأخلاقيات قوية، كمبدأ عدم التسبب بأي أذى لمرضاهم وعلى ذلك فإن أي

عمل يتضمن تحمل المخاطرة أو استعمال طرق جديدة غير مثبتة في الرعاية يمكن أن ينتج عنه رفض أو انتقاد أعضاء المهنة.

3- طبيعة البناء التنظيمي للمؤسسات الصحية: يتميز البناء التنظيمي في المؤسسات الصحية بالتعقيد وخاصة من حيث مفاهيم السلطة والقوة وما يتصف به من تعدد الأقطاب، حيث في التغيير التعديلي والتكيفي لابد من التركيز على الأفراد الرئيسيين في المنظمة، وحقيقة الأمر أن الكثير من الأفراد ممن هم خارج نقاط السلطة الرسمية يمتلكون قدرا كبيرا من القوة والقدرة على التأثير مثل الأطباء، حيث إن الفشل في استشارة هؤلاء منذ البداية يمكن أن يفشل أو يعرقل جهود التغيير.

4- طبيعة التعليم والتدريب للمهنيين الصحيين: تركز على الاستقلالية والفردية في اتخاذ القرارات، مما يجعل من الصعب عليهم التكيف مع الأساليب التعاونية والتي تقوم على المشاركة والتي تميز جهود التغيير المخططة، فالمؤسسات الصحية لا تتوفر لديها الخبرة الكافية فيما يتعلق بالتعاون والمشاركة في حل مشاكلها.

5- طبيعة العلاقة بين الأطباء ومرضاهم: أو ما يعرف بالنموذج الطبي والذي يتعارض مع معظم التغييرات التعديلية والتكيفية، حيث لا يسمح هذا النموذج بالتدخل في العلاقة المباشرة والخاصة بين الأطباء ومرضاهم من أي طرف آخر، وهذا يتعارض بشكل كامل مع منهج التطوير التنظيمي الذي يتبعه مستشارو التطوير التنظيمي حيث يحاول العمل على حل المشاكل.

المطلب الثالث: تحليل المساهمات البيئية والإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

يعمل مدير المؤسسة العمومية العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية والمسئولين فيها على إدراك دوافع المؤسسة البيئية ودوافع العاملين وحاجاتهم النفسية والمادية والإجتماعية، وطرق تفكيرهم وأسلوب إقناعهم وكيفية التأثير فيهم، وتحقيق رضا أصحاب المصلحة ومعرفة الأهداف التي يسعون إليها من أجل وضع سياسة الأهداف العامة للمؤسسة لا تتعارض مع أهداف الأفراد فيها، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة.

أولا: التحليل والفرز والتوظيب في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

يؤكد مدير المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية أنه يوجد فرز بين النفايات الخطرة وغير الخطرة الشبيهة بالمنزلية، وأن فرز نفايات خدمات الرعاية الصحية على مستوى المستشفى يتم وفق تصنيف التشريع المرتبط بنفايات خدمات الرعاية الصحية وهي (نفايات معدية، سامة، جسدية) وأن كل نوع من هذه النفايات يوضع في أكياس بلاستيكية ولونها حسب نوع النفايات ووفق ما أقره التشريع، فالنفايات المعدية توضع في أكياس لونها أصفر، والنفايات السامة توضع في أكياس لونها أحمر، أما النفايات الجسدية فتوضع في أكياس لونها أخضر، إلا أنه وللاعتبارات الدينية فالنفايات الجسدية في كثير من الأحيان تسلم لأهل المريض أو المتوفى من أجل الدفن، أما النفايات العادية الشبه منزلية فتوضع في أكياس لونها أسود.[1]

إن عملية الفرز بمثابة مفتاح التسيير الفعال لنفايات خدمات الرعاية الصحية والمرحلة الأكثر أهمية لضمان تتبع النفايات الطريق المناسب لمعالجتها والتخلص منها، خاصة إذا تم العمل بنظام الفصل الثلاثي كطريقة سهلة تعمل بها أي مؤسسة صحية حتى ولو كانت إمكانياتا بسيطة.

[1]- من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من الإدارة العامة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

وما يلاحظ عن المؤسسة أنها تعمل بنظام الفرز الثلاثي ولكن صنف النفايات الحادة والجارحة يصنف ضمن النفايات المعدية وتوضع في حاويات بعد أن يتم فصل الأشياء الحادة والواغزة عن هيكل الإبرة ويوضع في الحاوية والجزء الآخر في حاويات أخرى، وهذه الحاويات ذات لون أصفر وعليها علامة النفاية المعدية كما يوضحه الشكل رقم (06) التالي:

الشكل رقم (06): الأكياس والحاويات المخصصة لكل نوع من النفايات في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

المصدر: مدير المصالح الصحية المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

ما يلاحظ من الشكل رقم (06) السابق أن عملية فرز وتوظيب النفايات وبقايا خدمات الرعاية الصحية تتم بحسب نوعها، مع مراعاة خصوصية مختلف الأصناف المنبثقة عن تصنيف التشريع والقانون المعمول به، وكذا طريقة التوظيب تتم بتعريف فئات نفايات الرعاية الصحية وتوزيعها على أكياس بلاستيكية أو حاويات مرمزة لونيا.

ثانيا: تحليل الجمع والتخزين والنقل في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

أكد مدير المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية أن معدل إزالة النفايات من كل قسم يكون يوميا، وذلك بعد التخزين الوسيط لها على مستوى كل قسم، بعدها تنقل مباشرة عن طريق عامل مكلف متواجد في كل قسم، يقوم بجمع كافة النفايات في عربات إلى موقع المعالجة أين تخزن النفايات حتى تتم عملية التخلص منها، في مدة لا تتجاوز 24 ساعة كحد أدنى و48 ساعة كحد أقصى، ولأن عملية المعالجة تتم على مستوى المؤسسة فإنه لا يتم الإعتماد على شخص طبيعي أو معنوي يتكفل بعملية النقل، لذا فوسائل النقل على مستوى المؤسسة والمخصصة لنقل النفايات تتمثل في عربات مشتركة تنقل كافة النفايات معا أي الخطرة وغير الخطرة.[1]

[1]– من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من الإدارة العامة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

ما يلاحظ هنا هو غياب مكان للتخزين المركزي أصلا والذي تتوفر فيه الشروط اللازمة لمنع حدوث أي خطر غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى غياب عربات نقل خاصة بالنفايات الخطرة.

ثالثا: تحليل المعالجة وأسلوب التخلص من النفايات في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

من بين العديد من وسائل وأساليب المعالجة، تعتمد المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية على أسلوب واحد ألا وهو الترميد، نظرا لامتلاك المؤسسة لمرمد واحد بسعة 50كغ/سا، وهو مرمد ليس من النوع المزود بمصفيات للغاز أو له أجهزة لتقليل الغبار، ويتم على مستواه التخلص من النفايات المعدية والسامة، أما بالنسبة للنفايات غير المعدية أي العادية فيتم التخلص منها خارج المؤسسة، والمسؤول عن نقلها هي مصالح البلدية ويتم التخلص منها ومعالجتها بنفس طريقة معالجة النفايات البلدية.

رابعا: تحليل المساهمات العامة للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

تقوم سياسة المساهمات الإجتماعية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية على مجموعة من العوامل أهمها ما يلي:

– تشجيع العمال ومطالبتهم ببذل أقصى جهد لأداء المهام والواجبات الوظيفية من خلال إقامة العلاقات الإنسانية؛

– السماح للعمال بالمشاركة في صنع واتخاذ القرارات؛

– التعرف على مشاكل العمال ومناقشتها مما يساعدهم على تحسين مستوى الأداء وإنجاز الأهداف المنشودة؛

– تطبيق الحوافز المعنوية إلى جانب الحوافز المادية.

ومن هنا يبدو أن الإهتمام الإجتماعي بالعمال له إنعكاس إيجابي على أدائهم لمختلف مهامهم، نظرا لما للمسؤولية الإجتماعية من تأثير كبير ينعكس بصورة أو بأخرى على السلوكيات التي تظهر إستحسانا إجتماعيا أو سلوكيات المورد البشري في العمل، بالإضافة إلى تحقيق منافع للمؤسسة وتلك المفروضة قانونيا، والتزام المؤسسة إتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر المؤسسات العمومية الإستشفائية من أعقد المنظومات تشكيلا وتسييرا نظرا لتدخل قطاعات متعددة في إنشائها، الأمر الذي يميز الأسلاك العاملة بهذا القطاع على كثرتها وتعدد مهامها وتخصصاتها، ويزيد من أهميتها مركزية المريض في معادلة تركيزها بين متلقي الخدمة ومقدمها، ولعل من أهم مكونات المنظومة الصحية في الجزائر بمختلف مستوياتها هي مساهماتها البيئية والإجتماعية الذي يعتبر من قبيل الأعمال المربحة على المدى الطويل، حيث أن راحة العاملين بالمستشفى يؤدي إلى رفع الروح المعنوية بالنسبة لهم فهذا ينعكس على أدائهم بحيث يصبح متميزا وبالتالي نزيد إنتاجهم.

وفي هذا الخصوص تلعب المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية دورا أساسيا في تراب ولاية تبسة، فهي تلك المؤسسة العلاجية المسؤولة على تقديم مختلف خدمات الرعاية الصحية للمرضى من خلال طاقم متخصص طبي وأجهزة طبية، والتي تُشكل جزءاً حيوياً من خدمات الصحة العامة، وقد بات واضحا أن نشاطها يتضمن آثار بيئية واجتماعية يتطلب منها أخذ الإجراءات اللازمة للحد منها وإلا ستشكل هذه الآثار اختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرت المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية بمجموعة من الإجراءات تهدف إلى حماية البيئة والإعتناء بالمجتمع.

ورغم ما تقدمه هاته المؤسسة على جميع مستوياتها من خدمات صحية كالوقاية والتشخيص والمتابعة المنزلية أحيانا والعلاجات المتخصصة إلا أن عدم رضا المريض ومرتقفي هذه الهياكل عن الخدمات الصحية المقدمة يضعنا أمام ضرورة التشخيص العلمي لا الإداري للإشكالات التي تعاني منها المؤسسة، بدءا بمراجعة سلسلة تلقي الخدمة الصحية للمريض عبر المؤسسة الإستشفائية مرورا بإعادة النظر في طرق التسيير ووصولا إلى القدرة على رسم الإستراتيجيات طويلة المدى لنجاح المنظومة الصحية.

وكما أن للمؤسسة تأثير واضح على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل الرعاية الصحية في المنطقة عموما، فقد كانت هناك علاقة متبادلة بين التنمية المستدامة وبين البيئة، وتعد هذه المؤسسة الإستشفائية مجالا خصبا لهذه العلاقة، فبقدر ما تعد المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية مكان للعلاج من الأمراض، فإنه في حالة عدم تداول مخلفاتها الطبية والكيميائية والمشعة والخطرة بطريقة آمنة تصبح مصدرا لتلوث البيئة وتدهور المحيط وانتشار للأمراض وتبديد للطاقة...، والتي تزيد من الأعباء الإقتصادية والإجتماعية الواقعة على ادارة هذه المؤسسة.

الخاتمة العامة

من خلال ما تم عرضـــه في موضـــوع البحث والذي تتمحور إشـــكاليته حول"**إلى أي مدى يمكن للمؤســـسة الإستشفائية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية**"؟

وسيتم عرض العناصر التالية:

1- الملخص

لقد بات واضـحا أن العمليات التي تقوم بها المؤسسات الإستشفائية ينتج عنها آثار خارجية كانت كثيرا ما تتسـبب في إحداث مشـاكل واختلالات بيئية (ثقب الأوزون، الإحتباس الحراري، اسـتنزاف الموارد الطبيعية)، لذلك وجب الاهتمام بالتنمية الاقتصـادية التي تأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية والاجتماعية (التنمية المستدامة)، وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة عمدت الحكومات إلى التوسع في إعداد مخططاتها الوطنية التنموية وضبط السياسات التي تعمل على حماية البيئة (السياسة البيئية) التي تسعى من خلالها إلى جبر الملوث على دفع قيمة الأضـرار التي ألحقتها بالبيئة والمجتمع بإدراج الآثار الخارجية ضـمن تكاليفها للحد من المشـاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار المؤسـسـة الإسـتشـفائية تشـير التنمية المسـتدامة إلى اسـتراتيجية معينة تقتضـي منها (المؤسـسـة الإستشفائية) تحمل المسؤولية البيئية والإجتماعية التي تفرضها ضغوط إقتصادية وإجتماعية، وحتى وقتنا الراهن لم يحدد مفهوم المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسـسـة بشكل يكتسـب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية تستمد قوتها وقبولها وإنتشارها من طبيعتها الطوعية.

إن الهدف من إنشاء المستشفيات هو الحماية والوقاية والعلاج من الأمراض، لكن في المقابل يصدر عن هذه المؤسـسـات الصـحية نفايات طبية وفي حال عدم إدارتها بطريقة سـليمة فإن ذلك سـيؤدي إلى آثار بيئية خطيرة وأمراض وأوبئة قد تصـيب الأطباء، الممرضـين، عمال النظافة، وحتى المرضـى أنفسـهم، فالمسـتشـفيات تواجه صعوبة في التحكم بنفاياتها وبالتالي لا بد من الإلتزام بالمسؤولية البيئية وإدراجها ضمن تكاليف نشاطها للحد من المشاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الخصـــوص يمكننا القياس المحاســـبي للمســـؤولية البيئية والإجتماعية من إعداد تقرير الأداء البيئي والإجتماعي والذي يبرز مدى إلتزام المؤسسـة الإسـتشـفائية بسياسـة التنمية المستدامة، وعلى الرغم من أهميته لم تفلح المحاولات التي قامت بها عدة جهات لإعداد نموذج محاسبي موحد يتم من خلاله قياس التزامات المؤسسة الإستشفائية اتجاه البيئة والمجتمع، ويرجع ذلك إلى إختلاف تصور الجهة المعدة له من حيث الإطار الذي يعالج جوانبها المختلفة، لتبقى طريقة تقييم الأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة يعتمد على أساس ما تتحمله هذه الأخيرة من تكاليف في سبيل ذلك.

وبناءا على ذلك فنشاط المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية له آثار بيئية وإجتماعية تشمل جميع مجالات المسؤولية البيئية والإجتماعية، حيث أبرز تقييم هذه الأخيرة في هذه الحالة أنها تخصص تكاليف معتبرة في مجال المساهمات العامة، حيث العمليات التي تشملها ذات مساهمات بيئية واجتماعية موجبة خاصة، وفي مجال الموارد البشرية فخصصت له المؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية مبالغ معتبرة سواء ما يتعلق بالتكوين، أما التزاماتها في مجال الموارد الطبيعية والمســـاهمات البيئية فقد كانت مفروضـــة عليها نتيجة حجم

مخلفاتها الكبيرة الذي قد يؤدي إلى اختلالات بيئية (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية)، إن لم تتخذ المؤسسة بشأنه إجراءات طوعية تحد من تلك المخاطر.

2- إختبار فرضيات الدراسة: بناءا على المعلومات المقدمة في الدراسة تمت الإجابة على الفرضيات كالآتي:

2-1- تتمحور الفرضية الأولى حول: "تفيد التنمية المستدامة نشاط المؤسسة الإستشفائية إلى حد معين"، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى تأكيد صحة هذه الفرضية حيث أن التنمية المستدامة تشكل هدفا من أهداف السياسات في المؤسسة الإستشفائية في كل دول العالم، ولها تأثير واضح على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما، ومن ثم كانت هناك علاقة متبادلة بين التنمية المستدامة وبين البيئة، وتعد المؤسسة الإستشفائية مجالا خصبا لهذه العلاقة، فبقدر ما تعد المستشفيات أماكن للعلاج من الأمراض، فإنه في حالة عدم تداول مخلفاتها الطبية والكيميائية والمشعة والخطرة بطريقة آمنة تصبح مصدرا لتلوث البيئة وتدهور المحيط وانتشار للأمراض وتبديد للطاقة؛

2-2- تتمحور الفرضية الثانية حول: "يعتبر الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية بديل عن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية في المؤسسة الإستشفائية"، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى أن تأكيد صحة الفرضية حيث أن تعهد وإلتزام إدارات المؤسسات الصحية والتزامها حيال المجتمع ومن خلال القرارات التي تتخذها لبلوغ الأهداف الموضوعة لها، وفي تحقيق رسالتها الإنسانية لعموم أفراد المجتمع التي يقف في مقدمتها خلق بيئة صحية سليمة خالية من الأمراض، وبذلك تمثل المسؤولية البيئية والإجتماعية نشاطا مرتبطا ببعدين أساسين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة الإستشفائية في تطوير العاملين وتحسين حياتهم، والبعد الثاني خارجي ويتمثل في مبادرات المؤسسات الإستشفائية في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع؛

2-3- تتمحور الفرضية الثالثة حول: "هناك أدوات محاسبية تمكننا من قياس المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسة الإستشفائية تجاه تحقيق التنمية المستدامة"، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى تأكيد صحة هذه الفرضية حيث أن تقرير الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة الإستشفائية يعكس عملية قياس المساهمات الإجتماعية والبيئية والكلية لها، ويتضمن المستويات القياسية التي يتطلبها القانون كحد أدنى لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية حتى ولو لم تقم بها المؤسسة الإستشفائية، مما يجعله يعطي بيانات ومعلومات تضفي دلالة بيئية وإجتماعية أكثر وضوحا بما يسمح تقييمها، كما يوفر معلومات للأجهزة الحكومية التي ترتكز على التعرف على مدى وفاء في المؤسسة الإستشفائية بمسؤوليتها الإجتماعية بغض النظر عما تتحمله من مبالغ في سبيل ذلك؛

2-4- تتمحور الفرضية الرابعة حول: "تلتزم المؤسسة محل الدراسة (المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية) بالمسؤولية البيئية والإجتماعية"، ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى تأكيد صحة هذه الفرضية حيث أن المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية تعمل على التكفل بصفة متكاملة ومتسلسلة بالحاجات الصحية للسكان، وذلك لضمان تنظيم وبرمجة توزيع العلاج الاستشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي والاستشفاء بتطبيق البرامج الوطنية للصحة، فحفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية يعمل على تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة وتجديد معارفهم، كما أن الخدمة الصحية تعد

أهم مخرجات المؤسســة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية وهي مجموع ما يتلقاه المريض من معلومة صحية وتشخيص ووقاية وعلاج واستشفاء وحماية المرضى وتمديد حياتهم وتحسين صحتهم النفسية والشخصية عن طريق وسائل تدخل جماعية منها (تنظيف المحيط، محاربة الأوبئة، تعليم النظافة، تنظيم المصالح الطبية والتمريضية، وتسهيل الاستفادة من العلاج والمعالجة الوقائية).

3- نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

2-1- نتائج الدراسة النظرية: والتي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاستشفائية إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة؛

- الأداء البيئي عبارة عن كيفية أداء عمل المؤسسة في تحقيق هدف حماية البيئة، وذلك من خلال تسهيل الرقابة الإدارية على التطبيقات البيئية وتقييم سياسات المؤسسة في الوفاء بمتطلبات البيئية وتحديد مدى الالتزام بالسياسات البيئية؛

- تتفادى المؤسسة الإستشفائية الأدوات القانونية للسياسة البيئية في حالة التزامها بالمسؤولية البيئية والإجتماعية وبهذا تعتبر أداة بديلة لها، أما في حالة فشلها يمكن للحكومات إدراج ضغط أداة أخرى وفي هذه الحالة تعتبر أداة تكميلية للسياسة البيئية؛

- يتعلق الإلتزام بالمسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية بأصحاب المصلحة سواء كانوا مباشرين أو غير ذلك، فهم أشد وقعا وتأثيرا في المستشفيات من إدارة الأعمال لكون الخدمة تتعلق بصحة الإنسان فلا يمكن للخطأ والنسيان، فقد يتسبب غياب دواء أو خطأ في تناوله، تأخر سيارة إسعاف، خطأ طبيب...في موت بشر أو تعقد حالته؛

- إن تغير المسؤولية البيئية والإجتماعية للمستشفيات كان نتيجة مفهوم العقد الإجتماعي بين المستشفى والمجتمع، فإختلاف مفهوم المسؤولية البيئية والإجتماعية للمستشفيات عن منظمات الأعمال من حيث المفاهيم والأبعاد، إلا ما يمكن إرجاعه في الاختلاف إلى طبيعة الخدمات.

- أصبحت الأبعاد البيئية والإجتماعية مفروضة على المؤسسات الإستشفائية وباتت مؤشرا هاما ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المؤسسة الإستشفائية تغيير في نمط تسييرها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية وذلك بتطبيق معايير الصحة العالمية.

- غياب أداة قياسية للمسؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسسة الإستشفائية رغم محاولات الممارسة العملية والفكر المحاسبي في ذلك، وتبقى الوسيلة الوحيدة تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالإعتماد على إعداد التقرير البيئي والإجتماعي الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة الإستشفائية في تحقيق التنمية المستدامة.

2-2- نتائج الدراسة التطبيقية: ويمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

– واقع ممارسة المؤسسة الإستشفائية محل الدراسة للمسؤولية الإجتماعية جيد إتجاه البيئة، فإهتمام المؤسسة بالجانب البيئي يبقى في المســـتوى لكن لا يجاري التطورات في إعتماد المؤســـســـة الطرق الحديثة، فما زالت المستشفيات تعتمد الطرق التقليدية في التخلص من النفايات الأمر الذي ينعكس سلبا على المجتمع والبيئة؛

– تعد النفايات الطبية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية مشكلة تواجه العاملين في الحقل الطبي نظرا لمخاطر تلك النفايات والتي يتطلب التعامل معها طرقا خاصـــة لمنع العدوى ولتجنب آثارها الخطيرة على الإنسان والبيئة؛

– تعد الملوثات الكيميائية والبيولوجية الموجودة في نفايات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية والنشاطات العلاجية السبب الرئيسي في تشكل مخاطر العدوى بالأمراض الفتاكة وتسمم الأوساط البيئية، ويرجع ذلك إلى الإهمال والتســـيير غير العقلاني والمعالجة غير المحكمة والمطبقة بالمعايير البيئية الدولية والأطر القانونية؛

– تخلف المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية أثناء نشاطها آثارا بيئية واجتماعية معتبرة يستلزم منها تحمل مسؤوليتها في ذلك، حيث المؤسسة تولي اهتماما نسبيا بهذا؛

– تعتبر نظافة غرف المرضى في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية متوسطة بالنسبة لأفراد الطاقم الطبي وشبه الطبي؛

– يعد مستوى نظافة الأروقة في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية ضعيف حسب رأي الطاقم الطبي وشبه الطبي؛

– تعد التجهيزات في غرف المرضـــى في المؤســـســـة العمومية الإســـتشـــفائية بوقرة بولعراس بكارية كافية نوعا ما حسب رأي الطاقم الطبي وشبه الطبي؛

– رغم تعدد طرق ووسـائل معالجة النفايات الطبية إلا أن المؤسـسـة الاسـتشـفائية لا تتبع إلا طريقة خطرة برمي المستلزمات والمعدات الطبية في حاوية القمامة.

4- الإقتراحات والتوصـــيات : في ظل النتائج التي تم التوصـــل إليها يمكن تقديم بعض الإقتراحات يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

– على الجهات الساعية لتحقيق التنمية المستدامة إرساء مفهوم المسؤولية البيئية والإجتماعية وذلك بتقنينها في الأنظمة الداخلية للمؤسسة الإستشفائية لتصبح أداة فعالة وبديلة لأدوات السياسة البيئية؛

– إن الإلتزام بالمسـؤولية البيئية والإجتماعية في المؤسـسـات الإسـتشـفائية لا يقتصـر فقط على المؤسـسـة الإستشفائية محل الدراسة وإن كانت الدراسة تشملها بل هي الإلتزام المشترك لكل المؤسسات الإستشفائية مهما كانت ظروفها؛

– على كل الهيئات المسؤولة متابعة مختلف النفايات التي يفرزها مستشفى بوقرة بولعراس بكارية، والتقيد بفرز النفايات الطبية داخل المؤسسة الصحية؛

– يجب أن يكون الكشف الذي يقوم به مسؤولي النظافة المؤسسة الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية دوري ومنظم للعاملين على النظافة لتفادي إنتقال العدوى؛

– من الضروري الحرص على الإلتزام بتطبيق الأنظمة والقوانين البيئية المتعلقة بالنفايات الطبية الخطيرة المنتجة داخل المســتشــفيات وكذا القوانين الخاصـــة بطرق المعالجة والإزالة النهائية بطريقة أمنة على البيئة والصـــحة العامة؛

– ضرورة الإهتمام أكثر بالمرضى بالتركيز على الجوانب المادية من حيث النظافة والتغذية وظروف الإيواء إلى جانب محور الإعتمادية الذي يبقى بحاجة إلى دعم أكثر لمختلف التخصـــصـــات من حيث الكفاءات البشـــرية والمعدات والآلات الطبية التي من شأنها أن تعطي دعما قويا للخدمات الصحية؛

– المؤسســة الإســتشــفائية بوقرة بولعراس بكارية من خلال نشــاطها تفرز نفايات ضــارة وخطيرة تلحق الضــرر بالمجتمع ككل كما تتسبب في تلوث البيئة ما يتطلب ويستدعي ضرورة إلتزام مسؤولي المستشفى بتوفير الأدوات والمســتلزمات الوقائية بشــكل كافي لكافة الفئات العاملة أثناء تواجدها أو تعاملها مع المرضـــى واعتماد تقنيات وتجهيزات حديثة للتخلص من النفايات والإنبعاثات الغازية الضارة؛

– على المستشفيات بصفة عامة العناية أكثر بمؤشرات الأداء مع إدراج مؤشرات المسؤولية الاجتماعية ضمن المؤشرات الأساسية حتى تتمكن من تحسين مراقبة التزاماتها اتجاه أصحاب المصالح؛

– على الجهات المعنية الحث على تنظيم منتديات وملتقيات دورية تخص المؤسـســات الإســتشــفائية وتوعيتها بأهمية الجوانب البيئية والإجتماعية وإصــدار قرارات وبنود تتعهد المؤسـســات بتنفيذها وتطبيقها عمليا وتشــجيع الجامعات الجزائرية على تنويع التخصصات في مجال البيئة والإستثمار الإجتماعي لما لهذه الحالات من أهمية في التنمية المستدامة.

5– آفاق الدراسة: لا شك أنه ورغم الجهد المبذول في إتمام الدراسة فإنه لا يخلو من بعض النقائص بسبب عدم القدرة على الإحاطة بكل شيء بالتفصيل إلا أنه يمكن أن تكون همزة وصل يربط بين دراسات سابقة ودراسات مقبلة تكون كتمهيد لمواضيع أخرى من بينها ما يلي:

- المفاضلة بين الأدوات الإقتصادية للسياسة البيئية؛
- إقتراح نموذج محاسبي للأداء البيئي والإجتماعي للمؤسسة الإستشفائية؛
- العولمة الإقتصادية والتنمية المستدامة؛
- دور الأداء البيئي في إستدامة المؤسسات الإستشفائية؛
- التسيير المستدام للنفايات الطبية.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- حسـن عبد الرزاق حسـن، **اضـاءات في التنمية البشـرية وقياس دليل النقد الدولي**، دار الحامد للنشـر والتوزيع، الأردن، 2012.

2- مالك حسـين حوامدة، **الأبعاد الاقتصـادية للمشـاكل البيئية وأثر التنمية المسـتدامة**، دار دجلة، عمان، 2014.

3- فؤاد بن غضـبان، **المدن المسـتدامة والمشـروع الحضـري نحو تخطيط اسـتراتيجي مسـتدام**، دار الصـفاء للنشر، عمان، 2014.

4- حسـن أحمد الشـافعي، **التنمية المسـتدامة والمحاسـبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والراضـية**، دار الوفاء دنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.

5- إبراهيم خليل، **السياحة وأسس استدامتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

6- الحسـن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية المسـتدامة وحقوق الإنسـان**، المكتب الجامعي للنشـر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.

7- باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع: **مخاطر العولمة على التنمية المسـتدامة**، دار الأهلية للنشـر والتوزيع، عمان، 2003.

8- عبد الميدي بواعنه، **إدارة الخدمات والمؤسسات الصحية**، دار الحامد، الأردن، 2004.

9- إسـماعيل محمد المدني، **الإدارة المتكاملة والمسـتدامة للمخلفات البلدية الصـلبة**، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد 92. 1999.

10- رضـا عبد الحميد عبد المجيد، **المسـؤولية المدنية عن النفايات الطبية**، دار النهضـة العربية، القاهرة، 2013.

11- تقرير منظمة الصـحة العالمية، **الإدارة الآمنة لنفايات أنشـطة الرعاية الصـحية**، المكتب الإقليمي لشـرق المتوسط، الأردن، 2006.

12- السيد أحمد عبد الخالق، **السياسات البيئية والتجارة الدولية**، دار الكتاب، المنصورة، مصر، 2006.

13- حسـين مصـطفى هلالي، **الإبداع المحاسـبي في الإفصـاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

14- طاهر محسـن منصـور الغالبي وصـالح مهدي محسـن العامري، **المسـؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

15- عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار للنشر والتوزيع، عمان، 2012

16- محمد عباس بدوي، **المحاسـبة عن التأثيرات البيئية والمسـؤولية الإجتماعية للمشـروع**، الإسـكندرية، 2000.

17- محمد عباس بدوي، **المحاســبة عن التأثيرات البيئية والمســؤولية الاجتماعية للمشــروع**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.

18- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.

19- منظمة الصحة العالمية، **إدارة المستشفيات**، سلسلة التقارير الفنية رقم 395، سويسرا، 1980.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1- إبراهيم علي عبيد الخالدي، **أثر إلتزام المستشفيات بالمسؤولية الإجتماعية في جودة الخدمات الصحية المدركة -دراسة تطبيقية على عينة من المرضى في المستشفيات الخاصة بمدينة عمان-الأردن-**، رسالة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير، تخصص التسويق، كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء، الأردن، 2014-2015، على الرابط الإلكتروني:
https://docplayer.ae/116314119-%D8%A8%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%85.html

2- الطاهر خامره، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص45، على الرابط الإلكتروني:
https://mobt3ath.com/uplode/books/book-41323.pdf.

3- العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2010-2011، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3245.

4- بحدادة نجاة، **تحديات الإمداد في المؤسسة الصحية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/734.

5- ضيافي نوال، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص46، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/436/1/Diafi-nawel.mag.pdf.

6- فتيحة طويل، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة -دراسات بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص97. على الرابط الالكتروني:

http://thesis.univbiskra.dz/80/1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20-%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%20%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%20%D8%A8%D8%B3%D9%83%D8%B1%D8%A9%20-.pdf.

7- سعيدي سياف حنان، **القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2013-2014، ص47، على الرابط الإلكتروني:
http://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Gestion/Magistere/saidi-siyef-hanane.pdf

8- عبد القادر عويتان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2007-2008، على الرابط الإلكتروني:
https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000001252230000000.

9- عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال المؤسسات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004-2005، على الرابط الإلكتروني:
http://bu.univ-chlef.dz/index.php?lvl=notice_display&id=376981.

10- علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الإقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 01 الجزائر، 1999، ص5، على الرابط الإلكتروني:
https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000001890890000000.

11- على طيوب، **مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015-2016، ص661، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/1352.

12- محمد لمين بن الطاهر، **إدراج البعد البيئي في أنظمة الجودة كمدخل لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص35، على الرابط الإلكتروني:
http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle.

13- ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شـهادة الماجيسـتير في علوم التسـيير (غير منشـورة)، كلية العلوم الإقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة الجزائر 03، 2005-2006، ص79. على الرابط الإلكتروني:
https://iefpedia.com/arab/?p=5013.

رابعا: المداخلات

1- إبراهيم بختي والطاهر خاسـرة، **المسـؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسـسـة ودورها في تحقيق التنمية المسـتدامة**، ورقة بحثية مقدمة ضـمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المسـتدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل 2008.

2- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **مبادئ فنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الطبيـة (الأحيائيـة Y1;Y3) والرعايـة الصحية**، الأمم المتحدة، جنيف، 09-13 ديسمبر، 2002.

3- بطاينة طلال محمد مفضـي، عبد الصـمد نجوى، **الإدارة البيئية للمنشـآت الصـناعي كمدخل حديث للتميز التنافسي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2006.

4- زابري بلقاسم، وهيبة مقدم، **الحاجة لتصميم لوحة القيادة من أجل دمج المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال وقياس الأداء اتجاهها**، ورقة بحثية مقدمة ضـمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول سـلوك المؤسـسـة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20-21 نوفمبر، 2012.

5- زكريا مطلك الدوري وأبو بكر أحمد بوسـالم، **مداخلة بعنوان: "المسـؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المسـتدامة"**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسـؤولية الإجتماعية، البليدة، الجزائر، يومي 15-14 فيفري، 2012.

6- زين الدين بروش وجابر الدهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات -دراسة حالة شركة الإسمنت-**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: نمو المؤسـسـات والاقتصـاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

7- سـحر قدوري الرفاعي، **التنمية المسـتدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية**، مداخلة مقدمة ضـمن فعاليات المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2007.

8- عاشـور مزريق، **دور الجماعات المحلية في إحلال تنمية بيئية متوازنة**، مداخلة مقدمة ضـمن فعاليات ملتقى دولي حول التنمية المحلية، الحكم وواقع الاقتصـاد الوطني، المركز الجامعي مصـطفى اسـطنبولي، معسكر 27-28 أفريل 2005.

9- عاشور مزريق، قدور بن نافلة، **التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية، والالتزام البيئي**، مداخلة مقدمة ضـمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المسـتدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010.

10- عبد الرحمان العايب وبقة الشـريف، **قراءة في دور الدولة الداعم لتحسـين الأداء البيئي المسـتدام للمؤسـسـات، حالة الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضـمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول سـلوك المؤسـسـة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2012.

11- عزاوي عمر وآخرون، **دوافع تبني منظمات الأعمال لأبعاد المسـؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي**، مداخلة مقدمة ضـمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

12- فضيل فارس وحمزة ضـويفي، **المحاسبة البيئية كألية لدعم وتحسين الأداء البيئي في ظل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة**، ورقة بحثية مقدمة ضـمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 22-23 نوفمبر، 2011.

13- فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، **التنمية المسـتدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المسـتقبلية**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المسـتدامة والكفاءة الاسـتخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 07-08 أفريل 2008.

14- محمد زيدان ومحمد يعقوبي، **الآثار البيئية لنشـاط شـركات البترول ومدى تحملها لمسـؤولياتها تجاه البيئة**، مداخلة مقدمة ضـمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسـؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 12-13 فيفري 2012.

15- منية غريبة وسفيان ساسي، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية بين التشريع والتطبيق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة قاصـدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2012.

خامسا: المقالات

1- إبراهيم محمد فريد، **إدارة مشـكلة النفايات الخطرة**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، المجلد 47، العدد 03، 2014.

2- أحلام قراوي، **المسؤولية البيئية كمدخل لمساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة سطيف-**، مجلة النمو الاقتصـادي وريادة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01.

3- سرمد كوكب، الجميل، **المسؤولية الاجتماعية**، مجلة علوم إنسانية، العدد 18، فبراير 2005.

4- شـــرف الدين زديرة وآخرون، **تبني المســـؤولية الإجتماعية والبيئية كتوجه لدعم نظام الإدارة البيئية في منظمات الأعمال -نماذج عن شركات متميزة إجتماعيا-**، مجلة حوليات جامعة بشـار في العلوم الاقتصـادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020.

5- طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، **أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لأراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 92، 2012.

6- عباسـي صـونيا، **إدارة النفايات الطبية في المسـتشـفيات**، مجلة العلوم الهندسـية، جامعة دمشـق، سـوريا، المجلد 22، العدد 01، 2011.

7- فارس جميل وحسن الصوفي، **أهمية التكاليف والأوضاع البيئية في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية -المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان-**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العراق، العدد 29، 2013..

8- ليث سعد الله حسين وريم سعد الجميل، **المسؤولية الإجتماعية إتجاه العاملين وانعكاساتها على أخلاقيات الأعمال -دراسة استطلاعية لآراء عينة من منتسبي بعض مستشفيات الموصل-**، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الحدباء، العراق، المجلد 03، العدد 01، 2011.

9- محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

10- محمد مطر، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، العدد 114، 2000.

11- مصطفى بابكر، **السياسات البيئية**، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 25، 2004.

12- يوسف محمود جربوع، **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في شركات بقطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، العدد 01، المجلد 15، 2007.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1- bernad calisti، francis karolewic، **Ra et développement durable**، édiyio، s، s d'organisation، paris, 2005.

2- Stéphane Traboco**, Comptabilité Sociétale et Connaissance, quelle place en souvenance** ? Congrès de l'association français de comptabilité-congrès AFC, Lille, France, du 11 au13 mai 2005.

3- Roger L, Burette, **Business strategy and the environment**, vol 13, issue1, 2004.

4- Olivier Beaumais, **économie de l'environnement**, France, 2002.

5- BOUZIANE Mahieddine, **Séminaire Management de la qualité**, E S G, paris 2003.

6- MOODY Certification France, **FORMATION AUDITEUR CERTIFIE OHSAS18001**, paris, 2006.

7- Altangana Ondoya Henri, **Capital social et performances des entreprises,** Rapport de Recherche du FR-CIEA NO, Juin 2012.

8- Alain chauveau et Jean-jacques Rosé, **L'entreprise Responsable**, paris, 2003.

III- المواقع الإلكترونية

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، **مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية التي طورتها الأمم المتحدة،** على الرابط الإلكتروني:

www.sustainableasures.com/database/economy/btm/http.

2- Diaz ,savage and Eggerth**, Alternatives for the treatment and disposal of healthcare wastes in developing countries,** 2005, On the electronic link; https://www.researchgate.net/publication/7751477_Alternatives_for_the_treatment_and_disposal_of_healthcare_wastes_in_developing_countries.

3- Holie Shaner & Glenn Mcrea**, Nightingale institute for health environment (HCWM)**, 2005, On the electronic link; https://ojin.nursingworld.org/MainMenuCategories/ANAMarketplace/ANAPeriodicals/OJIN/TableofContents/Volume122007/No2May07/EnvironmentallySafeHealthCareAgencies.html.

4- Luu Trong Tuan, **Clinical Governance, Corporate Social Responsibility, Health Service Quality, And Brand Equity**, 2014, On the electronic link; https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/CGIJ-02-2014-0007/full/html.

5- R. Rohini, B. Mahadevappa**, Social Responsibility Of Hospitals An Indian Context**, 2010, On the electronic link; https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/17471111011051766/full/html

الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

الملحق رقم (02): الخريطة الصحية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

الرقم	المصالـــــــح	عدد الأسرة	الوحـــدات
01	طب أمراض القلب	20	1-استشفاء 2-الفحص والكشف
02	طب الأمراض الجلدية	20	1-استشفاء 2-الفحص والكشف
03	علم الأوبئة	/	1-المعلومات الصحية 2-النظافة الاستشفائية
04	الأشعة المركزية	/	1-الأشعة 2-التخطيط بالصدى
05	المخبر المركزي	/	1-علم الأحياء المجهرية 2-الكيمياء الحيوية

06	طب الأمراض المعدية	12	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء
07	الطب الداخلي	66	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء 1-طب الأورام
08	الصيدلية	/	1-تسيير المواد الصيدلانية 2-توزيع المواد الصيدلانية
09	طب أمراض الرئة والصدر	60	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء
10	طب الأمراض العقلية	40	1-استشفاء الرجال 2-استشفاء النساء
11	التكييف الوظيفي	10	1-استشفاء 2-الفحص
12	الاستعجالات الطبية	24	1-الاستقبال والفرز والوضع تحت الملاحظة 2-العلاج المكثف

الملحق رقم (03): الهيكل التنظيمي للمصالح الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

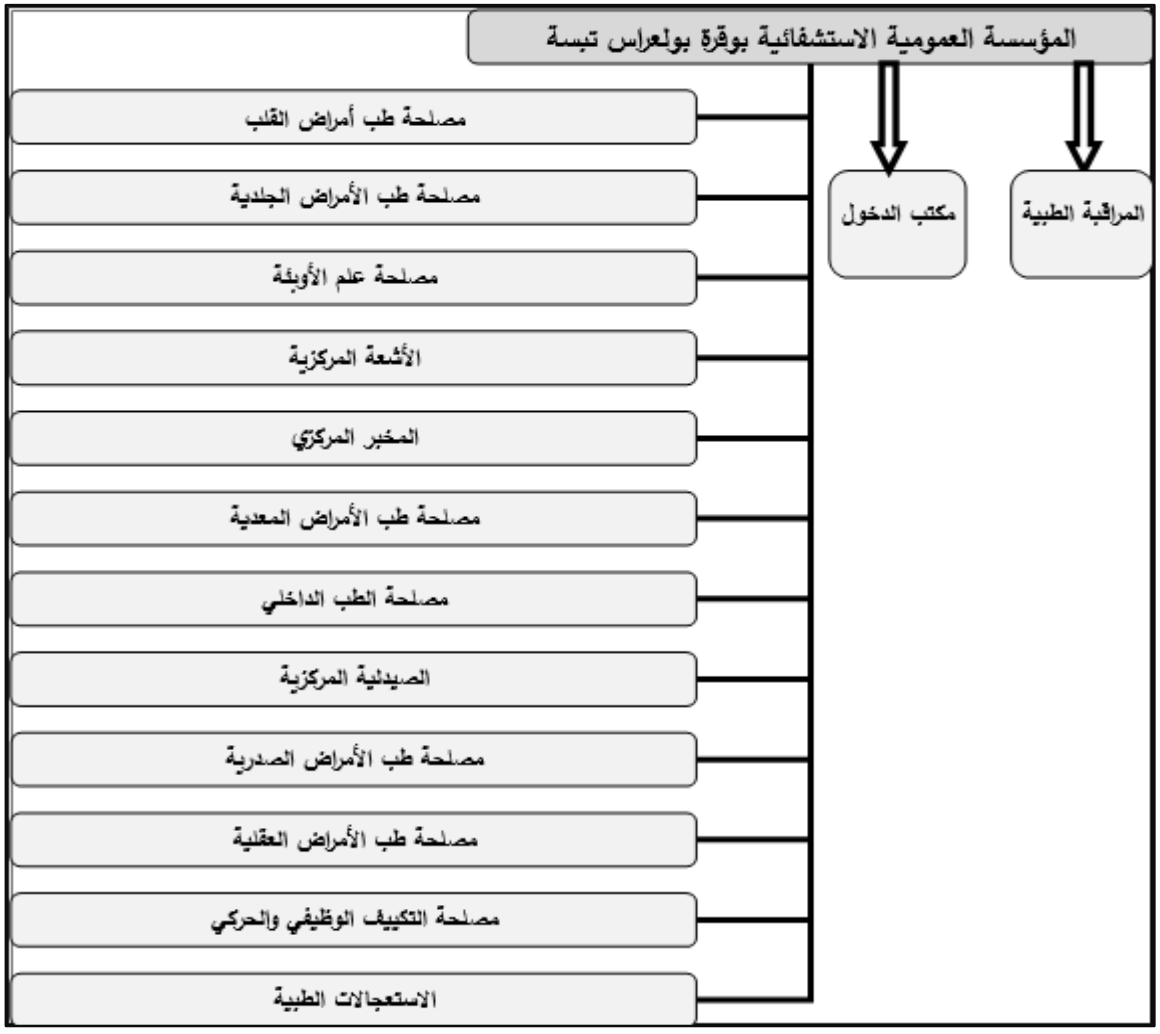

الملحق رقم (04): مخطط تسيير الموارد البشرية للمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

	الرتبة والاختصاص	المناصب الحقيقية
الإطـــــارات والمستخمين الطبيين	متصرفو مصالح الصحة	/
	متصرف	/
	ملحق رئيسي للإدارة	/
	ملحق الإدارة	/
	عون إدارة رئيسي	/
	عون إدارة	/
	عون مكتب	/
	تقني سام في الإعلام الآلي	/
	تقني في الإعلام الآلي	/
	عون حفظ البيانات	/
	كاتب	/
	كاتب مديرية رئيسي	/
	محاسب إداري رئيسي	/
	محاسب إداري	/
الممارســـين الأخصـائيين والأطـــبـــاء العامون	ممارس متخصص مساعد (Assistant)	/
	طبيب عام رئيسي	/
	طبيب عام	/
	صيدلي عام	/
المستخدمين شبه الطبيين	عون طبي في التخدير والإنعاش للصحة العمومية	/
	ممرض متخصص للصحة العمومية	/
	ممرض للصحة العمومية	/
	مختص في التغذية للصحة العمومية	/
	مداوي بالعمل للصحة العمومية	/
	مختص في العلاج الطبيعي والفيزيائي للصحة العمومية	/
	مشغل أجهزة التصوير الطبي المتخصص للصحة العمومية	/
	مشغل أجهزة التصوير الطبي للصحة العمومية	/
	مخبري للصحة العمومية	/
	محضر في الصيدلة للصحة العمومية	/
	مساعد طبي للصحة العمومية	/
	مساعد إجماعي للصحة العمومية	/
	مساعد التمريض رئيسي للصحة العمومية	/
	مساعد التمريض للصحة العمومية	/
	ممرض مؤهل	/

	نفساني عيادي للصحة العمومية	/
مستخدمي المصالح التقنية والصيانة	بيولوجي في الصحة العمومية من الدرجة الأولى	/
	عامل مهني خارج الصنف	/
	عامل مهني من الصنف الأول	/
	عامل مهني من الصنف الثاني	/
	عامل مهني من الصنف الثالث	/
	سائق سيارة من الصنف الأول	/
مستخدمي المصالح العامة والتقنية	عون الوقاية من المستوى الأول	/
	حارس	/
	عامل مهني من المستوى الأول	/
	سائق سيارة من المستوى الثاني	/
	سائق سيارة من المستوى الأول	/
	عون الخدمة من المستوى الأول	/
	عون مهني من المستوى الأول	/
	عون الخدمة من المستوى الأول	/

الملحق رقم (05): نفقات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

طبيعة الإعتمادات	الاعتمادات المفتوحة في الميزانية 2019	الحقوق المعنية إلى غاية 2019.12.31	المبالغ المدفوعة إلى غاية 2020.03.31	الرصيد الباقي المؤجل لسنة 2020	المبالغ الاحتياطية عن طريق تحويل خاص	الباقي الملغى الناتج عن خطاء الاستعمال
العنوان الأول: نفقات الموظفين	/	/	/	/	/	/
العنوان الثاني: مصاريف التكوين	/	/	/	/	/	/
العنوان الثالث: التغذية	/	/	/	/	/	/
العنوان الرابع: الأدوية والمواد الطبية	/	/	/	/	/	/
العنوان الخامس: نفقات الوقائية النوعية	/	/	/	/	/	/
العنوان السادس: العتاد والأدوات الطبية	/	/	/	/	/	/
العنوان السابع: صيانة الهياكل الصحية	/	/	/	/	/	/
العنوان الثامن: مصاريف أخرى للتسيير	/	/	/	/	/	/
العنوان التاسع: الخدمات الإجتماعية	/	/	/	/	/	/

الملحق رقم (06): إيرادات المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

نوعيـــــــة الإيـــــرادات	الإيـــــــــرادات		المصـــــادقـة من
	تبعا للميزانية	تبعا للميزانية المحققة	طرف السيد الوالي
العنوان الأول: مساهمة الدولـة	/	/	/
العنوان الثاني: الهيآت الأخرى	/	/	/
العنوان الثالث: تسديدات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية والحوادث العمل بعنوان الخدمات الخاضعة للاتفاقية.	/	/	/
العنوان الرابع: موارد أخرى	/	/	/

الملحق رقم (07): إجراءات تسيير نفايات النشاطات العلاجية في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

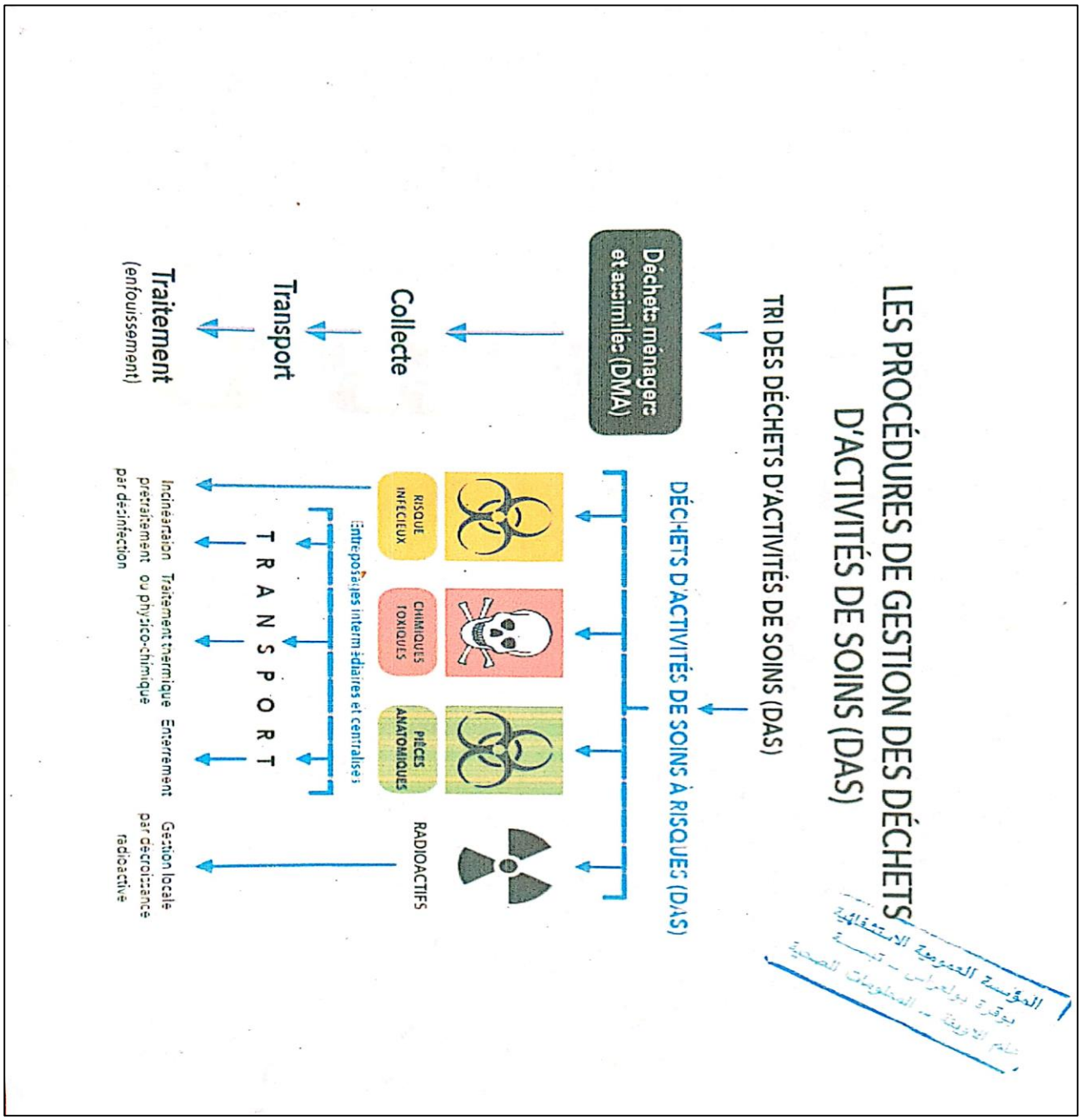

الملحق رقم (08): بروتوكول فرز نفايات أنشطة العلاج الحاملة لخطر العدوى بالمؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية

المؤسسة العمومية الاستشفائية بوقرة بولعراس - تبسة -
مصلحة علم الأوبئة و الطب الوقائي

المؤسسة العمومية الاستشفائية
بوقرة بولعراس – تبسة –
علم الاوبئة – المعلومات الطبية

بروتوكول فرز نفايات أنشطة العلاج الحاملة لخطر عدوى

نوع النفايات	التعيين	التغليف	ملاحظة
النفايات المعدية	الابر، المشارط، المقص، الشفرات، الملاقط، الحقن، الأنبوبات المستعملة، خيط الجراحة. الزجاج المحتوي على الدم أو السوائل البيولوجية	وعاء ذو لون أصفر	 الترميد
	كمامات، ضمادات، قفازات، جبائر، الأقنعة، مقارز المصل، نفايات الجبس، المحاجبح...	كيس ذو لون أصفر	 الحجم 0.1 متر استعمال فردي الترميد
النفايات المتكونة من الأعضاء الجسدية	الأعضاء والأطراف أو أجزاء الأعضاء أو الأطراف وكذا كل عنصر مقتطع من النسيج وبصفة عامة كل نسيج من مصدر بشري محصل خلال نشاطات العلاج نفايات البحث الطبي والتعليم البشري والحيواني.	وعاء ذو لون أخضر	 قرار وزاري مشترك رقم 35 المؤرخ في 1 جوان 2012
النفايات السامة	أقلام الأشعة، المواد المستعملة في مصالح الأشعة، كواشف المخابر، مواد الترصيص المستعملة في طب الأسنان، الأدوية والمواد المستعملة في علاج السرطان، أجهزة قياس الضغط المحتوية على الزئبق، قوارير المضادات الحيوية والمواد الكيمياوية. الحوامض والزيوت المستعملة والمذيبات.		 مقاوم وصلب لا يشرب منه غاز الكلور عند الترميد
النفايات المنزلية	مواد التغليف، ورق-كرتون، مناديل التنظيف، الحفة المكشوفات، الحفة موضع العمليات الغير ملطخة، أوعية المطبخات، نفايات المطابخ، زجاج بلاستيكي...	كيس ذو لون أسود	 المزبلة العمومية

الأطباء رؤساء المصالح والوحدات وكذا الشبه طبيين الإطارات مسئولون عن تطبيق هذا النظام الخاص بفرز النفايات

يرجى إلصاق هذا النظام على مستوى أماكن العلاج لتسهيل تطبيقه

حذار: لا يجب وضع النفايات في الأكياس أكثر من طاقة الكيس. عدم رص النفايات (خطر حوادث الغرض). عدم الخلط بين نفايات نشاطات العلاج والنفايات المنزلية

يرجى إلصاق هذا النظام على مستوى أماكن العلاج لتسهيل تطبيقه

يتم معالجة النفايات السائلة التي هد تلوث بـ ع.ن.ع.م، إما:

- إما بماء الجاميل: الذي يضاف للحصول على تركيز لنسبة محدد ع ٪ من الكلور النشيط (تركيز نهائي بدرجة ٥ ° كلورومتريك) مع أو بدون إضافة محلول الصوديوم المركز صوال (LN)
- أو تخزينها لمدة واحدة داخل عبوة عارلة تحتوي محتلة بمحلول الصوديوم المركز صوال (LN)

ثم يتم التخلص من العبوة على أساس نفايات كيميائية.
العوامل الناقلة غير المؤكدة (ع.ن.ع.م) أو البريونات (الجدري

الملحق رقم (09): إتفاقية التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

الرقم : ق.ع.ت/ك.ع.ا.ع.ت.ع.ت/ج.ت/2021

اتفاقية التـــــربص

المادة الاولى :
هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي – تبسة ممثلة من طرف رئيس قسم علوم التسيير :
مع مؤسسة : ..المؤسسة الوطنية للتبغ و الكبريت.....
مقرها في: .....بسكرة.....
ممثلة من طرف : .....خارج علي.....
الرتبة : .....مدير المؤسسة.....
هذه الاتفاقية الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم :

1 - .....عبد العزيز عبد المالك.....
2- .....بشرى بوطرفة.....
3-.....

و ذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03 ماي 1988 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1980

المادة الاولى :
يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم و المطابقة للبرامج و المخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين : ...إدارة الأعمال...السنة ثانية ماستر.....

المادة الثالثة :
التربص التطبيقي يجرى في مصلحة : ...مصلحة تسيير الموارد البشرية.....
الفترة من : ...01/05/2021.....الى : ...30/06/2021.....

المادة الرابعة :
برنامج التربص المعد من طرف القسم مراقب عند تنفيذ من طرف جامعة تبسة و المؤسسة المعنية .

المادة الخامسة :
و على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو اكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص

مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج و كل غياب للمتربص ينبغي ان يكون على استمارة السيرة الذاتية من طرف الكلية .

المادة السادسة:

خلال التربص التطبيقي و المحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي و علية يحسب على المؤسسة ان توضح للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن و النظافة و تبين لم الخطاء الممكنة .

المادة السابعة :

في حالة الاخلاء بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلان القسم رسالة مسجلة و مؤمنة الوصول.

المادة الثامنة :

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مخاطر حوادث العمل و تسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة و الأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة على القسم.

المادة العاشرة :

تتحمل المؤسسة التكليف بالطلبة في حدود إمكانية و حسي مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب و إلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة : 27 أفريل 2021

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

المدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الملـخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع ممارسة المسؤولية البيئية والإجتماعية للمؤسسات الإستشفائية وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مدى إلتزامها بمسؤولياتها إتجاه هذه الأطراف من العمال والمرضى ثم المجتمع، والمتعاملين والبيئة، فالدراسة في شقها النظري تعرضت إلى التأصيل النظري للتنمية المستدامة من مفاهيم وأبعاد ومؤشرات ثم تم التطرق إلى الآثار الخارجية وأدوات السياسة البيئة التقليدية، وأيضا مفهوم المسؤولية البيئية والإجتماعية الذي يعتبر من المواضيع التي تثير جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والأكاديمية وفي إدارة هذا النوع من المؤسسات العمومية.

أما الجانب التطبيقي للدراسة كان في المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية، وقد تم كشف عن وجود تباين في واقع إلتزام المؤسسة بمسؤولياتها إتجاه القضايا البيئية والإجتماعية اليوم، فتضمنت هذه المؤسسة أهمية أصحاب المصلحة وواقع التزام المستشفى بمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه هذه الأطراف من العمال والمرضى المستفيدين ثم المجتمع، والمتعاملين والبيئة، لكن رغم ذلك فهي تسعى إلى الإهتمام بمسؤولياتها وإدراج مفهوم الأداء البيئي والإجتماعي في نشاطها، فقد أصبح مساهمة المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية في تحقيق التنمية المستدامة مرهونا بمدى إلتزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية البيئية، المسؤولية الإجتماعية، الأداء البيئي، الأداء الإجتماعي، المؤسسة العمومية الإستشفائية بوقرة بولعراس بكارية.

Abstract

This study aimed to know the reality of the practice of environmental and social responsibility of hospital institutions and the achievement of sustainable development, in addition to the extent of their commitment to their responsibilities towards these parties from workers, patients, society, customers and the environment. To the external effects and traditional environmental policy tools, as well as the concept of environmental and social responsibility, which is one of the topics that raise great controversy in scientific and academic circles and in the management of this type of public institutions.

As for the practical aspect of the study, it was in the public hospital institution in Bougerra Boulaares Bakkaria, and it was revealed that there is a discrepancy in the reality of the institution's commitment to its responsibilities towards environmental and social issues today. This institution included the importance of stakeholders and the reality of the hospital's commitment to its social responsibility towards these parties from workers, patients, beneficiaries and society , customers and the environment, but despite that, it seeks to pay attention to its responsibilities and to include the concept of environmental and social performance in its activity. The contribution of the public hospital institution in Bougerra Boulaares Bakkaria to achieving sustainable development has become dependent on the extent of its commitment to environmental and social responsibility.

Keywords: sustainable development, environmental responsibility, social responsibility, environmental performance, social performance, the public hospital institution in Bougerra Boulaares Bakkaria.